

قضايا إعلامية معاصرة

في الوطن العربي

الدكتورة
عواطف عبد الرحمن



قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي

الدكتورة

عواطف عبدالرحمن

رئيس قسم الصحافة

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر

ت : ٢٧٥٢٩٨٤ ، فاكس : ٢٧٥٢٧٣٥

٥٠١، ٥ عواطف عبد الرحمن.

ع و ق ض قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي / عواطف عبد الرحمن . -

القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٩٧.

١٢٤ ص : رياض ؛ ٢٤ سم.

يشتمل علي بيلوجرافيات.

تدملك : ٤ - ٩٠٤ - ١٠ - ٩٧٧.

١ - الإعلام - العالم العربي . ٢ - الصحافة العربية . ٣ - العنوان.

إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى ذكرى
الراحلة الغالية د. نادية سالم، وفاء
للسداقة النادرة التي جمعتنا،
واعتزازا بكل ماكانت نجسده
من نبل وشفاقة وإخلاص.

٣	إهداء
٧	المقدمة
	الدراسة الأولى:
١٣	الإعلام العربى فى مواجهة الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية
	الدراسة الثانية:
٥٩	المرأة العربية والإعلام بين الواقع والاستجابة
	الدراسة الثالثة:
٩١	إشكاليات البحوث الإعلامية بين التغريب والتأصيل
	الدراسة الرابعة:
١٠٩	الباحثون الإعلاميون بين الوعى العلمى والالتزام الأخلاقى

المقدمة

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى طوال الفترة التى أعقبت حصول الدول العربية على استقلالها، أى طوال ما يقرب من نصف قرن سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب وشبكات المصالح المحلية أو بين الدول والأنظمة العربية إقليمياً وعالمياً. كما أن التداعيات الدولية والإقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكى الأوروبى وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق/غرب، وب بروز الفجوة بين الشمال والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام بقضايا البيئة والمرأة والسكان، هذا علاوة على الملابس والتسائح التى أعقبت حرب الخليج على المستوى العربى وذلك فى ظل اتساع آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، كل ذلك أسفر عن ظهور خريطة جديدة للصراع الإقليمى والعالمى، كما تمخض عن حدوث تغيرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته وآلياته واستخدامه كأداة للهيمنة المحلية والدولية، وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الإقليمية، هذا مع استمرار الخلل والتفاوت الخطير فى النظام الإعلامى العالمى الراهن سواء على المستويات المحلية أو الدولية واستمرار ورسوخ الاتجاه الرأسى الأحادى الجانب للإعلام من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة، ومن الدول الغنية تكنولوجياً فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب. لقد أدت هذه الأوضاع مجتمعة إلى بروز مجموعة من التحديات التى تواجه الإعلام العربى المعاصر والتى تتجلى تداعياتها كأوضح ما يكون على الساحتين الإعلامية والثقافية.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الذى يتناول عدة قضايا جوهرية تواجه الإعلام المصرى والعربى المعاصر، منها قضيتان تمسكان جماع التحدى الحضارى الذى تواجهه المجتمعات العربية فى المرحلة الراهنة وهى تخطو على أعتاب القرن الحادى والعشرين، وأعنى بهما قضية الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية، وقضية الإعلام ودوره فى تحرير المرأة العربية والنهوض بأوضاعها كمواطنة، وقضيتان



آخرين تستمدان أهميتهما من ارتباطهما بالمسيرة العلمية للصحافة والإعلام كمجال أكاديمي حديث نسبياً ومشكلات المشتغلين بالبحوث الإعلامية في العالم العربي .

وتبرز أهمية كل قضية على حدة سواء في خصوصية مفرداتها وإشكالياتها على المستوى العلمي المعاش أو الرؤى الفكرية التي تحدد مسارها في إطار تشابكها وتفاعلها الجدلي مع سائر مفردات الواقع المجتمعي الذي يشكل ماهيتها وأسبابها في مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها .

الدراسة الأولى عن: (الإعلام العربي في مواجهة الاختراق الثقافي والتبعية الإعلامية) وتعد هذه الدراسة المحور الأساسي لهذا الكتاب تتناول الاختراق الثقافي باعتباره بنية ثقافية تشابك وتفاعل مع البنية السياسية والاقتصادية السائدة في الوطن العربي، وتشرح وتوضح الدور الذي تقوم به هذه البنى مجتمعة وفي إطار متكامل في خلق رأى عام مساند ومتقبل لأفكار وقيم الثقافة الوافدة التي يتم بثها وترويجها بانتظام ومن خلال سياسات مدروسة ومحكمة تلتزم بها وسائل الإعلام الغربية ووكالات الأنباء العالمية الموالية للصهيونية، حيث تقوم وسائل الإعلام بإعادة الإنتاج الثقافي لهذه الآليات وتتولى نشرها على النطاق المحلي مما يخلق مزيداً من العوائق التي تحول دون امتلاك المجتمعات العربية للمقومات العلمية والفكرية والثقافية التي تسمح لها بتعزيز الذاتية الثقافية العربية بأصولها العربية الإسلامية وروافدها العقلانية والمستيرة من التراث الغربي .

وتبرز الدراسة أوجه القصور العربية التي تتمثل في احتكار الحكومات العربية للقوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي في الوطن العربي، كما توضح الآثار المترتبة على ظهور الثروة النفطية وانعكاساتها السلبية والإيجابية على السياسات والممارسات الإعلامية في العالم العربي . وفي إطار هذا العرض يبرز أماناً العجز الإعلامي المتعدد الضوز، وعلى الأخص عجز الإعلام العربي المشترك - مثلاً في الجامعة العربية - عن خدمة القضايا العربية بسبب سيطرة الرؤية القطرية على الخطاب العربي وتعدد أجهزة رسم السياسات واتخاذ القرارات، وكذلك تخلى ووكالات الأنباء العربية عن دورها وانشغالها بالترويج للحكومات وترك الساحة



للكالات الغربية والعالمية كى تصنع الصورة الإعلامية للوطن العربى بكل ما يحمله ذلك من أخطار وتحيزات فجّة للمصالح الغربية، ولا تغفل هذه الدراسة تأثير مستجدات العصر التى تتمثل فى الاحتكار الغربى لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والدور الحاسم الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية فى مجال تسويق السلع الثقافية والإعلامية من خلال الوكالات الدولية للإعلان.

وتكشف هذه الدراسة عن عدة حقائق محورية أبرزها اجتياح الشقافة الأمريكية للعالم المعاصر شماله وجنوبه، والتنافس بين الشقافتين العالميتين: الشقافة الانجلو أمريكية والشقافة الفرنسية للسيطرة على العالم، وتؤكد على أن الجزء الجنوبي من العالم وفى قلبه الوطن العربى أصبح مستهدفا بصورة مباشرة؛ إذ صار الوطن العربى بكل تراثه الثقافى والاجتماعى يمثل الساحة الرئيسية لكل أشكال الاختراق الانجلو أمريكى والفرنسى مضافا إليها ثقافة التطبيع مع الفكر الصهيونى وإسرائيل.

وتشير الدراسة إلى عجز النخب الثقافىة فى الوطن العربى عن صياغة مشروع ثقافى حضارى مستقل فى مواجهة المشروع الثقافى الاستعمارى الوافد، بل بدلا من ذلك تمت المصالحة معه على نفس أرضية التبعية التى تكرست فى المجالين السياسى والاقتصادى منذ انتهاء الحقبة العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى وبدء عصر السيطرة الأوروبية على الوطن العربى. فالثقافة العربية تخوض فى المرحلة الراهنة معارك متعددة الجبهات تهدد وجودها كثقافة حضارية لشعوب مارسست فى الماضى إدعاء حضاريا مرموقا، وأسهمت فى إثراء الحلقة الوسيطة بين الحضارات القديمة والحضارة الأوروبية الأمريكية الحديثة. كما تشير إلى وجود شبكة قوية من المصالح المشتركة بين النخب العربية السياسية والاقتصادية التى تتلقى مع دكاثر الغزو الأجنبى وتسهل لها إمكانية التغلغل والرسوخ على أرضية العداء للجماهير العربية ولثقافة العربية.

أما الدراسة الثانية عن المرأة العربية والإعلام فهى تطرح الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضية تحرير المرأة العربية، وهل يقوم الإعلام العربى بدور

إيجابى يتمثل فى دفع قضية المرأة إلى الامام أم يكفى يرصد واقعها الراهن بسلياته وإيجابياته، أم يسعى مستعدا إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلا إنجازاتها فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع الفكرى والفنى والإنسانى - وتقدم هذه الدراسة رؤية بانورامية شاملة عن واقع المرأة العربية فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية مع عدم إغفال الإشكاليات المنهجية الخاصة بقضية المرأة والإعلام إذ تشير بالتفصيل إلى المعالجات الإعلامية لقضايا المرأة وأدوارها والفئات الاجتماعية النسائية التى تركز عليها وسائل الإعلام ومنظومة القيم التى تسلط عليها الأضواء، كما تعرض لأوضاع الإعلاميات المصريات وتشير بوجه خاص إلى افتقارهن للوعى بقضية المرأة كقضية مجتمعية تخص الرجال والنساء معا. كما تبرز تأثير بيئة العمل الإعلامى على أدائهن وإسهاماتهن فى مجال إعلام المرأة وتعزو الدراسة هذا القصور الإعلامى إلى عاملين - العامل الأول - يتعلق بغياب الرؤية الإستراتيجية لقضايا المرأة المصرية وأدوارها فى إطار الأوضاع المجتمعية والحضارية المعاصرة سواء لدى القيادات الإعلامية أو الإعلاميات والصحفيات. وتحاول الدراسة إبراز المردود السلبى لهذه الأوضاع وتأثيره سواء على الأداء المهنى للإعلاميات أو مواقف الإعلام المصرى ومعالجته لقضايا المرأة ومشكلاتها.

أما العامل الثانى - فهو يتعلق بغياب العنصر الحيوى فى العملية الاتصالية، وأعنى به الجمهور سواء بالنسبة لقائمة الاهتمامات لدى القائمات بالاتصال والإعلاميات اللاتى يتوجهن إلى جمهور يجهلن ظروفه ومشاكله وتعقيدات حياته ولا يبدن أدنى اهتمام بمحاولة التعرف على شرائحه وفئاته ونوعية الهموم والطموحات والعوائق التى تحاصره. وأيضا بالنسبة لقائمة البحوث الإعلامية التى تخلو من دراسات الجمهور بصفة عامة والجمهور النسائى على وجه التحديد.

هذا، ويختتم الكتاب بالقضايا الخاصة بأزمة بحوث الإعلام والباحثين الإعلاميين فى مصر إذ يتم تناولها من خلال الدراستين الثالثة والرابعة، وتركز الدراسة الثالثة على الإشكاليات والتحديات التى تواجه بحوث الإعلام فى ضوء



التطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم المعاصر وتقودها دول الشمال فى إطار شديد التباين سواء فى معدلات أو نوعية التطور بين مجتمعات الشمال - التى تمتلك مفاتيح وأدوات التقدم العلمى والتكنولوجى - ومجتمعات الجنوب - وفى قلبها مصر والعالم العربى - التى لا تزال تعاني من تركة المرحلة الاستعمارية وامتداداتها الراهنة فى صورة أشكال جديدة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية المفروضة عليها من دول الشمال، وتشير الدراسة إلى التحديات التى تواجه الإعلام كخصص أكاديمى - الذى رغم ما يحظى به من اهتمام عالمى إلا أنه لم يحقق حتى الآن إجماعاً حول تحديد مفاهيمه وأطره النظرية - كذلك تتناول الدراسة الدور الذى تقوم به المراكز البحثية ذات التمويل الأجنبى والوكالات الإعلانية فى تمويل العديد من البحوث الإعلامية التى تستهدف الإبقاء على الأوضاع الراهنة، والتى تنظر إلى البحث العلمى فى مجال الإعلام باعتباره سلعة يحدد قيمتها التبادلية فى السوق هؤلاء الذين يملكون وضع قائمة أولوياتها، كما تبرز مدى حاجة مجتمعات الجنوب إلى خلق الكوادر العلمية المؤهلة والمدرية على القيام بالبحوث الإعلامية التى تلبي الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها، انطلاقاً من الرؤية التى تعتبر البحث العلمى الإعلامى سلعة اجتماعية؛ أى خدمة تخضع للاحتياجات والمطالب المجتمعية وتركز على أبعاد الوظيفة الاجتماعية والثقافية المنوطة بالبحوث الإعلامية للقيام بأدوارها فى إثراء المعرفة العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية أولاً، ثم النهوض بالإعلام كمهنة وكحقل علمى تخصصى .

وتتابع الدراسة الرابعة بالوصف والتحليل مسيرة البحوث الإعلامية فى المجتمع المصرى منذ نهاية الخمسينيات حتى التسعينيات، وتبرز فى قلبها قضية الباحثين الإعلاميين الذين يمثلون الجيل الرابع فى الجماعة العلمية الإعلامية، وتركز على قضية الالتزام العلمى والأخلاقي فى مجال البحوث الإعلامية وحقوق هؤلاء الباحثين فى إجراء بحوثهم فى مناخ ديمقراطى يتيح لهم الرعاية العلمية والإنسانية بما يساعدهم على اكتشاف قدراتهم البحثية وتطويرها وتوظيفها فى النهوض بالإعلام المصرى والعربى سواء كمجال أكاديمى له خصوصيته أو كمهنة



متميزة لها أدوارها المتعددة البارزة فى تشكيل العقل والوجدان المصرى والعربى .
وتشير الدراسة إلى الوجه الآخر لقضية الحقوق الأكاديمية للباحثين ، وأعنى بها
المسئولية العلمية والأخلاقية لهؤلاء الباحثين إزاء التخصص والمهنة والمجتمع ككل
فى إطار الالتزام التاريخى والحضارى والمجتمعى للإعلام المصرى ، ومراعاة الموروث
الحضارى العربى الإسلامى وعدم إغفال الجوانب الإيجابية فى الروافد الحضارية
الأخرى .

وفى النهاية أتوجه بهذا الجهد المتواضع إلى طلابى بقسم الصحافة كلية
الإعلام امتنانا للمساندة المعنوية غير المشروطة التى أتلقاها منهم ، ووفاء لدين أحس
به يطوق عنقى تجاه عطائهم الصادق وشفافيتهم النادرة .

عواطف عبد الرحمن

قليوب - سبتمبر ١٩٩٦

الدراسة الأولى

الإعلام العربى فى مواجهة الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية

فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وفى إطار المحاولات الدموية التى تقودها الدول الصناعية المتقدمة فى الشمال من أجل عولة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالمية، وفى ظل الهيمنة السياسية والاقتصادية لدول الشمال، وفى ظل الصراع الثقافى والتحديات الحضارية تبرز الأدوار الجديدة للإعلام والاتصال المعاصر، حيث لم تعد تكنولوجيا الاتصال تشغل موقعا مركزيا فحسب فى شبكة الإنتاج الصناعى، بل بدأت تشغل موقع القلب فى إستراتيجية إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية على المستوى السياسى بين الحكومات وذلك بالترويج لما يسمى بـ (الشرعية الدولية) ومعاييرها المزدوجة، وعلى المستوى الثقافى بين الثقافات المختلفة بإعلاء شأن الثقافة الغربية الصناعية وتهميش ثقافات الجنوب، وعلى المستوى الاقتصادى بالترويج لعالمية السوق وإغفال التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لدول الشمال والتدنى المعيشى لشعوب الجنوب، وعلى المستوى الاتصالى بالترويج لما يسمى بـ (القرية الاتصالية العالمية) متجاهلا عن عمد التفاوت الملحوظ بين معدلات التطور الإعلامى والاتصالى بين أجزاء العالم شمالا وجنوبا، سواء تمثل ذلك فى تكنولوجيا الاتصال أو فى الإشباع الإعلامى، فالواقع أن الإعلام لم يعد يمثل السلطة الرابعة أو الخامسة كما تشير الأدبيات الإعلامية بل أصبح يشغل موقعا مركزيا فى الإستراتيجيات والسياسات التى تستهدف إعادة بناء المجتمعات المعاصرة سواء فى ذل الشمال أو الجنوب. وقد يكون ذلك أكثر بروزا فى الدول الصناعية المتقدمة حيث يلعب الإعلام دورا رئيسيا فى التحول العلمى والتكنولوجى وفى إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل هذه المجتمعات. وهناك جدل دائم حول علاقة الإعلام بمراكز القوة والتأثير فى المجتمع، وتحمل الساحة الغربية (الأوروبية والأمريكية) بالعديد من التيارات والرؤى

فى بحوث الإعلام والاتصال ولكن يبدو جلياً أن الرؤى التى تأخذ بالخصوصية الثقافية والاجتماعية فى سياقها التاريخى قد حلت محل الرؤى ذات التوجهات المطلقة والتى تميل إلى التعامل مع الظواهر الإعلامية كوحداث مغلقة ومعزولة عن أطرها الثقافية والحضارية. فهناك الرؤية البراجماتية التى سادت فى الولايات المتحدة خلال أربعة عقود وما زالت ميطرة على معظم دارسى الإعلام فى دول الجنوب، وتعتمد على المنظور الإمبريقي، وترى أن الإعلام هو أداة التحديث فى المجتمعات النامية، بينما يرى التيار النقدي الذى انبثق من التراث النقدي لفكر الاجتماعى الأوروبى أن سيطرة الإعلام الغربى على الإعلام فى دول الجنوب يعد نوعاً من الاستعمار الثقافى الذى يفرض أساليب الحياة والقيم الغربية على مجتمعات الجنوب. وترى المدرسة النقدية أن الإعلام فى الدول النامية يثير إشكالية تتمثل فى كونه يلعب دوراً مزدوجاً سواء على المستوى المحلى أو الدولى، إذ يمكن استخدامه أداة للضبط الاجتماعى وتكريس التبعية الثقافية كما يمكن الاستعانة به أداة للتحرر الثقافى والاجتماعى فى ذات الوقت، كذلك يمكن أن يعبر عن الهيمنة الكونية للغرب، ويمكن أن يكون وسيلة لإحياء وإنعاش الثقافات القومية فى ذات الوقت. وهناك الرؤية الماركسية التى تؤكد على مخاطر سيطرة رأس المال على الإعلام وهيمنة ثقافة الطبقة المسيطرة سياسياً واقتصادياً على السياسات والممارسات الإعلامية، بينما يركز أنصار التيار الليبرالى على دور القائمين بالاتصال باعتبارهم منتجى المادة الإعلامية ويتأثرون بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والقيم الثقافية واهتمامات الجماهير. (١)

وفى مواجهة الرؤية التى تعتبر الإعلام أداة حاسمة فى تشكيل اتجاهات وقيم الجمهور تبرز الرؤية التى تنتمى إلى مرحلة ما بعد الحداثة ويتبناها التيار النقدي فى الدراسات الإعلامية والتى تحاول تصحيح موقع ودور الجمهور فى العملية الاتصالية حيث كان ينظر إليه كعنصر متلق سلبى بالرسائل الإعلامية بشكل مطلق.

وخلافاً للرؤية التقليدية يرى تيار ما بعد الحداثة أن الجمهور هو الذى يتجج المعنى الخاص به؛ لأنه يفسر المضامين الإعلامية من خلال أفكار مسبقة لديه تتفق مع تكويناته الثقافية وتنشئه الاجتماعية ومصالحه مما يكشف عن غزارة المصادر



الذاتية للجمهور لإنتاج المعاني والتفسيرات للمضامين الإعلامية التي يقرأها ويشاهدها. فالتفاعل بين الجمهور والنصوص الإعلامية يمر بمحلة معقدة داخل الجمهور حتى تكتسب هذه النصوص معانيها وتفسيراتها التي قد تتناقض وتختلف مع رؤية واتجاهات واضعي السياسة الإعلامية ورؤية القائمين بالاتصال. ويلاحظ أن سيطرة النظم السياسية على الممارسات والسياسات الإعلامية وخصوصا في مجتمعات الجنوب قد أسفرت عن بعض الآثار السلبية الضارة التي تمثلت في أحادية الخطاب الإعلامي وغلبة الطابع السياسي عليه وإغفال وتهميش الجوانب الثقافية بمعناها الشامل. كما أسفر التفوق الغربي في مجال تكنولوجيا الاتصال - وعلى الأخص الأتمار الصناعية واستخداماتها الواسعة - عن بروز إشكاليات جديدة وتحديات غير مسبقة تتعلق بالوعي والقيم الثقافية وأنماط السلوك البشري.

فإذا كان الغرب قد نجح بفضل هذا التفوق التكنولوجي في الترويج لما يسمى بـ (القرية الاتصالية العالمية) فإن ذلك لا يعنى طمس التمايزات الثقافية والحضارية التي تنفرد بها مجتمعات الجنوب وفي قلبها العالم العربي.

ويقودنا هذا إلى القضية المثارة عن الاختراق الثقافي باعتباره بنية ثقافية فاعلة تعمل في المدى المتوسط والبعيد على خلق رأى عام مساند ومتقبل لأفكار وقيم الثقافة الوافدة والتي يتم بثها وترويجها بانتظام من خلال وسائل الإعلام الغربية ووكالات الأنباء العالمية والمالية للصهيونية والتي تقوم وسائل الإعلام العربية بإعادة إنتاجها ونشرها على النطاق المحلي مما يخلق مزيدا من العوائق التي تحول دون امتلاك المجتمعات العربية للمقومات العلمية والفكرية والثقافية التي تسمح لها بتعزيز الذاتية الثقافية العربية الإسلامية، وتأكيد قدرتها على التصدي للمهام التاريخية المطروحة عليها.

الإعلام العربي المعاصر:

تتميز الخريطة الإعلامية العربية بكثير من الاختلافات وأوجه التفاوت سواء على المستوى الوطنى وداخل الدولة الواحدة أو على المستوى القومى وبين الدول العربية فى الشرق والمغرب والخليج وادى النيل. فالملاحظ أن الصحافة والإعلام



العربي الذي نشأ في أحضان الحكم العثماني في بدايات القرن التاسع عشر وتنوعت وتباينت إشكالياته طبقاً للمراحل التاريخية التي مرَّ بها حيث برزت الروح القومية العربية في مواجهة التسلط وروح الشوفينية التركية المتعصبة سياسياً وثقافياً منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم برزت روح التحرر الوطني ضد الهيمنة الأوروبية فترة ما بين الحربين العالميتين وحتى حصول الدول العربية على استقلالها. وقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تباين وتنوع القضايا التي استقطبت اهتمام الرأي العام العربي إذ تمحورت الخمسينيات والستينيات حول الوحدة العربية والصراع العربي الإسرائيلي، بينما برزت في السبعينيات قضايا التنمية الشاملة كأحد التحديات الرئيسية لتلك المرحلة والتابعة من الرغبة في الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الآخرين ومحاولة القضاء على كافة أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية. أما مرحلة الثمانينيات فقد شهدت قائمة جديدة من القضايا دارت حول الديمقراطية والغزو الثقافي الغربي والصهيوني وآثار الحقبة النفطية على القيم والممارسات الثقافية والسياسية.

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر على الخطاب العربي السياسي والثقافي والإعلامي، فجاء الخطاب الثقافي مؤكداً لوحدة التراث الثقافي العربي ومغفلاً لجوانب التفرد والاختلاف التي تفتتت من مجتمع عربي إلى آخر. كما جاء الخطاب السياسي مراوفاً ومتعمحوراً حول العموميات والشعارات الشكلية ومكرساً لروح الانبهار بالتفوق الغربي سواء في التكنولوجيا أو الاقتصاد. ونظراً للعلاقة الحميمة بين السياسة والإعلام، فقد نحا الخطاب الإعلامي العربي منحى الخطاب السياسي واتخذ نفس المسار في صورة متناقضة ظاهراً التركيز على قضايا الوحدة العربية والتنمية والديمقراطية وواقعها تكريس الأوضاع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادي الأحادي الجانب للحكم وتأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافدة.^(٢)

وعندما ننأمل الخريطة الراهنة للإعلام العربي بكل ما يزرع به من تباينات وتناقضات اجتماعية وصراعات سياسية وأيديولوجية تطلعوننا المعطيات التالية:

أولا - بيئة العمل الإعلامي:

وتتضمن أنماط الملكية والقوانين والتشريعات الإعلامية والكوادر الإعلامية. يسود نمط الملكية الحكومية لجميع وسائل الإعلام المرئي والسمعي ووكالات الأنباء في الوطن العربي، ويختلف الأمر قليلا بالنسبة للصحافة إذ رغم ما يسود العالم العربي من نمط الملكية الحكومية للصحف سواء من خلال الملكية العلنية المباشرة أو من خلال المعونات غير المئوية والتي تتخذ أشكالا متنوعة، مثل: المصاريف السرية للصحف أو الإعلانات والاشتراكات الحكومية إلا أن الخريطة الصحفية في العالم العربي لا تخلو من بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التي تعتمد في تمويلها على الموارد الفردية والحزبية، مثال: مصر وتونس والكويت والمغرب والإمارات ولبنان. وفيما يتعلق بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامي في الوطن العربي يلاحظ أن الحكومات العربية تحسّر الحق في منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية كالصحف ومؤسسات الطباعة والنشر. والواقع أن امتلاك الحكومات لهذا الحق يضع تحت يدها سلطات كبيرة تتمثل في تعيين رؤساء المؤسسات الإعلامية ورسم السياسات الإعلامية وتحديد ميزانياتها مما يؤثر على نوعية المضامين الإعلامية ونوعية القيادات الإعلامية والاختيارات أمام مجالس تحرير الصحف. كما تؤثر القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي على الأطر التنظيمية للمؤسسات الإعلامية وتحدد للصحف محظورات النشر التي تغل سيفها مصلتنا على رقاب رؤساء التحرير. وتؤثر هذه القوانين على الهيكل التنظيمي للوحدات المختلفة داخل المؤسسات الإعلامية وعلاقات العمل بين رؤساء القطاعات والبرامج المختلفة، وكذلك بين أقسام الترجمة العربية والأجنبية داخل ووكالات الأنباء العربية.

وقد أدت السيطرة التنظيمية للحكمة التي تمارسها الحكومات العربية على وسائل الإعلام إلى سيطرة الطابع الحكومي على الممارسات الإعلامية إذ لا تسع أغلب الصحف العربية الرسمية إلا لوجهات النظر الموالية للحكومات، كما تمر المواد الإعلامية التي تنشر بهذه الصحف بعدة مراحل تتعرض أثناءها للجذب والتعديل والتفتيح والتجوير والإضافة والتفريق والاقتصار على مصادر إعلامية

معينة دون سواها، وذلك بهدف وصولها في النهاية إلى القراء في صورة ترضى الحكومات العربية وتدعم نفوذها السياسى وسلطتها الايديولوجية ونفس الشيء يحدث بالنسبة للإعلام المرئى والمسموع إذ نادراً ما يسمح بإذاعة برامج خاصة بأجزاب المعارضة أو تحمل رؤية نقدية للحكومات.

هذه وتسود المركزية الشديدة في الأنشطة الإعلامية في الوطن العربى سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافى أو الإدارة. فالإنتاج الإعلامى يتركز معظمه في العواصم، ونافراً في مراكز إنتاج إقليمية وخصوصاً في الدول العربية التى تسمح رقعتها الجغرافية ومواردها البشرية والطبيعية بإنشاء هذه المراكز، وينطبق هذا القول على الصحف والإذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء والمطابع والإنتاج السينمائى إن وجد. كذلك تتخذ كافة القرارات الرئيسية من جانب الرئاسات المركزية في العواصم. وقد ترتب على هذا الوضع اقتصار الخدمات الإعلامية على سكان المدن الذين أصبحوا يسيطرون بشقاقتهم وأذواقهم وقيمهم على اتجاهات الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيونية في شتى أنحاء العالم العربى مما أدى في النهاية إلى حرمان وعزلة سكان الريف رغم أنهم الأكثر احتياجاً إلى النشاط الثقافى والإعلامى. (٣)

ثانياً - السياسات الإعلامية:

يلاحظ على السياسات الإعلامية في الوطن العربى تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك في دائرة الحكام والرؤساء وتسلط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتقلاتهم مما أسفر عن إهمال الوظائف الأخرى للإعلام وعلى الأخص التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية، وذلك رغم ما نراه من محاولات للربط بين النشاط الثقافى والإعلامى والتى اتخذت في كثير من الدول العربية صورة الجمع بين النشاطين في وزارة واحدة (الثقافة والإعلام) إلا أن هذه المحاولات كثيراً ما تصطدم هي الأخرى بعقبة غياب التنسيق والتكامل وفقدان الرؤية الإستراتيجية (٤).



ثالثاً - تأثير الحقبة النفطية:

لا يمكننا إغفال أو تجاهل الآثار المترتبة على ظهور الثروة النفطية في المنطقة خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات وانعكاساتها السلبية والإيجابية على السياسات والممارسات الإعلامية فى العالم العربى . فإذا كانت الدول العربية النفطية قد بدأت تجاربها الإعلامية مستفيدة بكل الإنجازات التى حققتها الدول العربية الأخرى التى سبقتها فى هذا المضمار إلا أن الدول النفطية لم تنجح فى الإفلات من السلبيات التى لا يزال الإعلام العربى يعاني منها على المستويين الوطنى والقومى مضافا إليها التحديات الأخرى التى لا تزال تواجهها هذه الدول، وتتمثل فى تداخل بنائها الاجتماعى التقليدى نتيجة التغيرات الاقتصادية، وانعكاس ذلك بصورة سلبية على منظومة القيم وأنماط السلوك السائدة، وقد تشكلت الخريطة الإعلامية فى هذه الدول فى خضم هذه التغيرات الحادة وبكواثر إعلامية عربية وافدة وبإمكانيات تكنولوجية متقدمة، وذلك عبر قفزة لا تعبر عن التطور الذاتى لهذه المجتمعات، وقد كان لكل ذلك تداعياته الثقافية والاجتماعية وتأثيراته العميقة على الممارسات والسياسات الإعلامية فى منطقة الخليج العربى.

رابعا - رغم توفر معظم الشروط الأساسية التى تجعل من العالم العربى وطنا مشتركا لشعوبه مثل: وحدة الأرض والدين واللغة والتراث الحضارى والثقافى والسوق إلا أن اختلاف التوجه السياسى بين القيادات الحاكمة فى الدول العربية قد أدى بالفعل إلى إضعاف عوامل التوحيد والتقارب. وتبرز هذه الصورة السلبية كأوضح ما تكون فى المجال الثقافى والإعلامى حيث تحولت وسائل الإعلام إلى أدوات لتبادل الهجوم بين الحكام بدلا من القيام بدورها فى التنوير والتواصل وتمعيق الانتماء القومى بين شعوب المنطقة. كما تأثرت حركة تداول الصحف والكتب وغيرها من المواد المطبوعة بسبب الرقابة والتعريفات الجمركية. كذلك فى مجال تطوير تكنولوجيا الطباعة ورفع المستوى الفنى لطباعة الكتب والصحف يواجه العالم العربى عقبة أساسية تتمثل فى عدم وجود صناعة قومية متقدمة للورق.



خامسا - الإعلام العربى المشترك (الجامعة العربية):

يصدر الإعلام العربى المشترك عن بنى سياسية متباعدة تتراوح بين نظم المشيخات والإمارات والممالك المقيدة والمطلقة مروراً بأنظمة ليبرالية على النمط الغربى وانتهاء بنظام الحزب الواحد، ولكل منها تفسيراته ومفاهيمه ومتطلباتها التى قد لا تختلف حول الهدف النهائى - وبسبب أساليبها ومضامينها التى تتخدم مصالح قطرية بحثة فى أغلب الأحيان فإنها تطرح أمام العالم الخارجى إعلاماً عربياً مفككاً وعاجزاً عن خدمة القضايا العربية. ولقد ظل الإعلام العربى المشترك منذ نشأة جامعة الدول العربية أضعف الأليات التى يسعى بها العرب لبلوغ أهدافهم القومية إذ تبوتت المصالح القطرية تحديد مجال حركة الإعلام العربى المشترك. كما امتدت هيمنة هذه المصالح إلى العملية الاتصالية ذاتها لتشمل كل مكوناتها ومراحلها وتؤثر عليها تأثيراً سلبياً مما أدى فى النهاية إلى اعتماد أنشطة الإعلام العربى المشترك على المواد الإعلامية القطرية والمنتجة أصلاً لخدمة مصالح قطرية. وقد أسفر ذلك عن ظهور حالة من الانفصام بين الواقع العربى وأهداف ووظائف الإعلام العربى المشترك. كما يلاحظ أن تدخل الأقطار العربية بصورة مباشرة فى تحديد وظائف جهاز الإعلام العربى يفرض كفاءات بشرية متواضعة علمياً ومهنية موالية لأقطارها قبل ولائها للأهداف القومية وحصر وظيفة الإعلام العربى المشترك - لمدة عقود من السنين - فى أطر دعائية ذات طابع قطرى، علاوة على حرص المصالح القطرية على تعددية أجهزة رسم السياسات واتخاذ القرارات وإزدواجية وظائفها مما أضاف معوقات وأعباء حالت دون قيام الإعلام العربى المشترك بأدواره القومية المقترضة⁽⁵⁾.

سادسا - علاقة الإعلام العربى بالواقع الدولى:

تعدد العوامل الدولية التى تفرض تأثيرها على النظم والسياسات الإعلامية فى العالم العربى وتتراوح ما بين استمرار سيطرة اللغات الأوروبية (الإنجليزية والفرنسية) كأدوات رئيسية للتعامل فى بعض قطاعات الإعلام والتعليم والمعاملات التجارية. وقد ساعد ذلك على رواج المجلات الدولية الناطقة بتلك اللغات وكذلك الإذاعات الدولية ومواصلة تأثيرهما الثقافى والإعلامى فى العالم العربى.

كذلك تعد وكالات الأنباء الغربية من أبرز العوامل الدولية التي لا تزال تمارس تأثيرها على الإعلام العربي، ويعزى ذلك إلى أنها قد تأسست وتوطد نفوذها في المنطقة العربية قبل ظهور وكالات الأنباء الوطنية، لذلك خلقت أنماطا لسريان الأنباء وأرست تقاليد للعمل الإعلامي جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة حتى على أساليب العمل في الوكالات العربية ذاتها. وقد تزايد الدور الذي تقوم به وكالات الأنباء الغربية ذات الطابع العالمي في ظل انشغال وكالات الأنباء الغربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى. كذلك لا يوجد لمعظم الوكالات العربية مراسلون خاصون، ولذلك يعتمدون اعتمادا شبه كامل على وكالات الأنباء العالمية لتابعة الأحداث الدولية.

والواقع أن التغطية الإخبارية التي يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية تخضع لسياسات مدروسة وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها المراسل سواء في تحديد الأولويات أو أسلوب اختيار الأحداث وتحريرها ونشرها. ولا شك أن مراجعة أنواع التغطية الإعلامية التي قامت بها وكالات الأنباء العالمية للقضايا العربية خلال الأربعين عاما الماضية - بدءا بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي مروراً بحرب أكتوبر ١٩٧٣ وغزو لبنان ١٩٨٢ وانتهاء بحرب الخليج الثانية توضح لنا أهمية وخطورة الدور الذي تقوم به وكالات الأنباء العالمية في الصراع الدولي^(٦).

هذا، ويضاف إلى عوامل التأثير الدولي السالفة الذكر عوامل جديدة فرضتها مستجدات العصر تتمثل في الاحتكار الغربي لتكنولوجيا الاتصال والدور الحاسم الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية في مجال تسويق السلع الثقافية والإعلامية ثم الوكالات الدولية للإعلان.

وفي إطار الجدل المشار حول السيطرة الغربية على تكنولوجيا الاتصال^(٧) لابد من الإشارة إلى الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية والتي تمارس

(٦) تحتكر المؤسسات الغربية موارء الاتصال، مثل بنوك للمعلومات والمصادر الإلكترونية للمعلومات المتخصصة وصناعة وأجهزة الطباعة والتصوير.

تأثيراً ضخماً على أجهزة الإنتاج الاقتصادى والثقافى فى الدول التى تعمل بها . وقد انتشرت فى العقدين الأخيرين فى الوطن العربى فروع وتوكيلات للعديد من الشركات المتعددة الجنسية التى توجد مراكزها الرئيسية فى الولايات المتحدة - فرنسا - إنجلترا - ألمانيا - اليابان - وسويسرا . وتؤكد الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسية تقوم بلور متزايد الأهمية فى الأنشطة الإعلامية والثقافية ، وذلك كاحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأصلية إلى البلدان الأخرى مما يؤدى إلى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التى تتعرض لهذه التأثيرات . هذا ، وقد تضاعفت أنشطة هذه الشركات فى مجال توريد البنى الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الإذاعة والبرامج الجاهزة للأغراض التعليمية وإنتاج الكتب والترجمات ووسائل الإيضاح المرئية والحاسبات الإلكترونية والأفلام السينمائية وبنوك المعلومات والأجهزة والتدريب ، كما تمارس هذه الشركات تأثيرها الرئيسى فى تكريس التبعية الثقافية من خلال تصدير البرامج التلفزيونية والمسلسلات التى تعتمد عليها جميع مؤسسات التلفزيون العربية اعتماداً كبيراً . وثمة مشكلات كثيرة تترتب على استيراد هذه المواد الثقافية والإعلامية الأجنبية والتى يتم من خلالها ترويج القيم وأنماط الحياة الأجنبية مما يسهم فى ترسيخ الاغتراب الثقافى لدى جماهير المشاهدين من المواطنين العرب .

كذلك يبرز الدور الخطير للشركات المتعددة الجنسية من خلال الإعلانات التى تتضمن محتوياتها قيماً وأنماطاً للسلوك الاستهلاكى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بالاقتصاديات الوطنية فى العالم العربى . هذا ولا تخفى الأضرار البالغة التى تلحق بحرية الصحافة فى العالم العربى نتيجة النفوذ الهائل الذى تمارسه وكالات الإعلان للدولة (٢٥ وكالة منها ١٢ وكالة أمريكية)والذى يتمثل فى حجز مساحات كبيرة من الصحف العربية للإعلانات الخاصة بالسلع الأجنبية المستوردة حيث يتحقق للشركات المتعددة الجنسية عدة أهداف فى وقت واحد : ترويج بضاعتها ونقل القيم الثقافية الأجنبية والتأثير على حرية الرأى فى وسائل الإعلام العربية . (٧)

الإعلام العربي وتحديات العصر:

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي طوال الفترة التي أعقبت حصول الدول العربية على استقلالها، أى طوال ما يقرب من نصف قرن سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة العربية المختلفة إقليمياً وعالمياً، كما أن التداعيات الدولية والإقليمية التي أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكي الأوروبي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق/غرب وبرز الفجوة بين الشمال والجنوب ومصاصيها من مظاهر الصراع والتحدى وتعاقد الاهتمام بقضايا البيئة والمرأة والسكان، هذا علاوة على الملابس والتأثيرات التي أعقبت حرب الخليج على المستوى القومي وذلك فى ظل اتساع نطاق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية. كل ذلك أسفر عن بدء ظهور خريطة جديدة للصراع الإقليمي والعالمي، كما تخضع عن حدوث تغييرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته واستخداماته كأداة للمهينة المحلية والدولية، وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الإقليمية. ويضاف إلى كل ذلك استمرار النظام الإعلامى العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات القومية أو الدولية والتي تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسى الأحادى الجانب للإعلام من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة، ومن الدول الغنية تكنولوجيا فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب. لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى بروز مجموعة من التحديات التى تواجه الإعلام العربى المعاصر والتى تتداخل عناصرها ومؤثراتها وتتجلى تداعياتها كأوضح ما تكون على الساحتين الإعلامية والثقافية. ويمكن رصدتها بإيجاز على النحو التالى:

١- التحديات المهنية.

٢- التحديات التكنولوجية.

٣- التحديات الثقافية.



وتفصيلا لذلك نلاحظ فيما يتعلق:

بالتحديات المهنية: أن المجتمعات العربية تشهد تناقضا حادا بين الأوضاع الإعلامية الراهنة وبين تصاعد الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المتنامية لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة. إذ رغم أن وسائل الإعلام تؤدي وظائفها تحت شعار المصلحة العامة وتلبية احتياجات السواد الأعظم من المواطنين العرب، إلا أن مفهوم المصلحة العامة يستلزم إعادة النظر في مضمونه بالعمل على تحديد الفئات الاجتماعية التي تستفيد بالفعل من الخدمات الإعلامية التي تحتكرها الأجهزة الرسمية. كذلك هناك سلسلة من الحقوق الفردية والجماعية لم يتم إرساؤها بعد بل لم يوضع لها الإطار التشريعي الذي ينظمها. وأبرز مثال في مجال الإعلام والاتصال حق التمثيل وحق المشاركة في المستويات المختلفة للعمليات الاتصالية وحق الخصوصية وحق الاطلاع على سياسات الحكومة وأفعالها. والملاحظ أن السيطرة التي تمارسها الحكومات العربية في مجال تنظيم وتوجيه أنشطة الاتصال والإعلام سواء من النواحي الاقتصادية (ملكية وسائل الإعلام - توفير موارد الاتصال) أو من النواحي التشريعية (قوانين المطبوعات والتشريعات الإعلامية) فضلا عن تحكمها في المضامين والممارسات الإعلامية في إطار السياسات الاتصالية والإعلامية المعلنة والمسترة ومعاداتها للتعددية الفكرية والسياسية واحتكارها لمصادر المعلومات وإصرارها على مصادرة الآراء المخالفة من خلال أجهزة الرقابة المتباينة الأشكال، كل ذلك يشكل تهديدا مستمرا للحقوق الاتصالية للمواطنين العرب أفرادا وجماعات. هذا، وقد أكسبت المتابعة الاستقرائية للممارسات الإعلامية والسياسية في العالم العربي أن الحكومات لا تضع قائمة اهتماماتها إلا في الحالات الحرجة التي يتعرض فيها النظام السياسي لمشكلات أو أزمات تهدد استقراره واستمراره أو عندما تعتمد الدولة فرض قيود جديدة على حركة الجمهور بقصد ترويضه أو تدجينه، عندئذ تعتمد الحكومات العربية إلى استطلاع اتجاهات الجمهور بهدف التحكم في مساراته. ويلاحظ أن الخريطة الإعلامية العربية الراهنة تمكس الواقع الهامشية التي يشغلها جمهور المتلقين حيث تتعامل معهم وسائل الإعلام العربية باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين. وتستند في ذلك إلى



الرؤية التقليدية إلى الإعلام التي تركز على الطابع الإقناعي الدعائي الأحادي والرأسي الاتجاه. ولا يخفى مدى تناقض وتعارض هذه التوجهات مع ما دعت إليه لجنة ماكبرايد من ضرورة المبادرة إلى تطوير المفهوم التقليدي السائد عن سياسات الاتصال بحيث لا يقتصر مضمونها على البعد الإعلامي الوظيفي فحسب؛ نظرا لأن قطاع الإعلام والاتصال لا يشكل مجالا منعزلا عن سائر الأنشطة المجتمعية وخصوصا في مجالات التعليم والثقافة والبحث العلمي. فالواقع أن وسائل الإعلام هي في جوهرها أدوات ثقافية تلعب دورا أساسيا في نقل الثقافة ونشرها من خلال تزويد جماهير القراء والمشاهدين والمستمعين بالحد الأدنى من الزاد الثقافي الذي يمكنهم من التواصل بفاعلية مع احتياجات مجتمعاتهم ومتطلبات عصرهم. ويدخل ضمن هذا الإطار المسئوليات التربوية لوسائل الإعلام، فالخبرة المعاصرة للدول النامية تشير إلى القدرة الهائلة لوسائل الإعلام في مجال محو الأمية والتعليم المستمر^(٨).

ومن هنا تبرز ضرورة التنسيق والتعاون بين واضعي السياسات الإعلامية والتعليمية والثقافية سواء على المستويات الوطنية أو المستوى القومي، وذلك لتحقيق التكامل والعمل على تدارك ما يحدث أحيانا من تعارض وتناقض بين ما تبثه وتنشره وسائل الإعلام من قيم وأساليب سلوكية قد تهدد الهوية الثقافية العربية الإسلامية وبين ما تحرص على تأكيد المؤسسات التعليمية في العالم العربي. ورغم أن الخريطة المهنية للإعلاميين تضم بضعة آلاف يعملون في مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المطبوع والمرئي المسموع، غير أن الصحفيين يشغلون عن جدارة موقع الصدارة بحكم انتمائهم إلى أقدم المهن الإعلامية المعاصرة، وأعنى بها الصحافة العربية التي كان لها السبق في إرساء تراث ضخم يضم أصوليات وأخلاقيات ممارسة المهنة.

هنا وقد كشف التاريخ المهنى الطويل للإعلاميين العرب وعلى الأخص الصحفيين أنهم لا يتمتعون بحقوقهم الاتصالية على الرغم من المبادئ الطنانه التي تزخر بها القوانين والسماتير العربية. إذ إنهم يواجهون العديد من المخاطر النفسية والسياسية والاقتصادية أثناء ممارسة المهنة تمثل في حدها الأدنى في أشكال الرقابة



السافرة والمقنعة التي تمارسها الحكومات وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة والمنع من السفر وصولاً إلى الاعتقال والتشريد والتفنى من الأوطان، وقد أشارت منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية إلى تزايد أعداد الصحفيين العرب الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية والمطاردات والاحتجاز بأقسام الشرطة والسجون، وهناك إلى جانب الضغوط والقيود التي تبالغ الحكومات العربية في استخدامها لتحجيم الأدوار التي يقوم بها الإعلاميون العرب تبرز الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الإعلامية والصحفية والتي تؤثر بصورة سلبية في أغلب الأحيان على بيئة العمل الإعلامي ككل، سواء من ناحية مدى مشاركة الإعلاميين في صنع القرارات ووضع السياسات الإعلامية أو مستوى الأداء المهني وعلاقات العمل (علاقة الإعلاميين بالمصادر وبالجمهور وبالزملاء والرؤساء). وتشير الدراسات إلى غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهني للإعلاميين وعلى الأخص الصحفيين في أغلب المؤسسات الإعلامية والصحفية في العالم العربي، وعدم توافر ضمانات ممارسة المهنة من خلال التشريعات التي تحقق الحماية المهنية للإعلاميين والصحفيين والتي تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات، كما تنص على ضرورة الالتزام بشرط الضمير عند التعاقد بين الصحفي والمؤسسات الصحفية ومراعاة تعويضه عند ترك الخدمة على أساس التمسك بمعتقداته الفكرية والأخلاقية. وتشهد الساحة العربية تراجعاً ملحوظاً في قيام الاتحادات والروابط والتقابات الإعلامية والصحفية بمسؤولياتها المهنية سواء في التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها وسائل الإعلام من جانب الحكومات أو للمخاطر التي يواجهها الإعلاميون العرب أثناء ممارسة المهنة، وأيضاً دورها في تطوير كفاءة ومهارات المشتغلين بالإعلام من خلال برامج التدريب المستمر. وهناك بعض الاستثناءات القليلة التي تتمثل في وجود بعض موائيق الشرف الإعلامي الملزمة للإعلاميين والصحفيين العرب وإن كانت تقتصر إلى الأليات الفاعلة التي تحقق لها شرطى الإلزام والجدية مثال: مصر والجزائر ولبنان وتونس^(٩).

هذه تعتمد قضية التدفق الإعلامي بين الدول العربية على المستويين القطري والإقليمي من ناحية وبينها وبين العالم الخارجى من ناحية أخرى من أهم

التحديات التي تواجه الإعلام العربي. إذ إن إلقاء نظرة بانورامية لخريطة التدفق الإعلامي في الوطن العربي داخليا وخارجيا سوف تكشف لنا النفوذ الهائل الذي تمارسه وكالات الأنباء العالمية، أي الغربية على وجه التحديد في تشكيل صورة الحياة السياسية والاقتصادية والصورة الذهنية لدى الشعوب العربية، وفي تشويه صورة الواقع العربي في أذهان الرأي العام العالمي. ويعزى ذلك أساسا إلى العجز والقصور الذي تعاني منه الوكالات القطرية. وهنا لا يمكن أن نخفى علينا الأهمية المتزايدة للتعجيل بإنشاء وكالة الأنباء العربية والتي تحدد مشروعها في إطار الدراسات التي قامت بها اليونسكو وذلك أسوة بوكالة الأنباء الأفريقية (بانا) والوكالة الآسيوية ووكالة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وجميعها تعمل على مستوى إقليمي. ولابد من التنويه في هذا الصدد بوكالة أنباء دول الخليج كمشروع إقليمي يمثل الخطوة الأولى على الطريق حتى يتسنى إخراج المشروع القومي لوكالة الأنباء العربية إلى حيز النور. هذا ولا يمكن إغفال المسؤولية التي تقع على عاتق أنظمة الحكم العربية في ضرورة العمل - من خلال الجامعة العربية - على إزالة كافة الحواجز سواء ما يتعلق بالرقابة أو المنع السياسي أو الحواجز الجمركية التي تعوق حركة التبادل الإعلامي داخل المنطقة العربية.

ومن أبرز صور التحدى التي يواجهها الإعلام العربي المطبوع ما تشير إليه الدراسات من عجز الإعلاميين العرب وعلى الأخص الصحفيين عن مواكبة عصر المعلومات في ممارساتهم الصحفية والتي تتمثل في غلبة الطابع الإقناعي الدعائي الانفعالي التقليدي على أسلوب الخطاب الصحفي، علاوة على استمرار أنماط الكتابة الصحفية التي تميل إلى الإثارة والمبالغة والمعالجة الجزئية ذات الطابع السطحي للقضايا والأحداث. هذا في الوقت الذي تشهد فيه الصحافة - كمهنة وكفن وكمهارة نوعية - نقلة عالمية بحيث أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والتحليل والاستقصاءات والتفسير الموسوعي وسائر السمات التي لا تزال مفقودة غائبة عن الصحافة العربية. وهنا تثار قضية التأهيل والتدريب المستمر للصحفيين العرب وضرورة قيام الاتحادات والروابط المهنية والمؤسسات الأكاديمية الإعلامية بمسئولياتها في هذا المجال. (١٠)



ثانيا - التحديات التكنولوجية في مجال الاتصال:

تشير أغلب الدراسات العلمية التي أجريت عن النظم الإعلامية في الوطن العربي إلى أن جوهر الأزمات التي تعاني منها هذه النظم يكمن أولا في غياب الديمقراطية ثم في هيمنة تكنولوجيا الاتصال على مجمل الأنشطة الإعلامية والاتصالية ذات الطابع الجماهيري مما يشكل تهديدا سافرا للحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات بسبب التدخل متعدد الصور والأبعاد في صنع السياسات الإعلامية والاتصالية من جانب شبكات المصالح الدولية والمحلية التي تحتكر إنتاج وتسويق التكنولوجيا الاتصالية والتي تقف حائلا دون نجاح كافة المحاولات الجادة لتوطين تكنولوجيا الاتصال وتطويرها لخدمة وتلبية الاحتياجات الاتصالية للشرائع الاجتماعية المختلفة في العالم العربي.

وقد أظهرت التغطية الإعلامية الدولية لحرب الخليج خصوصا من خلال شبكة الـ C.N.N. مدى اعتماد العالم العربي بصورة شبه مطلقة على التكنولوجيا الغربية في مجال الإعلام والاتصال، ولعل هذه الحقيقة تزداد وضوحا إذا علمنا أن العالم العربي يحتل المرتبة السادسة على خريطة الاتصال الدولي إذ يشغل ٧١٪ فقط من مساحة العالم الاتصالية، وذلك طبقا لتقديرات عام ١٩٨٧ - ويقتصر التحسن النسبي الذي حققته الدول العربية في القدرات الاتصالية على مجال واحد خاص بعدد أجهزة البث الإذاعي. أما سائر الموارد الاتصالية فلم يطرا عليها أي تحسن حقيقى مثال (عناوين الكتب واستهلاك الورق الثقافى وتوزيع الصحف وأجهزة البث التلفزيونى) وهناك ٥ دول عربية فاقت المتوسط العالمى في موارد الاتصال هي عمان وقطر والبحرين والكويت ولبنان.^(١١) ويشهد العالم العربى حاليا سباقا محموما في مجال البث الفضائى (الأقمار الصناعية) تشارك فيه ٢١ قناة فضائية عربية إلى جانب حوالى ٦٠ قناة دولية.

ويطلق القمر الصناعى العربى (عربسات) عام ١٩٨٥ من خلال المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية تيدا حقبة جديدة من تاريخ الإعلام العربى المعاصر إذ توالت المحاولات العربية في مجال الاتصالات الفضائية وأسفرت عن ظهور ٢١



قناة عربية للبث المباشر يتم استقبالها من جميع أنحاء الوطن العربي الأمر الذى لم يكن متاحا قبل إطلاق القمر الصناعى (عربسات).

وقد أدى ظهور البث المباشر فى العالم العربى إلى خلق العديد من الإشكاليات والمخاوف وإثارة الكثير من الجدل حول المخاطر الثقافية والاجتماعية التى ستهدد منظومة القيم العربية التراثية والمعاصرة من خلال البرامج التلفزيونية الوافدة عبر البث المباشر وخصوصا فى ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدولية التى نصت على ضرورة التزام البرامج المباشرة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة، وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٢) والمتضمن لمبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعية فى البث التلفزيونى المباشر (الفقرة ١٣). (١٢)

ويلاحظ أن هناك انتهاكا متواصلا لهذه المواثيق من جانب الدول الكبرى. كما أن استخدام الأقمار الصناعية يثير إشكالية أخرى لها خطورتها تتمثل فى كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات ومبدأ الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية لكل شعب. هذا وقد تفاوتت مواقف الدول العربية من البث التلفزيونى المباشر وتراوحت ما بين التحكم فى نوعية البرامج المستوردة مع تطوير الخدمة التلفزيونية المحلية. مثال: مصر، وما بين المنع الجزئى لأجهزة استقبال البث المباشر من خلال التحكم المركزى عبر وزارات الإعلام التى تتولى الاستقبال والمراقبة واختيار البرامج المسموح بتوصيلها للمشاركين عبر شبكات الكابيل مثل قطر والأردن. أما الانفتاح الكامل أمام استيراد أجهزة الاستقبال التلفزيونية مع بعض الضوابط الطفيفة التى تتباين من دولة إلى أخرى والتى تتمثل فى كيفية ضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة فإن ذلك الاختيار يقتصر على كل من لبنان والكويت والمغرب. هذا ولا تزال بعض الدول العربية فى وضع لا يسمح لها بتحديد موقف واضح؛ نظرا لأنها ما زالت تقف على أعتاب التجربة الفضائية مثل سوريا والسودان والجزائر واليمن^(١٣)، وما يشير الغرابة أن معظم الدول العربية التى شاركت فى البث التلفزيونى الدولى أقدمت على هذه الخطوة دون أن تضع قضية البث الفضائى فى موضعها الصحيح على قائمة الأولويات الخاصة بسياسات التنمية بمواءمة المستوى القطرى أو القومى ودون أن تطور سياساتها الإعلامية



الوطنية ودون مراعاة لمستوى وكفاءة نظمها الاتصالية وقدرتها على تلبية الاحتياجات الاتصالية داخل مجتمعاتها.

وإذا كان التنافس بين القنوات الفضائية العربية (٢١ قناة) والقنوات الاجنبية (٦٠ قناة) قد أسهم في رفع مستوى الخدمة الإعلامية وخصوصا في مجال التغطية الإخبارية إلا أنه كشف عن صعوبة تغطية ساعات الإرسال بالبرامج المحلية التي تنسم بالضالة الكمية من ناحية واعتماد معظمها على الإنتاج المصري من ناحية أخرى وخصوصا في المجالين الثقافي والتعليمي. مما أدى إلى ازدياد اعتماد القنوات الفضائية العربية على المنتج الأجنبي الوافد وخصوصا المسلسلات والنوعات والأفلام، ولا يخفى علينا خطورة الآثار المترتبة على هذا الوضع الاتكالي التابع، وخصوصا أن هذه البرامج والمسلسلات أعدت لجمهور من المشاهدين والمستمعين الذين يتمون إلى منظومة قيم وسياق ثقافي وحضاري يتناقض في جذوره وامتداداته مع منظومة التراث الحضاري العربي الإسلامي، أما الصحافة العربية فقد استفادت بصورة ما من التكنولوجيا الاتصالية المتقدمة مثل أنظمة النشر المكتبي وطباعة الأوفست واستخدام الأقمار الصناعية في إصدار طبعات دولية مثل الأهرام (مصر) والحياة والشرق الأوسط (السعودية) والقبس (الكويت) والاستفادة من الأقمار الصناعية أيضا في إصدار طبعات إقليمية مثل الجزائر وليبيا والسعودية مؤخرا. إلا أن هذه الدول لا تملك القاعدة التكنولوجية الأساسية التي تمكنها من توطين هذه التكنولوجيا وعدم الاكتفاء بشرائها أو نقلها. والواقع أن هذه الإشكالية تكشف عن جانب آخر من صور التناقض التي يزر بها العالم العربي وتمثل في أن الدول العربية التي تملك القاعدة العلمية والبحثية والكوادر القادرة على تطوير وتوطين التكنولوجيا الاتصالية مثل مصر والعراق والأردن، هذه الدول لا تملك القدرات التمويلية والاقتصادية التي تمكنها من الإنفاق على مشروعات التطوير التكنولوجي. أما الدول التي تملك الإمكانيات الاقتصادية للإنفاق على مشروعات التطوير التكنولوجي فهي تقتصر إلى القاعدة العلمية والكوادر البشرية المؤهلة وتوجه كل سياساتها الاتصالية إلى نقل التكنولوجيا الاتصالية الجامزة ذات الطابع الاستهلاكي الترفيهي مثل السعودية والكويت.



وبصورة إجمالية يمكن القول أن العالم العربي يعتمد بشكل أساسي على الحفامات الاتصالية المستوردة من دول الشمال الصناعية المتقدمة، مثل ورق الصحف وأخبار الطباعة، هذا علاوة على أجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني والحاسبات الإلكترونية وأجهزة الفيديو والتلفزيون وإن كان ذلك لا يفي بوجود محاولات لتجميع بعض هذه الأجهزة في مصر والعراق والأردن والإمارات، وذلك في إطار النشاط الذي يقوم به بعض وكلاء الشركات المتعددة الجنسية في العالم العربي. ومن أبرز التحديات التي تواجه الإعلام العربي في مجال التكنولوجيا قضية القروض والمنح الأجنبية التي تستعين بها بعض المؤسسات الإعلامية العربية لتحديث تجهيزاتها التكنولوجية مثال مؤسسة الأهرام المصرية اقترضت ٤٠ مليون دولار من المجموعة الأوروبية عدا القرض الأمريكي الذي بلغ ٥٠ مليون دولار الذي حصلت عليه المؤسسات الصحفية الكبرى الأهرام - دار التحرير - أخبار اليوم في منتصف الثمانينيات لتحديث مطابعها، ولأشك أن هذا الوضع سيؤثر على النمو الذاتي المستقل لهذه المؤسسات كما أنه يخلق نوعاً من التبعية المزوجة لنظم الحكم أولاً ثم للدول مانحة القروض والمساعدات^(١٤).

ومن الظواهر المستجدة على الساحة الإعلامية العربية ظهور بعض الاحتكارات الإعلامية العربية مثال احتكارات الملياردير السعودي صالح كامل الذي يمتلك مجموعة من المؤسسات الفضائية شبكة ART، شبكة MB، ودور النشر والإعلان والمؤسسات الصحفية مثل تهامة وعكاظ والبلاد والمدينة علاوة على إسهامه في شركات الإنتاج السينمائي والمرحى والتلفزيوني مما يشير إلى حجم التأثير الذي سوف يمارسه أصحاب هذه الاحتكارات على المضامين الثقافية والإعلامية التي تنشرها وتبثها المؤسسات الخاضعة لنفوذهم^(١٥).

وتبرز ضمن هذه المستجدات القفزات غير المسبوقة التي تحققت في مجال اقتناع واستخدام الكمبيوتر وظهور شبكات المعلومات عن طريق التلفزيون واقتناء هوائيات الأقمار الصناعية والكم الهائل من القنوات التلفزيونية الفضائية العربية والتي وصل عددها حوالى ٢١ قناة خلال الأعوام الأخيرة.

ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من ٧٠ قناة فضائية يغطي إرسالها إجمالى منطقة الشرق الأوسط خلال العامين القادمين^(١٦).

وإذا كان التزاوج بين ثورة المعلومات والتطور النوعى الذى تحقق فى مجال تكنولوجيا الاتصال قد تمخض عن العديد من الآثار الإيجابية التى تمثلت فى زيادة الترابط الإعلامى بين مختلف أنحاء العالم بصورة لم تشهدها البشرية من قبل فقد بشر ذلك بظهور أشكال جديدة من التواصل الإعلامى فى مجال المشاركة السياسية والعمل الدبلوماسى، بالإضافة إلى دخول قطاعات وشرائع جديدة من البشر فى دائرة المشاركة المعرفية من خلال المتابعة الإعلامية لمختلف الأحداث العالمية والقرارات المصرية وظهور ما يسمى بـ (ديمقراطية الإعلام المرئى والمسموع). ولكن فى ظل التفاوت الهائل بين المتحكمين فى موارد العالم وثرواته وقراراته المصرية فى شمال العالم وبين سكان وأهالى حزام العوز الاقتصادى من أبناء الحضارات القديمة فى جنوب العالم، فى ظل هذه الأوضاع يظهر الوجه المعتم من التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصال والذى جعل الجوانب المبهرة لتكنولوجيا الاتصال، والمعلومات وآثارها الإيجابية حكراً لشعوب ودول الشمال الصناعى المتقدم حيث ساعد التقدم العلمى والتكنولوجى على تدعيم الهيمنة الاتصالية لدول الشمال والتى تجسدت كأوضح ماثكون فى سطوة التدفق الإخبارى وتدفق المعلومات من نصف الكرة الشمالى الغنى إلى دول الجنوب الفقيرة وفى قلبها العالم العربى والتى بلغت نسبتها ١٠٠ مرة فى دول الشمال مقابل مرة واحدة من دول الجنوب، هذا بالإضافة إلى طوفان الأفلام والبرامج والمسلسلات المستوردة والحملات الإعلامية ذات الطابع العالمى والتى تتحكم فيها مجموعة الشركات العالمية العملاقة.

ثالثاً - التحديات الثقافية:

تشير الدراسات والشواهد إلى مجموعة من الحقائق التى تحدد الملامح البارزة فى الخريطة الثقافية للعالم شماله وجنوبه فى السنوات الأخيرة للقرن العشرين، تشير الحقيقة الأولى إلى اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر بما فيه أوروبا. وقد أكد وزير الثقافة فى مجموعة الاتحاد الأوروبى فى بيان أصدره عام ١٩٨٨



خطر التهميش الذى تعرض له الثقافات الأوروبية فى عالم توحده ثقافيا الصور والرسائل الأمريكية التى تناع وتنشر عبر الأقمار الصناعية وسائر الوسائل السمعية والبصرية المتقدمة^(١٧). أما الحقيقة الثانية فهى تشير إلى التنافس بين الثقافتين العالميتين الثقافة الأنجلو - أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة على العالم. ففى مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية من خلال البرامج والمسلسلات الأمريكية الناطقة بالإنجليزية تبرز الفرانكوفونية كأداة لمقاومة نزعة الهيمنة التى تركزها اللغة الأنجلوفونية باعتبارها أداة التواصل الأكثر ذيوفا وانتشارا على النطاق العالمى. وتبرز أيضا باعتبارها وسيلة للدفاع أمام محاولات أمركة أوروبا والعالم غير الأوروبى من خلال ما تبثه من برامج عبر وسائل الإعلام المرئى والمسموع^(١٨).

وتسفر هاتان الحقيقتان عن حقيقة ثالثة هى أن الجزء الجنوى من العالم وفى قلبه العالم العربى مستهدف فى المقام الأول بل يمثل الساحة الرئيسية لكل أشكال الاختراق الأنجلو الأمريكى والفرنسى.

فمن المعروف أن الدول الأوروبية الاستعمارية قد استعملت الثقافة كوسيلة لشق الطريق أمام العملية الاستعمارية أولا ثم لترسيخها ثانيا. وقد كانت البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشافية والإرساليات التعليمية - إضافة إلى ظاهرة الاستشراق - هى الوسائل الثقافية التى اعتمدت عليها الدول الأوروبية للتعرف على دول الجنوب توطئة لاستعمارها وإدخالها فى حوزة الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. وقد تجسد الغزو الأوروبى فى القرن التاسع عشر بمشاريع فرنسية وبريطانية بالدرجة الأولى فكانت محاولة فرنسا تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية أخطر ما عرفه العالم العربى فى تاريخه الحديث من محاولات طمس الشخصية العربية والعمل على تلوينها ومحو تراثها العربى الإسلامى خلال ما يزيد عن ١٣٠ عاما. وقد دلت الحقائق التاريخية على أن إنجلترا وفرنسا كانتا تتزعمان تطبيق الإيديولوجية الاستعمارية التى تمحورت حول ما يعرف بنظرية المركزية الأوروبية التى سادت طيلة القرن الـ ١٩ والنصف الأول من القرن العشرين، وتبلورت عبر أشكال عديدة، منها الإرساليات الأجنبية والمؤسسات الثقافية الغاملة فى الوطن العربى والمنح الدراسية إلى أوروبا، وحركة الترجمة، وإنشاء المطابع

وإصدار الصحف ونحوت أوروبا إلى المركز الثقافي الأول في العالم الرأسمالي فبدأت بإنتاج ثقافة قادرة على التأثير المباشر على المناطق المجاورة لها أو التي خضعت لسلطانها مباشرة. وقد كانت الأمة العربية من أوائل الشعوب التي سقطت - ومنذ وقت مبكر من التاريخ الحديث - في دائرة استهلاك الثقافة التي تنتج في المركز الأوروبي واستطاعت المركزية الأوروبية فرض ثقافتها بظهور المتفوق على الثقافات الأخرى ومنها الثقافة العربية التي وجد عدد كبير من روادها ومفكرها أنه لا بد من إبدالهم عن اقتباس الثقافة الأوروبية وتعلم لغاتها والانهار بتراتها العقلاني الليبرالي والنقل الحرفي لمؤسساتها الإدارية والمالية والسياسية والتربوية. وقد ترتب على ذلك ظهور أنساق جديدة للثقافة العربية المرتبطة والتابعة للثقافة المستعمر الأوروبي ولغته، وذلك على حساب اللغة العربية والتراث الثقافي العربي الإسلامي. وقد تبنت هذه الأنساق وروجت لها النخب العربية التي نهلت من الثقافة الأوروبية وتعلمت في جامعاتها. مما أسفر في النهاية عن فقدان المشروع الثقافي العربي لاستقلالته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوروبية شبه كاملة.

فقد عجزت النخب الثقافية في الوطن العربي عن صياغة مشروع ثقافي حضاري مستقل في مواجهة المشروع الثقافي الاستعماري الوافد، بدلا من ذلك تمت المصالحة معه على نفس أرضية التبعية التي تكرست في المجالين السياسي والاقتصادي.

ولذلك كان من السهل على الزعامات السياسية التي حكمت في ظل العثمانيين واستمرارية الكثير منها في ظل السيطرة الأوروبية أن يقيموا تحالفا وثيقا مع قوى الاستعمار الأوروبي التي أولكت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية. وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة في دائرة العمل السياسي المباشر وتوظفت لمصلحة قوى سياسية عربية موالية للخارج الاستعماري. والجدير بالذكر أن الاستتباع الثقافي في الوطن العربي قد توابك تاريخيا مع تحول الثقافة الأوروبية من مرحلة التنوير وظهور الليبرالية وإزدهارها إلى مرحلة التوسع الاستعماري، حيث اكتسبت الثقافة الأوروبية طابعا توسعيا شوقيا متعصبا راعيا في السيطرة والهيمنة الكاملة على سائر الثقافات العالمية^(١١).



وتشير الخبرة التاريخية إلى حرص الاستعمار الأوروبي على غرس نظام تعليمي جديد في العالم العربي مخترقا بذلك الثقافة العربية على كافة المستويات والجيال وخالقا لُنخبة من المثقفين العرب حاملة لثقافة الغرب ومبشرة بها كمشروع مستقبلي بديل عن الثقافة القائمة. وأكثر من ذلك عمدت بعض الدول الاستعمارية إلى انتهاج سياسة ثقافية ترمي إلى محو الذاكرة الوطنية وقطع اللسان القومي، كما حاولت فرنسا مع الشعب الجزائري حيث سعت إلى تدمير الثقافة الوطنية وإلحاق الشعب الجزائري بالثقافة الفرنسية بصورة شاملة. ولقد كان هذا النوع من الاختراق الثقافي جزءاً من الظاهرة الاستعمارية. وقد ظلت رواسبه وامتداداته تعكس تأثيراتها السلبية حتى الوقت الراهن وبعد ظهور بوادر مرحلة جديدة من الاختراق الثقافي تعتمد على وسائل الإعلام المرئي والمسموع التي أصبحت تغطي الكرة الأرضية عبر الأقمار الصناعية واخترقت جميع القارات والدول والعواصم والريف والحضر لتمارس الهيمنة الثقافية في أحدث صورها وتمثل خطورة تختلف نوعياً عن أشكال الاختراق الثقافي الذي ينتمى إلى مرحلة الاستعمار الأوروبي؛ وذلك لأسباب ترتبط بالمستجدات التي طرأت على الواقع الثقافي الدولي وخصوصاً بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي وانحسار الصراع الأيديولوجي من الساحة الدولية والقطرية وحلول الاختراق الثقافي محله. فقد تحول الصراع الأيديولوجي بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي إلى صراع ثقافي - حضاري بين الشمال الصناعي المتقدم والجنوب المستعمر ومهد الحضارات القديمة.

والواقع أن الثقافة العربية لم تكن مستهدفة بصورة مباشرة كثقافة في مرحلة الصراع الأيديولوجي شرق / غرب بل كان هذا الصراع يخدمها على نحو ما باعتباره صراعاً ضد الأجنبي سواء كان شيوعياً أو رأسمالياً الأمر الذي كان يعزز الهوية الوطنية ويخدم الثقافة القومية، أما الاختراق الثقافي فهو يشكل خطراً غير مسبوق بالنسبة للثقافة والهوية الوطنية. فإذا كان الصراع الأيديولوجي - ولا يزال - يستهدف تشكيل الوعي سواء بتزييفه أو تصحيحه فإن الاختراق الثقافي يستهدف السيطرة على الإدراك من خلال الصورة السمعية المرئية سعيًا للتأثير في الوجدان



والفكر والسلوك بالعمل على تنميط الذوق وقبولية السلوك في أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه تصبح من خلال التكرار السقف والمثل الأعلى لطموحات الإنسان، وتحول دون البحث عن البديل أو الرغبة في التغيير. إنه نمط الحياة الأمريكي الذي يعمم في الوقت الراهن عبر وسائل الإعلام الأمريكية التي أصبحت تشكل إمبراطورية كونية تفتح أركان الكوكب الأربعة والوطن العربي في مقدمة المناطق المستهدفة. (٢٠)

ويستند الاختراق الثقافي الأمريكي إلى مجموعة ركائز فلسفية تدور حول بعض المسلمات والفرضيات التي تنطلق من الفلسفة الوضعية (النظور البراجماتي - النفى والرؤية السلوكية) مثل قيم الفردية والحرية الشخصية والحياد وثبات الطبيعة البشرية وغياب الصراع الاجتماعى، وكلها تشكل المقومات النظرية للسياسة الثقافية الأمريكية التي تسعى إلى تنميط السلوك الإنسانى وخلق الإنسان ذى البعد والاتجاه الواحد سواء داخل أمريكا أو على مستوى العالم، وذلك لصالح القوى المهيمنة على مقدرات ومصائر السوق العالمية.

إن تصميم النمط الاستهلاكى الأمريكى، النمط الذى تسود فيه السلع الكمالية والوسائل الترفيهية، يمثل الهدف الأساسى الذى تسعى أمريكا إلى تحقيقه من خلال الاختراق الثقافى.

والواقع أن الاختراق الثقافى أصبح يمثل أحدث آليات الهيمنة العالمية المعاصرة التى تتوج وتستكمل الدور الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومجموعة السبعة الأغنياء الكبار إضافة إلى التجمعات الدولية الأوروبية مثل المجموعة الأوروبية المشتركة والمنظمة الاقتصادية الأمريكية (الناftا)، فالاختراق الثقافى كآلية متطورة تسعى إلى تكريس منظومة معينة من القيم الوافدة تتفاعل داخل المجتمعات العربية وتسرى ببطء ولكن بثبات داخل منظومة القيم العربية والإسلامية فتعمل على تفتيتها وتزيقها من الداخل وإحلال القيم الأمريكية ذات الطابع الاستهلاكى محلها، ولا يخفى علينا الدور الذى يقوم به الاختراق الثقافى فى إعاقة النمو المستقل للمجتمعات العربية سواء اقتصادياً



أوثقافياً؛ لأن الترويج للنمط الاستهلاكي من خلال الاختراق الثقافي يتم على حساب أى محاولات وطنية للنهوض أو الاستقلال أو التمايز الاقتصادى والثقافى. وتشير قراءتنا للتاريخ العربى الحديث والمعاصر إلى أن عملية الاختراق الثقافى للوطن العربى قد اختلفت أشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقا لحاجة المشروع الاستعمارى ولكن يلاحظ أن كل مرحلة كانت أكثر خطورة وإحكاماً من سابقتها؛ فالثقافة التى نشرتها المركزية الأوروبية فى الوطن العربى عبر مدارسها وإرسالياتها ومعاهدها وجامعاتها وصحافتها وآدابها وثقافتها ومسارحها وفنونها وتاريخها وغير ذلك من وسائل الإنتاج الثقافى تبدو رغم تنوعها وثرائها الحضارى وكأنها تنوع فى أشكال الاختراق الثقافى الذى طوق للمجتمعات العربية وأخضعها كلياً أو جزئياً للثقافة الوافدة وألحقها بصناعة ثقافية إعلامية عصرية تسعى لتحقيق سيطرة عالمية من خلال بعض المراكز الثقافية فى الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً فى كل مرحلة^(٢١).

ويلاحظ فى هذا المجال أن النفوذ الثقافى الأوروبى الذى كان سائداً فى الوطن العربى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ ينحسر لصالح النفوذ الأمريكى الذى تغلغل وترسخ فى الوطن العربى عبر مجموعة من القواعد الثابتة وأبرزها: الكيان الصهيونى الإسرائيلى، وتعزيزها على المستوى الثقافى فروع الجامعات الأمريكية والبرامج والمسلسلات التلفزيونية والإذاعات والسينما والفيديو والإعلانات والمطبوعات وغيرها من وسائل الإعلام وأدوات الثقافة الوافدة. وقد أصبح من الصعب الفصل بين مشاريع السيطرة العسكرية الخارجية وأدوات الاختراق الثقافى والقوى الداعية له والمستفيدة منه على المستوى المحلى. وإذا كانت الأيديولوجية الاستعمارية الأوربية قد رسخت مفهوم التفوق الثقافى الأوروبى على الثقافة العربية فعمت ظهور ونمو المشروع الثقافى العربى المستقل وظهرت بدلا منه الصورة الكاريكاتيرية المسوخة التى قامت على محاكاة وتقليد النخبة الثقافية العربية للثقافة الأوروبية بكل مفرداتها وتمايزاتها، فإن مرحلة الهيمنة الثقافية الأمريكية الراهنة تشكل خطورة أشد فهى من جهة أبقت على الأيديولوجية السابقة



التي نشرتها أوروبا في مرحلة تفوقها وقيل أن تحجير على الرحيل من الوطن العربي ولكنها من جهة أخرى زادت من تبعية العالم العربي فتحوّلت التكنولوجيا المتقدمة إلى نمط استهلاكي مقابل تحول التراث الوطني والقومي إلى مادة للسياحة وللدعاية والإعلانات.

والواقع أن مخاطر الاختراق الثقافي لم تعد مقصورة على (الأطراف) من الدول النامية في جنوب العالم بل بدأت أوروبا التي تنتمي إلى دول المركز تستشعر خطر التفتت الثقافي الناجم عن عالمية السوق. كذلك فإن أبرز ما يميز الاختراق الثقافي للدول العربية أن ثقافتها المحلية أصبحت أكثر عرضة لخطر التفتت الثقافي. بل إن هذا الخطر قد بدأ يفعل فعله في بعض أجزاء الوطن العربي وذلك بانبعثت النعرات العشائرية والطائفية مما يهدد التماسك الوطني للعديد من الدول العربية. أمثلة (البربر في الجزائر - الأكراد في العراق - جنوب السودان - الدروز والموارنة في لبنان) كذلك تكسب ظاهرة الاختراق الثقافي طابعاً خاصاً في الوطن العربي حيث يوجد أكبر مخزون للنقط عصب الاقتصاد العالمي.

وقد يكشف لنا ذلك الوضع عن السبب الجوهري للاتجاه الذي يسود الغرب في الوقت الراهن والذي يركز كل طاقاته لإحكام السيطرة على العالم العربي من خلال الحملات العدائية التي تشنها الدوائر السياسية والثقافية الغربية ضد الإسلام ليس كمجرد دين بل باعتباره التراث الوجداني الذي يشكل قوة هائلة لتعبئة الجماهير ضد الهيمنة الثقافية والاقتصادية التي يمارسها الغرب.

ويعد ذلك الهجوم استمراراً للعداء الذي كان يكتنه الغرب لفكرة القومية العربية وفكرة التحرر الوطني والاستقلال في المراحل السابقة. ولقد كانت الشيوعية هي الخطر الأكبر الذي قامت المراكز المهيمنة في المجتمع الأمريكي بتوظيفه لإحكام سيطرتها على الأطراف في دول الجنوب ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي بدأ البحث لدى الدوائر الأمريكية عن الطرف الذي يمكن توجيه الهجوم عليه باعتباره العدو الأصيل للمحضارة الغربية، وقد وجدوا في الإسلام ضالّتهم المنشودة مما ينثر بظهور شكل جديد للحرب الباردة ذات الطابع الثقافي بين دول



المركز (الأوربية - الأمريكية) من ناحية والعالم العربى والإسلامى من ناحية أخرى^(٢٢).

هذا، ويثور الجدل بين المثقفين العرب حول الفوارق بين التبعية الثقافية والاستتباع الثقافى، والواقع أن أهدافهما واحدة وإن كان كل منهما يمثل حلقة فى سلسلة ترويض واحتواء العقل العربى من خلال إدخال العرب كأفراد ومؤسسات وأنظمة فى علاقات تبعية كاملة أو شبه كاملة مع الخارج، وقد أنجزت التبعية الثقافية الكثير من أهدافها فى الوطن العربى، فقد شوهت صورة الإنسان العربى من خلال وسائل الإعلام الغربية التى روجت صورة نمطية تتميز بالسلبية والانتكالية والقدورية للإنسان العربى، كما أسهمت فى تحويل الثقافة الوطنية من عنصر استنهاض وطنى وقومى ضد الغزو الثقافى الوافد إلى مادة استهلاكية دعائية للإعلانات والمسلسلات السطحية والأفلام التجارية. وليس بالضرورة أن يسعى الاستتباع الثقافى أو التبعية الثقافية إلى جعل العرب أمريكيين أو فرنسيين أو صهاينة بل يكفى إشعمار الإنسان العربى بالذيلية والدونية تجاه الدول الأجنبية المهيمنة على مراكز الإنتاج الثقافى فى الوطن العربى وإظهار الفكر العربى بمظهر العجز عن الإبداع والتمايز الحضارى وإظهار الأنظمة العربية بمظهر الضعف والخضوع للمخططات الأجنبية والعجز عن حماية أرضها وتراثها وسيادتها ومستقبلها.^(٢٣) وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية فى المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافى العالمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائلة وأدواته الإعلامية المتقدمة والتى تلعب الدور الحاسم فى نشر وترويج وترسيخ الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجارى فى جميع أنحاء الوطن العربى بهدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية وإعادة إنتاج البنية المتخلفة بكل ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الأنانية والاستغلال وانعدام للممارسات العقلانية واث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد.



الاختراق الثقافي الصهيوني

لقد تعرض العالم العربي لكافة أشكال الاستعمار المباشر والاستعمار الاستيطاني والوصاية والحماية والانتداب، ولقد لعب الموقع الإستراتيجي دورا أساسيا في بروز العالم العربي على أجندة الاستعمار الغربي منذ مطلع القرن التاسع عشر، وقد جاء اكتشاف النفط ومحاولات نهبه واستنزافه لاستكمال الحلقة الاستعمارية لحصار العالم العربي وتحويله بكامله إلى التبعية لمراكز رأس المال العالمي. وقد عرفت الحركة الصهيونية قبل أن تتجسد في صورة دولة إسرائيل وبعد ذلك كيف تربط مصيرها وبقاها بالمشروع الاستعماري العالمي للوطن العربي فكانت الحلقة الأكثر تأثيرا والأشد خطرا. ولقد تمكنت الصهيونية بعد اقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه وتوسعها واحتلالها لأراض عربية جديدة بعد حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ من تشويه التراث العربي الفلسطيني بما انتهجته لنفسها على كافة المستويات الثقافية من فولكلور فلسطيني وصناعات حرفية شعبية وملابس مطرزة ومأكّل. وأصبح الإنتاج الثقافي الفلسطيني عرضة لأن يتحول إلى تراث ثقافي صهيوني طالما بقي الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين. ورغم أن مشروع الغزو الثقافي الصهيوني يطال الوطن العربي كله إلا أن ساحة الصدام الأساسية بين الثقافتين العربية والصهيونية تتمركز على أرض فلسطين والمناطق العربية المحتلة.

إن التراث العربي الفلسطيني يعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي في حالة صدام مستمر بين ثقافتين تعبران عن مشروعين يتناقضان بصورة جذرية؛ المشروع الصهيوني والمشروع القومي العربي، ويسعى كل منهما لنفي الآخر.

ولقد أدركت الحركة الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر حاجتها الملحة إلى صياغة مشروع ثقافي خاص بها في إطار المشروع الثقافي الاستعماري الأوروبي ثم الأمريكي.

وإدراكا منها للورن التاريخي والحضاري والسياسي الذي تشغله مصر في العالم العربي وخوفا من الآثار السلبية التي سوف تنعكس على مصالح الحركة الصهيونية ونشاطها في فلسطين بذلت الحركة الصهيونية قصارى جهدها لإبعاد مصر عن الصراع العربي الصهيوني. وتطلعا إلى تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي

لجأت الحركة الصهيونية إلى استثمار إمكانيات ونفوذ الطائفة اليهودية بمصر لحلق قاعدة صلبة للنشاط الصهيوني داخل المجتمع المصري، ولقد برزت العلاقة الوطيدة بين يهود مصر والحركة الصهيونية في المجال الثقافي، وتمثلت في ازدياد الاهتمام بفلسطين من ناحية والعمل على إحياء الثقافة العبرية بكافة السبل والوسائل من ناحية أخرى. وفي إطار هذا الاهتمام نشطت أوساط المثقفين اليهود في مصر في إنشاء العديد من التجمعات الثقافية منها النادي المصري، واتحاد المدارس اليهودية، وجمعية هرتزل لتشجيع الثقافة العبرية ونشرها بين يهود مصر^(٢٤) وبانتهاء الحرب العالمية الأولى اتسعت أشكال الاختراق الصهيوني لمصر وتمثلت في منظمات الشبيبة الصهيونية ورابطة نوادي المكابي، وتوج ذلك النشاط بتأسيس أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩١٨. وقد ظل هذا الفرع يمارس نشاطه في مصر والعالم العربي كقاعدة رئيسية للاختراق الصهيوني تحت اسم الاتحاد الصهيوني حتى إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كى تكشف عن الحلقة المفقودة في معركة التحرر الوطنى العربية؛ إذ عبرت منذ اللحظات الأولى لقيامها عن وعى قياداتها بالعلاقة المصرية التى تربطها بحركة التحرر العربية. وقد توالى الأحداث التاريخية التى أبرزت الوجه العربى لثورة يوليو، وفى مقدمة هذه الأحداث وقوع العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر ١٩٥٦ وقد شكّل هذا الحدث ونتائجه منعطفًا تاريخيًا لعلاقة ثورة يوليو بحركة التحرر الوطنى العربية، كما أبرز العلاقة العضوية الوثيقة بين إسرائيل والمعسكر الاستعماري الأوروبي.

ومع المارك المتصلة والدائمة التى خاضتها ثورة يوليو كانت حركة التحرر الوطنى العربية تواصل اكتشاف طريقها، ثم جاءت حرب ١٩٦٧ كى تمثل فزوة المواجهة المسلحة بين قيادة ثورة يوليو ممثلة فى النظام الناصرى ضد النظام الصهيونى الوكيل الرسمى للمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى الوطن العربى. وكانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ نذيرًا يكشف الستار عن عجز نظم الحكم العربية السائدة عن حماية الاستقلال الوطنى مصرى والأمن القومى عربيا.



ولعل أبرز حقيقة أسفرت عنها الأحداث خلال تلك المرحلة هي استمرارية المشروع الوطنى فى مصر كجزء من المشروع القومى العربى فى مواجهة استمرارية المشروع الصهيونى. ولكن برحيل عبدالناصر ١٩٧٠ وتولى السادات للسلطة فى مصر بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر تمثل نقطة فاصلة فى توجه مصر العربى لانتقل فى أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها.

وكما كان الحشد العربى مهماً بالنسبة لعبد الناصر فى معاركه ضد الصهيونية فإن التكتل العربى لدى السادات كان يمثل شرطاً ضرورياً لمواجهة الصهيونية. وقد قام السادات بجهد ملحوظ لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة والمعتدلة ونجح فى حشد تجمع عربى فعال فى مواجهة إسرائيل خاض به حرب ١٩٧٣ التى أسفرت فى النهاية عن سلسلة من التنازلات تمثلت فى اتفاقيتى كامب ديفيد ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ (٢٥).

والواقع أن تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية لم يكن سوى حلقة فى الإستراتيجية الصهيونية تجاه العالم العربى فقد سبقتها سياسة التطبيع الجبرى فى الأراضى المحتلة وتطبيع الأمر الواقع مع الأردن من خلال سياسة الجسور المفتوحة ولحقته سياسة التطبيع مع لبنان منذ غزو الجنوب ١٩٧٨ ومرورا بصفقة الفلاشا مع نظام غيرى فى السودان ثم إعلان التطبيع مع المغرب بقاء إيفران الشهير. وأخيرا وليس آخرا الهرولة الجماعية من جانب دول الخليج لإبرام اتفاقيات التعاون مع إسرائيل ثم التطبيع الرسمى الكامل بين الأردن وإسرائيل مما يعنى امتداد خريطة التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية من قلب المنطقة إلى أقصى أطرافها، ولقد كانت ساحة التطبيع - ولا تزال - مختبرا واقعيا للمواجهة الفكرية والثقافية بين مقولات الفكر الصهيونى وأفكار ومعتقدات جماع الفكر العربى الإسلامى والقومى واليسارى. ولا شك أن التطبيع الثقافى يمثل الدعامه الرئيسة لبناء السلام من وجهة النظر الإسرائيلية فهو فى نظرهم أكثر إقناعا واستقرارا وضمانا من أى ترتيبات أمنية عابرة مثل المناطق المنزوعة السلاح ووضع جيش أجنبى وأجهزة الإنذار وضمانات الدول الكبرى، كما أنه العامل الحاسم على المدى البعيد.



فالمطلوب بوضوح نزع العداء من العقل العربى استكمالا لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية (٢٦).

واتساقا مع اهتمام إسرائيل بالمضمون الثقافى فى إستراتيجيتها للتطبيع كان العنصر الثقافى يمثل أهم العناصر الأساسية فى المفاوضات بين مصر وإسرائيل. وقد تم تضمينه فى اتفاقية الإطار بكامب ديفيد جنبا إلى جنب مع ترتيبات الأمن وفض المقاطعة وفتح الأسواق المصرية أمام البضائع الإسرائيلية، ثم جرى تأكيده وتحديد خطوات المفاوضات بشأنه فى معاهدة السلام وملحقاتها. وقد غلب على نصوص الاتفاقات اللهجة الصهيونية، فالشعب الفلسطينى هم (عرب أرض إسرائيل) والصفة الغربية هى (يهودا والسامرة). وقد حرصوا على الاستعانة بنصوص توراتية فى مفاوضات الحكم الذاتى (٢٧).

هذا، وقد اتخذ الهجوم الفكرى الصهيونى تجاه الوطن العربى عدة محاور متنوعة تتمحور حول:

(١) تصفية مصادر العداء العربى فى المنطقة تجاه إسرائيل والحركة الصهيونية.

(٢) خلق جسور من التواصل الثقافى والفكرى مع النخب الثقافية فى العالم العربى.

(٣) خلق تعاون بعيد المدى مع الأقليات الدينية والعرقية فى الوطن العربى.

وتلخص هذه المحاور مجموعة المفاهيم التى تجمع عليها النخب الحاكمة فى إسرائيل وتدعمها المراكز الثقافية والأكاديمية الإسرائيلية والصهيونية وتضع لها إطاراً إجرائياً يلدور حول ضرورة فتح الحدود بلا شروط أمام التبادل الثقافى والتعليمى والإعلامى وعلى الأخص الإعلام المرئى والمسموع حيث يسمح بيبث البرامج الإعلامية والثقافية الصهيونية فى الإذاعات المرئية والمسموعة فى الوطن العربى ويضاف إلى ذلك أو يسبق ذلك بمعنى أدق ضرورة مراجعة مناهج التربية والتعليم وحذف كل المقولات العدائية عن الصهيونية وإسرائيل.

والملاحظ أن الحركة الصهيونية تواصل بدأب ومثابرة مخططاتها منذ نهاية القرن الماضي لغزو وترويض العقل العربي لقبول ما يسمى بالوطن القومي لليهود في فلسطين، علاوة على استقطاب التأيد الدولي لمساندة الاستمرارية الصهيونية في اغتصاب فلسطين والترويج للمخططات الإسرائيلية التوسعية في الوطن العربي. وقد تم تطوير وبلورة هذه الإستراتيجية الصهيونية في إطار مشروعها التوسعي وأهدافها العنصرية ومحجت الصهيونية في تأكيد وجودها كإداة ضغط فاعلة في توجيه الرأي العام العالمي وعلى الأخص في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي تمنح مساندتها الكاملة للسياسة الإسرائيلية التوسعية وتبرر عدوانها المستمر ضد الشعوب العربية وتقدم لها الدعم الكامل على جميع المستويات كما تحول دون إدانتها في المحافل الدولية.

المواجهة - المنطلقات والآليات:

تشير بعض الدراسات إلى وجود أربع ثقافات تصارع الآن على الساحة العربية هي: الثقافة العربية والثقافة الأمريكية والثقافة الغربية الأوربية والثقافة الإسرائيلية - وإذا كان الهدف الأساسي للغزو الثقافي للوطن العربي كما أسلفنا يتركز حول حماية مصالح القوى الأكثر سيطرة على الساحة العالمية مدعومة بتمركز حول حماية مصالح القوى الأكثر سيطرة على الساحة العالمية مدعومة ومعززة بمصالح النخب السياسية والاقتصادية المحلية فإن الدول الاستعمارية الأوربية التي مارست في الماضي سيطرتها وغزوها الثقافي في العالم العربي أصبحت الآن تشكو من الغزو الثقافي الأمريكي. فالغزو الثقافي في المرحلة الراهنة المنتدبة من أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن أصبح ذا صبغة عالمية تتزعمه المراكز الاحتكارية الضخمة العابرة القوميات والتي تنطلق معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك - وكما سبق أن أوضحنا فإن الغزو الثقافي للوطن العربي لم يتخذ شكلا واحدا عبر تاريخه الطويل بل تجسدت في ممارسات وأشكال متنوعة لعل أكثرها رسوخا في المرحلة الراهنة أسلوب الاستعمار الاقتلاعي والاستيطاني في فلسطين والذي توسع باحتلال مناطق عربية أخرى ويعبر عن نفسه ثقافيا فيما يسمى «ثقافة التلطيح».



فالثقافة العربية تخوض في المرحلة الراهنة معركة بالغة الحدة ومتعددة الجبهات تهدد وجودها بالذات كثقافة حضارية لشعوب مارست في الماضي إبداعاً حضارياً مرموقاً وأسهمت في إثراء الحلقة الوسيطة بين الحضارات القديمة والحضارة الأوروبية الأمريكية الحديثة. وما يضاعف من خطورة المرحلة الراهنة وجود شبكة قوية من المصالح المشتركة بين النخب العربية السياسية والاقتصادية التي تلتقي مع ركائز الغزو الأجنبي وتسهل لها إمكانية التغلغل والرسوخ على أرضية العداء للجماهير العربية وللثقافة العربية.

فالواقع أن الغزو أو الاختراق الثقافي ما كان له أن يحقق أهدافه ما لم تشارك في التنفيذ معظم مراكز السلطة والزعامات والقوى العربية المحلية. يضاف إلى ذلك أن البنى العربية الموروثة والتي ترسخت خلال مرحلة السيطرة الأجنبية ولم تتبدل بصورة جذرية في مرحلة الاستقلال. هذه البنى مهدت الطريق لتغلغل وترسيخ الغزو الثقافي بمختلف مستوياته، كما برزت على أرضيتها مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي العربي. فلا شك أن خضوع العالم العربي خلال عدة قرون لهيمنة العثمانية بسياسات الجمود والانغلاق التي تميزت بها ثم للغزو والتبعية الثقافية للدول الاستعمارية الأوروبية ثم للاختراق الثقافي الأمريكي ذي الصبغة العالمية، كل هذه الظروف وغيرها أفقدت الثقافة العربية موقعها المميز بين الثقافات العالمية وتقلص اهتمام العالم بها بعد أن انحصر الإبداع الحضاري للشعوب العربية. فالغزو الاستعماري الغربي أجهض إمكانية قيام المشروع العربي المستقل، كما شجع على استمرارية مراكز السلطة القديمة المتمثلة في أصحاب الثروات وزعماء القبائل والطوائف، كما مهد الطريق للمشروع الصهيوني في الوطن العربي كأبرز تجليات الغزو والاختراق الثقافي الأوروبي - الأمريكي للوطن العربي. ولقد تحول الاستيعاب الثقافي إلى بنية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وثيقة الارتباط بدول المركز في الشمال، ولن تتحقق المواجهة الفعالة لهذه البنى الراسخة إلا بالعمل الجاد على إزالتها وإلغاء تأثيرها من خلال ممارسات ثقافية وعلمية وتعليمية تماثل في عمق تأثيرها وجديتها الدور التخريبي الذي تقوم به هذه البنى التابعة؛ ولذلك لا يمكن الاكتفاء بفضح مظاهر الاختراق الثقافي ورصد

تأثيراته في الوطن العربي بل لا بد من العمل العربي الجماعي من أجل استبدال بنى التبعية والعجز عن مواجهة الغزو الثقافي ببنى ثقافية جديدة تمارس المواجهة المستمرة لكافة أشكال الغزو والاختراق الثقافي.

وهناك مستويان للمواجهة: المستوى الإستراتيجي ويشمل السياسات والخطط التي تتبناها الهيئات والمؤسسات القومية في الوطن العربي لمواجهة الاختراق الثقافي الغربي والصهيوني، والمستوى الإجرائي الذي يتضمن الأساليب والوسائل التي يتبناها كل قطر عربي على حدة. كما أن كل شكل من أشكال الاختراق الثقافي يحتاج إلى أساليب مواجهة تختلف وتباين طبقاً لنوعية الاختراق ومداه وعمق تأثيره مع مراعاة التمييز بين مظاهر وآليات التبعية الثقافية مع الغرب واختلافها عن أشكال الاختراق الثقافي الأمريكية والصهيونية المعاصرة.

المستوى الإستراتيجي للمواجهة الثقافية:

ينطلق التصور الإستراتيجي للمواجهة الثقافية من حقيقتين جوهريتين تشير الحقيقة الأولى إلى أن الواقع الثقافي الراهن في الوطن العربي الذي يتزامن فيه القديم والجديد والوفاة والموروث دون تفاعل حقيقي وتهيمن فيه السياسة على الثقافة وتوسع الهوة بين التقليدي والعصري في مختلف مجالات الحياة العربية المعاصرة ويخضع في مجمله لطغيان الثقافة الاستهلاكية التي تمارسها القوى العالمية المسيطرة على وسائل الإعلام المرئي والمسموع والتي تعمل بإصرار على تخريب الثقافات القومية وتفتيتها. كل ذلك يفرض ضرورة تبني إستراتيجية ثقافية فاعلة وقادرة على تجاوز الثنائية والانشطار الثقافي في الواقع العربي الراهن وقادرة على مواجهة الاختراق الثقافي من خلال ثورة ثقافية شاملة ومتعددة المراحل تستهدف إعادة بناء التراث الثقافي العربي من الداخل ولأن أية محاولات جادة لتجديد الثقافة العربية لا يمكن أن تتم إلا من داخلها، وهذا يشير قضية العودة إلى التراث التي تجد صدًى كبيراً في العالم العربي وخاصة خلال العقد الأخير حيث ينتشر الرأي الذي يؤكد أن الرجوع إلى الأصول الأولى - ويقصدون بها في الأغلب العصر الذهبي للإسلام هو الدرع الحقيقي الذي يحمينا من كل ضروب التبعية والاختراق الثقافي.



ويشير الوجه الآخر لهذه الدعوى إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التغريب التي يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربي الإسلامي. إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات الغربية فوق تلك الجذور العربية الإسلامية التي تضرب في أعماق التاريخ فتكون النتيجة مزيجاً غير متآلف لا يمكن أن تستند عليه نهضة أو إصلاح وخصوصاً أن التحديث ليس محايداً بل إن كل عنصر من عناصره يأتي معه بأفكاره وأخلاقه ونظراته إلى العالم ويفرضها على المجتمعات التي تسير في طريق التحديث. وهنا ينبغي أن ننبه إلى أن هناك فارقاً بين العودة إلى الأصول من أجل التحرير كما حدث في الثورة الجزائرية في مواجهة استعمار استيطاني شرس وبين التوقف عند مرحلة تمجيد التراث التاريخي والشعبي وكان كل الفروق التي تفصل الحاضر عن الماضي البعيد قد سقطت من حساب التاريخ، فالواقع أنه لا شيء في المجال البشري يعود إلى ما كان عليه بل تتوالد على الدوام حقائق جديدة ويتشكل واقع ثقافي وحضاري جديد. وهذا يفرض علينا أن نتخذ موقفاً نقدياً من كثير من القيم التراثية التي توصف بالأصالة مما يتطلب بالدرجة الأولى ضرورة إعادة قراءة تاريخنا الثقافي بمنظور نقدي قادر على التغلغل داخل هذا التاريخ وإعادة تركيب أجزائه بصورة تحقق التواصل معه وربه بالواقع العربي المعاصر.

وتشير الحقيقة الثانية إلى مفارقة أساسية في العلاقة بين التبعية الثقافية والعودة إلى الجذور، فالمجتمعات العربية تسعى في آن واحد إلى تحقيق هدفين يبدو أن كلاهما يتناقض مع الآخر فهي تسعى إلى مسايرة العصر كي تحتل المكانة اللائقة بها على خريطة العالم المعاصر، وفي ذات الوقت تحرص على التمسك بالهوية القومية والجذور التاريخية فكيف يتحقق ذلك، أي بمعنى آخر - كيف يتحقق الجمع بين الأصالة والمعاصرة؟ وهنا تثار إشكالية الفرز بين الجوانب السلبية في التراث والتي تتسم بالطابع النقلي القائم على الطاعة والاستسلام والمعادى للنقد والإبداع والتفكير الحر، والجوانب الإيجابية في التراث التي تضم جميع الإنجازات الرائعة في ميادين العلوم والآداب والفلسفة والتي شكلت رافداً حضارياً متميزاً استطاع أن يصب في نهر الثقافة الإنسانية ومسيرتها وقد تعرض للجمود بسبب

عوامل الغزو والسيطرة الأجنبية ولكنه يتميز بأنه قابل للنمو والتطور، كذلك فإن الحداثة أو التحديث المرتبط تاريخياً في العقل العربي الجمعي بالتبعية والخضوع للغرب يملك جوانب أخرى إيجابية تتمثل في التراث العلمي والعقلي الذي أضافه الثقافة الغربية إلى التراث الإنساني المعاصر. هذا الجانب لا يمكن إغفاله أو تجاهله إذ تزداد حاجتنا إلى الاستعانة به في مواجهتنا لتحديات العصر.

وبالتحam هاتين الحقيقتين تبرز أماننا شروط المواجهة الفعالة للغزو والاختراق الثقافي ويتصدرها ضرورة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للتراث في إطار الدراسة النقدية للتاريخ الثقافي للوطن العربي وتوظيف هذه الجوانب في إطار مشروع حضارى يستند إلى بنى اقتصادية واجتماعية مناهضة تماماً للبنى التقليدية السائدة حالياً ولا يتحقق ذلك إلا بنشر العقلانية كإطار فكري وكأسلوب للعمل والعلاقات السياسية بين الحكام والشعوب والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الدول الغربية على المستوى القومي ثم مع العالم الخارجى على المستوى العالمى، كما ينبغي التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان العربي واعتباره قيمة حضارية فى حد ذاته وليس رقما مهما فى خانة الطوائف والقبائل وأقبيـة السجون، والاعتراف من جانب الحكومات بحق جميع القوى الاجتماعية والسياسية والأقليات فى المشاركة فى إدارة شئون أوطانها والتمتع بعوائد ثرواتها القومية. ويضاف إلى ذلك ضرورة العمل على تدعيم دور المجتمع المدني فى مواجهة المحاولات الدائبة من جانب الحكومات وشبكات المصالح الدولية والمحلية لتحويل العالم العربى إلى مركز للتخديم على السوق العالمية التى تسيطر عليها القيم الاستهلاكية وتحكمها قوانين العرض والطلب حيث يتحول المواطن العربى فى إطارها إلى كائن استهلاكى عالمى وتتوارى سماته الحضارية وتميـزه الثقافى.

ويبقى البعد الأكثر ضراوة فى المواجهة الثقافية وأعنى به التحدى الاستيطانى الصهيونى وتهديده المستمر للوجود والعقل العربى من خلال الترويج لما يسمى بـ «ثقافة التطبيع». وقد عنى العمل القومى العربى بمواجهة خطر التطبيع الثقافى الصهيونى عقب بدء التطبيع الرسمى بين مصر وإسرائيل وتمثل ذلك فى عدة

مؤتمرات أبرزها مؤتمر دمشق (يونيو ١٩٨٨) الذي شاركت فيه وفود ١٦ دولة عربية عدا الجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد أصدر المؤتمر ٣١ توصية لمواجهة الغزو الثقافي الصهيوني باعتباره جزءا من مخطط إمبريالي صهيوني معادٍ للامة العربية ولحركة الثورة العربية. وأوصى المؤتمر بضرورة تقديم كافة أشكال المساندة والدعم للهيئات الثقافية والتقانات والشخصيات الثقافية المصرية التي تنتهج خطأ وطنيا معاديا للصهيونية، وأكد على ضرورة تشجيع ونشر وتوزيع نتائج العلماء والكتاب والمثقفين المصريين المؤكدة لعروبة مصر والمتعلق بمقاومة الغزو الثقافي الصهيوني. كما أوصى المؤتمر بدعم المؤسسات الثقافية والعلمية الفلسطينية داخل وخارج الأرض المحتلة واتخاذ الإجراءات العلمية الكفيلة بحماية التراث الشعبي الفلسطيني والآثار الفلسطينية وخاصة بمدينة القدس ودعم مؤسسات النشر الوطنية في فلسطين المحتلة^(٢٨). ولقد بدأت تبلور وتتصاعد المبادرات الشعبية لمواجهة التطبيع في مصر وفي مناطق متعددة من الوطن العربي. وكانت أبرز آليات العمل الشعبي لكشف المخطط الإسرائيلي للتطبيع واستجابات النظم العربية، وقد خاض المثقفون العرب المواجهة على عدة جبهات أهمها مواجهة فكرة التطبيع والتصدي لمحاولات ترويع مايسمى بـ«ثقافة التطبيع».

على أن المواجهة السياسية والثقافية الشعبية لم تكن آلية العمل الوحيدة على الساحة العربية، وإن كانت هي آلية العمل المستمرة والممتدة فعلى امتداد الوطن العربي جرت مواجهات أخرى استعانت بأساليب مختلفة باختلاف ساحات المواجهة، ورغم تباين المنطلقات الأيديولوجية للتيارات الفكرية والسياسية السائدة في الوطن العربي إلا أنها قد التقت عند هدف مقاومة المشروع الإسرائيلي - الأمريكي للتطبيع. واستطاعت هذه التيارات أن تخلق مساحة مشتركة للعمل سواء على المستوى القطري أو القومي.

المستوى الإجرائي للمواجهة الثقافية :

بقدر ما تبرز أماننا الأهمية القصوى لرسم السياسات والمخطط التي ترجم التصور الإستراتيجي العام للمواجهة الثقافية إلا أن هناك ضرورة ماثلة لتحديد

إبعاد هذه السياسات وما تتطلبه من إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، ويمكن إنجازها على النحو التالي:

١ - صياغة سياسات قومية إعلامية وتعليمية وثقافية تراعى الجمع بين خصوصيات كل قطر عربي والالتزام بالثوابت العربية المستقة من تاريخ حركة التحرر الوطني العربية والتراث الثقافي العربي الإسلامي والحرص على ترجمة هذه السياسات إلى برامج مشتركة تلتزم الدول العربية بتنفيذها تحت إشراف الجهاز الثقافي للجامعة العربية وأعطى به «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم».

٢ - إعداد دراسات وبحوث توضح خريطة الخدمات الثقافية التي تقدمها وسائل الإعلام العربية وعلى الأخص الإعلام المرئي والمسموع، وذلك بهدف التعرف على نوعية المضامين الثقافية لتحديد مدى تلبيتها للاحتياجات الثقافية الوطنية القومية، وأيضاً بهدف تحديد الفئات الاجتماعية التي تستأثر بهذه الخدمات الثقافية الوافدة والمحلية التي تقدمها وسائل الإعلام.

٣ - أثبتت الدراسات استحالة الاستفادة من نقل التكنولوجيا الاتصالية إلى الوطن العربي دون الاستناد إلى بحوث وطنية تحدد الأولويات والأفضليات على أن يتم ذلك تحت إشراف المؤسسات القومية.

٤ - إعداد كوادر إعلامية عربية مؤهلة ومدربة ومسلحة بالرؤية الثقافية العربية المشتركة مما يزودها بالقدرة على مواجهة التحديات الثقافية وفي مقدمتها الاختراق الثقافي الغربي والغزو الثقافي الصهيوني، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال سياسات عربية مشتركة في حقل التعليم الإعلامي، وبرامج مشتركة للتدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يلبي الاحتياجات الاتصالية والثقافية للجماهير العربية في الريف والحضر.

٥ - إعداد مسح ميدانية لتحديد الاحتياجات والمشكلات الثقافية لدى القطاعات الجماهيرية العربية في الريف والبادي والعواصم، والاستعانة بتأنيها في رسم وتصميم الاستراتيجية الثقافية والإعلامية للعالم العربي على أن يتم ذلك من خلال المؤسسات الأكاديمية وتحت إشراف قومي.

٦ - الاهتمام بإعداد برامج إعلامية مشتركة لمحو الأمية في الوطن العربي وبرامج نسائية وشبلية وبرامج للأطفال العرب مع مراعاة أن تحوى هذه البرامج المضامين الثقافية القادرة على تحقيق أهداف المشاركة الجماهيرية كبديل للإعلام الرأسى الاتجاه السائد حاليا فى الوطن العربى والقادم من أعلى إلى أسفل ومن النخب المثقفة إلى الجماهير ومن العواصم إلى الريف ومن الحكام إلى المحكومين .

٧ - تشجيع الاتحادات المهنية فى مجالى الإعلام والثقافة على استئناف أدوارها فى توثيق وتنشيط العلاقات الثقافية والإعلامية ذات الطابع الشعبى والجماهيرى مثل اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الكتاب العرب .

٨ - تبدو الأهمية الملحة للتنسيق والتكامل الإعلامى بين الدول العربية وخصوصا فى مجال تكنولوجيا الاتصال سواء الهدف نقل التكنولوجيا (رغم مخاطرها فى تكريس التبعية التى سبقت الإشارة إليه) أو توطيئها، كذلك الحرص على السماح بتوزيع الصحف فى مختلف أنحاء الوطن العربى دون التقيد بالتقلبات السياسية التى تتعرض لها العلاقات العربية فى بعض الأحيان .

٩ - تشكيل لجان قومية من الخبراء الإعلاميين والمثقفين العرب للإشراف على اختيار البرامج والمسلسلات التلفزيونية العربية والأجنبية التى تتميز بمستوى إبداعى رفيع وتوجه حضارى إيجابى وثقافى كى تتاح لها فرصة البث والانتشار على المستوى العربى .

١٠ - التعجيل بإخراج مشروع الوكالة العربية للأنباء إلى حيز النور مع مراعاة اختيار كوادر إعلامية متخصصة للإشراف على إدارتها وتشغيلها؛ ذلك ضمانا لتحجيم الدور الذى تقوم به وكالات الأنباء العالمية فى تكريس التبعية الإعلامية والثقافية فى الوطن العربى .

خاتمة:-

إذا كان التفوق الغربى فى مجال تكنولوجيا الاتصال قد أدى إلى ما يسمى بـ «عولمة الثقافة والإعلام» - فى إطار ما يسمى بـ «القرية العالمية الاتصالية» - فإن ذلك يعنى ويستهدف طمس التمايزات الثقافية التى تتسم بها مجتمعات الجنوب



وفى قلبها الوطن العربى بسبب تفوق العامل التكنولوجى وترجيح أهميته على المضامين الاجتماعية والثقافية التى تنقلها وتروجها تكنولوجيا الاتصال المعاصرة. كذلك فإن محاولة التوحيد بين التكنولوجيا والمضامين يلغى الطابع الاجتماعى لهذه التكنولوجيا التى ليست بالطبع محايدة بل هى ثمرة التطور الاجتماعى - الاقتصادى للمجتمعات الصناعية المتقدمة التى أنتجتها.

وبالنسبة للعالم العربى فقد بات واضحا أمام الجميع أن محاولات العولة الثقافية والإعلامية فى إطار التفوق الساحق لدول الشمال فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أسفرت عن فقدان الإعلام العربى لمزاياه وخصوصيته، بمعنى أنه أصبح يتم ممارسته وتناوله وتقييمه بمعايير عالمية (غربية فى الأساس) ويدرس بمناهج غربية مما عطل مسيرته المعرفية. فرغم كثرة ما أنتج من كتب وبحوث فى هذا المجال إلا أن عائدها المعرفى ضئيل، فضلا عن غياب أى مردود نظرى بسبب الإغراق فى استخدام مناهج وأطر نظرية لا تصلح فى أغلبها للكشف عما هو جوهري والتمييز بينه وبين ما هو عارضى أو وافد.

ما الحل إذن للخروج من هذا المأزق الذى يحاصر الإعلام والإعلاميين فى العالم العربى؟ بالطبع ليس هناك إجابة جاهزة ومعدة سلفا، ولكن يمكن القول أن هناك مجموعة أولويات وتساؤلات على الإعلاميين العرب أن يركزوا عليها ويحاولوا الإجابة عنها من خلال المحاولة العلمية الجادة والملتصقة بالواقع العربى المعاش بأنساقه القيمة وظواهره الاجتماعية وتمائزاته الثقافية دون إهمال أو تهميش التراث العالمى فى مجال التخصص، وذلك كى يتسنى لنا إدراك نسبة الرؤى والمناهج العلمية والثقافية والفكرية. ولعل أبرز هذه التساؤلات ما يمكن إيجازه على النحو التالى:

(١) هل تمثل ثورة الاتصالات عنصرا فعالا فى التنشئة الاجتماعية؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف؟

(٢) هل تستلزم التكنولوجيا الجديدة إقامة بناء تنظيمى ومؤسسى جديد أم يمكنها أن تعمل فى ظل البنىات العربية السائدة؟



(٣) كيف يمكن التوفيق بين حرية التعبير وكل من المصالح الخاصة والصالح العام؟

(٤) كثير من القرارات الإعلامية تتخذ تحت شعار «المصلحة العامة» و«المصالح القومية» ولكن ماذا تعنى هذه العبارات ومن الذى يقرر الصالح العام؟
(٥) فى ظل المفاهيم السائدة عن أساليب جمع الاخبار واختيارها وتحريرها وعرضها هل يمكن تحديد المستفيدين الحقيقيين من سيادة هذا النمط؟

(٦) فى ظل سيطرة القائمين بالاتصال داخل المؤسسات الإعلامية هل يمكن التفكير فى أسلوب يضمن تعبير المؤسسات الإعلامية عن أفكار ومصالح الكثرة الجماهيرية؟

(٧) هل يمكن أن يؤدى القنوات الإعلامية فى ظل التكنولوجيا الحديثة إلى التنوع الثقافى والتعبير عن مصالح الاقليات؟ ومن الذى يتحكم فى ظل هذه التعددية فى المدخلات والبرامج؟

(٨) هل الملكية العامة لوسائل الإعلام هى الضمان الوحيد للتعددية؟

(٩) فى ظل الأنماط السائدة سواء فى ملكية وسائل الإعلام العربية أو فى إدارتها - هل تستطيع هذه الوسائل الإعلامية أن تزود الجماهير بالكم والنوع الكافى من المعلومات التى تساعدهم على المشاركة فى صنع القرارات الوطنية؟

(١٠) على المستوى الدولى هل تؤدى ثورة المعلومات والاتصالات إلى ازدياد أو التخفيف من الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون؟

(١١) كيف نحصى تكنولوجيا الاتصال من سيطرة وتقلبات السوق الرأسمالية؟

(١٢) ما هو تعريفنا للعملية الاتصالية وآثارها فى العالم العربى؟

وعسى أن تؤدى هذه التساؤلات إلى استشارة اهتمام الباحثين الإعلاميين العرب لمحاولة الإجابة عنها كلياً أو جزئياً ولطرح المزيد من التساؤلات حول القضايا الإعلامية التى تستحق الاهتمام.



الهوامش والمراجع

١ - انظر :

J. Halloran: The Communication and Society. Leciester, 1986. pp. 32 - 38.

G. Lazare: Communication science do wither? Journal of communication Washington, 1990. pp. 22 - 36.

٢ - عواطف عبدالرحمن: الإعلام العربي وتحديات العصر، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ٦ - ١٨.

٣ - انظر :

A-William Rugh: The Arab press. Syracuse, 1978. pp. 48 - 51 - 71

ب - عواطف عبدالرحمن: إشكالية الإعلام التنموى في الوطن العربي، دارالفكر العربي، القاهرة. ١٩٨٥. ص ص ٢٢ - ٣١، ٣٧ - ٤٧.

٤ - ليلى عبدالمجيد: السياسات الاتصالية والإعلامية وأثرها في الثقافة والتربية في العالم العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، الكويت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ٥٢ - ٦٢.

٥ - راسم الجمال: الإعلام العربي المشترك، دراسة في الإعلام الدولي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٢٣ - ١٢٧، ص ١٣٩ - ١٥٠.

٦ - انظر: عواطف عبدالرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤، ص ٩٥ - ١٠٥، إشكالية الإعلام التنموى في الوطن العربي، مصدر سابق.



A - Matteleart: Multinational corporations and the control of culture. Susse 1980, pp. 237 - 277.

B - Juan Samovia: The transnational power structure and international information in development dialogue xx ILET 1981- 1982, pp 125- 139.

C - K. Norden streng, Herbert Schiller (eds): National sovereignty and international communication - Albex publishing - Now Jersey 1980, pp. 82- 99.

٨ - انظر: عواطف عبدالرحمن : هموم الصحافة والصحفيين في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٢٣ - ١٢٦.

B- D. Elliot: Responsible Journalism. Sage 1986 - pp. 11, 32. 60

٩- عواطف عبدالرحمن - المصدر السابق : ص ١٣٦ - ص ١٤٥.

١٠- R.Rice: The New Media - sage 1984 - london. pp 33 - 40

١١ - راسم الجمال: جغرافية العالم الاتصالية ١٩٧٠ - ١٩٨٧، مجلة بحوث الاتصال، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٩٢، ص ٧ - ١٢.

١٢ - انظر: إنشراح الشال: أ - الإعلام الدولي عبر الأقطار الصناعية، دراسة لشبكات التلفزيون، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٧٩ - ٨١.

ب - محمد نجيب الصايرة: الهيمنة الاتصالية، المفهوم والمظاهر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، عدد صيف ١٩٩٠، ص ١٤٩ - ص ١٥٣.

١٣ - محمود علم الدين: تكنولوجيا الاتصال في العالم العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ١١٧ - ١١٩.

١٤ - المصدر السابق: ص ١٣٠ - ١٣١.

١٥ - جيمس. ف. هوج: انتشار وسائل الإعلام والاتصال العالمي وقوة الصورة، ترجمة حامد يوسف سليمة، مجلة الثقافة العالمية ع ٧١، الكويت، يوليو ١٩٩٥، ص ١٢٢ - ١٢٥.

١٦ - انظر: محمود علم الدين: التحديات التكنولوجية في عصر المعلومات - مجلة الإعلام - جامعة الأزهر - القاهرة - ١٩٩٥.

١٧ - عابد الجابري: المسألة الثقافية، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٧٧ - ١٨٠.

١٨ - Yves Eudes: La Conquete des Esprits - paris 1982 pp. 18 - 44

١٩ - مسعود ضاهر: مجابهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للمشرق الغربي، دراسة في الثقافة المقاومة، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٤ - ٢٧.

٢٠ - انظر: عابد الجابري - مصدر سابق ص ١٩٠ - ١٩٥.

٢١ - انظر:

A- A. Matteleart Opcit. pp. 217 - 222

B - Wahsington post 16 August 1992

٢٢ - انظر: أ - عابد الجابري: مصدر سابق ص ١٩٢ - ص ٢٠٠.

B - H. Schiller: Mass - Communication and American Empire. Beacon, press 1971.

٢٣ - انظر: مسعود ضاهر: مصدر سابق ص ٣١ - ٣٣.

٢٤ - انظر: أ - عواطف عبدالرحمن الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٩٥ ص ١٤٧ - ١٥٧.

B - Lanspust: Jewish Communities in the Muslem Countries of the middle East London 1950 p. 38.



- ٢٥ - عواطف عبدالرحمن، الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني، مصدر سابق، ص ١٥٨ - ١٦٣ .
- ٢٦ - انظر: محسن عوض - مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٤ . ص ١٦٥ .
- ٢٧ - المصدر السابق ص ١٢٢ .
- ٢٨ - انظر: محسن عوض، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٨ - ص ٢٤٠ - ٢٤٦ .



الجوانب الثانية

المرأة العربية والإعلام بين الواقع والاستجابة

ثمة تغيرات جوهريّة لا يمكن إغفالها، طرأت على الواقع النسائي العربي خلال الخمسين سنة الماضية تمثلت في العديد من الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة العربية في إطار التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة. إذ لا يمكن إغفال الزيادة المطّردة في نسبة الفتيات المتعلّقات ونسبة النساء العاملات في الوطن العربيّ كله. غير أن هذه الزيادة الكمية الملحوظة - سواء في عدد النساء المتعلّقات أو العاملات - ليست في حد ذاتها دليلاً على التغيّر الجوهري في الوضع الاجتماعي للمرأة أو قرينة على تحررها الشامل بصورة حقيقية. فما زالت المرأة العربية تواجه كثيراً من العقبات التي تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها للمشاركة في صياغة شكل المجتمع الغربي وعلاقاته.

ومن الثابت أن قضية تحرير المرأة ليست قضية نظرية يمكن تناولها في إطار التوجهات السياسية والأيدولوجية لتحديث المجتمعات فحسب، بل يلاحظ تميزها وخصوصيتها النوعية مقارنة بسائر القضايا المجتمعية الأخرى مثل: قضايا الاستقلال أو التحرر الاقتصادي أو الذاتية الثقافية، فهي قضية تشابك مع كل هذه القضايا وتنفرد بسمات نوعية ذات جذور تاريخية تتعلق بالنسق الثقافي والقيمي وتقسيم العمل والأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة واستمرارية ورسوخ الأعراف وتأثير الأديان والتقاليد التي تركز دونية المرأة اجتماعياً وقصورها علقياً ولذلك يلاحظ أنه مهما يكن من تأثير الدعوات الفكرية على خلخلة نسق القيم التقليدي المسيطر في المجتمعات العربية فإن العامل الحاسم في تغيير وضعيّة النساء يكمن في التغيرات الجوهريّة التي لا بد أن تتناول البنى التحتية للمجتمعات العربية بكل مكوناتها المادية المعاصرة والموروثة.

وفي إطار التسليم بالأدوار الحاسمة التي تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية في تشكيل النسق الثقافي والقيمي السائد في المجتمعات العربية



يبرز الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام والسياسات المرتبطة بها لأسباب كثيرة تتمثل فى قدراتها الهائلة فى التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والأمية، علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعدها على نشر وترويج الأفكار والقيم المتناقضة فى آن واحد. فهى قد تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك فى خلق أشكال جديدة فى الوعي أو تعمل على تثبيت وتعميق القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ فى تزييف وعى الأفراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية.

وفى ضوء هذه الحقيقة تبرز الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضية تحرير المرأة العربية، وهل يقوم الإعلام بدور إيجابى فى دفع قضية المرأة إلى الأمام أم يكفى برصد واقعها الراهن بسلياته وإيجابياته أم يسمى متعمدا إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلا إنجازاتها فى مجالات التعليم والعمل والإبداع الفكرى والفنى.

إن التصدى لمعالجة الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى تشكيل صورة المرأة العربية المعاصرة لابد أن يتدرج ضمن سياق الدور الذى تقوم به هذه الوسائل فى تشكيل النسق القيمي والثقافى السائد فى المجتمعات العربية، وهذا بدوره يستلزم ضرورة تناول الإعلام وعلاقته بالمرأة العربية من خلال الأطر الفكرية والنظام القيمي السائد فى الوطن العربى فى سياق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى طرأت على الواقع العربى وعلى الأخص خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات (يسود المجتمعات العربية نمطان بارزان من العلاقات والقيم الاجتماعية يتمثل أولهما فى النمط التقليدى الذى يقوم على توازن العصبية المحلية حيث لا وجود حقوقيا أو سياسيا للمواطن الفرد سواء كان رجلا أو امرأة خارج إطار العصبية القائم على العائلة والعشيرة. ويعبر هذا النمط عن نظام تقسيم العمل الاجتماعى الذى تتميز به للمجتمعات غير الصناعية، ويتفاوت بين كل من البيئات البدوية والزراعية فى الوطن العربى، حيث يلعب الرجل دور المنتج والمقاتل والفلاح فى علاقة مباشرة مع العالم الخارجى فى حين تنكفى المرأة داخل الأسرة



كعنصر استهلاكي. ويفرّد الرجل داخل هذا النمط بالأولوية ضمن نظام القيم السائد حيث تشكل المرأة أحد المحرمات المقدسة، وقد رسم هذا النمط التقليدي من العلاقات الاجتماعيّة للمرأة العربية حدود فعلها الاجتماعيّ بحيث انحصر دورها داخل الأسرة وتمحورت صورتها حول المرأة الأم والأخت والزوجة والابنة. ويتجسد ثانيهما في النمط الأوروبي الوافد الذي بدأ يتغلغل في البلاد العربية في نهاية القرن الثامن عشر، واتخذ أشكالاً تاريخية متباينة ومتنوعة عبر الاحتكاك السياسي والاقتصادي والعلمي في إطار محاولات الدول الكبرى للسيطرة على الإمبراطورية العثمانية التي كان العالم العربي جزءاً منها حتى أوائل هذا القرن. وأفرز هذا الاحتكاك نظاماً قيمياً وافداً انعكس على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية. كما حدد الصراع المستمر بين هذين النمطين مسار كل من المرأة والرجل العربي ضمن السياق المجتمعي العام الذي خضعت له المجتمعات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث أصبح الصراع سافراً بين نمط غربي وافد تغلغل داخل النسيج الثقافي والاجتماعي العربي وحمل معه العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة في إطار غزو سياسي اقتصادي - ثقافي شامل في مواجهة نمط تقليدي يدافع عن مصالحه السياسية وهويته الثقافية ولا يستطيع تجاهل التفوق العلمي والتكنولوجي اللذين يميز بهما الغرب. وقد اتخذت المواجهة بين هذين النمطين أشكالاً متعددة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مرّ به العالم العربي وعبرت عن نفسها سياسياً في تراث حركة التحرر الوطني العربية التي انتزعت بعض المكاسب السياسية الشكلية، وتمثلت في الاستقلال الوطني، وبقيت الهيمنة الاقتصادية الغربية وإن تذرّت بأثواب معاصرة واستمرت المواجهة محتدمة على الجبهة الثقافية.

وقد انعكس هذا الصراع بصورة مباشرة على قضية المرأة العربية باعتبارها أحد المحركات التي تتميز بشفافية خاصة داخل النسق الثقافي والقيمي السائد. وأسفر هذا الصراع عن بروز ثلاثة اتجاهات رئيسية ما زالت تتعايش وتتصارع حتى الآن في مواجهة حادة لم تحسم فصولها بعد إزاء مختلف القضايا الحياتية المعاصرة وفي قلبها قضية المرأة في الوطن العربي.



ويمكننا أن نرصد هذه الاتجاهات على النحو التالي :-

أولاً - الاتجاه التقليدي السلفي:

يستمد شرعيته من التركة التاريخية من القهر والاستغلال المنظم للمرأة عبر العصور، ومن التفسير السلفي الجامد للنصوص الدينية الذي ينظر للمرأة على أنها مخلوق ناقص عقلاً ودينياً، ويفرض هذا الاتجاه وجوده بواسطة سلطة منظورة أو غير منظورة وعبر مجموعة من النواهي التي تستند إلى العرف والتقاليد والأديان. ويستفيد هذا الاتجاه من الأوضاع الراهنة في المجتمعات العربية التي تعاني من تفكك المنظومة القيمية وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي وغياب الديمقراطية بفعل ضغوط النظم الحاكمة في إطار تبعيتها واستسلامها السياسي والاقتصادي للقوى الدولية المعاصرة. ويستمد هذا الاتجاه استمراره من خضوع وقبول وسلبية القطاع الأكبر من النساء العربيات المتعللمات والأميات سواء في الحضر أو الريف. ويعبر عن نفسه في بعض الكتابات والصور الإعلامية التي تحصر أدوار المرأة في مسؤولياتها المنزلية، وتلغى الخط الفاصل بين حقوقها وإرادتها ككائن مستقل، وبين تبعيتها لسلطة الرجل في الحقوق والمسئوليات داخل وخارج المنزل^(١).

ثانياً - الاتجاه الاجتماعي التحرري: ويستند إلى الدعوات الفكرية التي تبناها جيل الرواد في الوطن العربي مثل رفاة الطهطاوي وقاسم أمين والطاهر حداد وخير الدين التونسي والكواكبي وغيرهم مطالبين بسفور المرأة وتحررها في إطار حركة الإحياء القومي التي تمثلت في المحاولات الطليعية لجيل الرواد من المثقفين العرب الذين بشروا بقيم جديدة نتيجة احتكاكهم بالعالم الغربي بعد فترة انكماش حضاري طويلة خلال الحقبة العثمانية حيث سيطرت على الفكر العربي الإسلامي قوالب جامدة. وقد ساعد على نمو وإدهار هذا الاتجاه التغييرات الاجتماعية التي طرأت على أوضاع المرأة العربية بفضل انتشار التعليم وخروج المرأة للعمل، وذلك في إطار ثورات التحرر الوطني التي هزت للمجتمعات العربية خلال فترة السيطرة الأوروبية وصولاً إلى مرحلة الاستقلال. ويعبر هذا الاتجاه عن نفسه في التيارات المعاصرة التي تنادي بضرورة إدماج المرأة في التنمية أي إشراكها في كافة الأنشطة المجتمعية السياسية والثقافية.^(٢)



ثالثاً - الاتجاه النسوي لتحرير المرأة:

وينقسم هذا الاتجاه إلى تيارين، أولهما التيار التقليدي شبه المغرب الذي يستند إلى الرصيد الذي حققته المرأة العربية في مجال التعليم والعمل، ويتشبه بالحركات النسوية الغربية التي تحصر نضال المرأة من أجل التحرر في إطار معزولة تعكس رؤية أحادية في قضية تحرر المرأة، ويضم هذا التيار معظم التنظيمات النسائية العربية التي كرست هامشية النضال النسائي في العالم العربي. ويحاول هذا التيار التوفيق بين الأطر النسائية الوافدة من الغرب وبين قيم المجتمع التقليدي التي يفرضها النسق الثقافي السائد في المجتمعات العربية.

أما التيار الثاني فهو يتبنى الرؤية النسوية الغربية في تحرير المرأة من خلال تحطيم النظام الأبوي الذي يميز نمط العلاقات بين الجنسين سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بكافة مؤسساته وأنساقه الثقافية السائدة. ويضم هذا التيار شريحة محدودة من النساء العربيات ذوات الثقافة الغربية، وتكمن إشكالية هذا التيار في أنه لا يربط بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع، بل يؤكد على فردية وأحادية النضال النسائي^(٣).

هذا وقد انعكست الاتجاهات الثلاثة بتياراتها المختلفة على معالجات ومواقف وسائل الإعلام من القضايا النسائية في العالم العربي، وأنتجت لنا صورا إعلامية عن المرأة تجسد مختلف التناقضات وصور التفاوت الاجتماعي والثقافي التي تشكل الواقع الراهن للمرأة العربية.

وقبل أن نتعرض بالتفصيل لهذا الجانب يجدر بنا أن نلقي نظرة شاملة على الواقع النسائي العربي الراهن في مختلف المجالات سواء في إطار التعليم أو العمل أو المشاركة السياسية أو القوانين والتشريعات.

الواقع النسائي العربي الراهن:

في بداية السبعينيات كانت الشعوب الغربية تسعى بعد أن حققت استقلالها السياسي إلى تحقيق استقلالها الاقتصادي من خلال تبني سياسات وتوجهات اجتماعية جديدة تسهم في إعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي ورثتها

من الحقبة الاستعمارية بما يؤدي إلى كسر علاقات التبعية مع المركز الاستعماري القديم والجديد وبما يدفعها خطوات نحو حل تناقضاتها الداخلية، وتحديدًا تلك المتعلقة بالمجموعات البشرية من نساء وأقليات في اتجاه المساواة والعدالة والفرص المتكافئة. وكانت الشعوب العربية تملك آنذاك شعارات حية عامة تحس حق المواطن (رجلا كان أو امرأة) في صوت انتخابي ومكان في مدرسة وفرصة عمل وممكن ملائم. وبما ساعد على ازدهار هذه التطلعات لدى الشعوب العربية انتصارها في معركة وطنية ضد العدو الصهيوني (حرب ١٩٧٣) جسدت الإجماع العربي في لحظة تاريخية فريدة، وكان من أبرز ثمارها تدفق عائلات البترول التي بلورت لديها الطموح الأكبر في تحقيق المزيد من الانجازات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد شهدت هذه الحقبة توجهات استثمارية ضخمة إلى مشروعات البنية التحتية والخدمات؛ مما يسر للمرأة العربية الحصول على مكاسب تعليمية في كافة الاقطار العربية؛ كما سجلت تقدما في مجال محو الأمية. ولكن وبالرغم من تلك التطورات التي لحقت بتعليم النساء العربيات في فترة ارتفاع عوائد البترول وما نتج عنها من إنشاء سوق عمل عربية إلا أننا لا بد أن نسجل أن معدلات الأمية التي حددتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا تشير إلى أن كل دول المنطقة قد نجحت في تخفيض نسبة الأمية فيها - سواء بين الرجال والنساء - باستثناء مصر واليمن حيث ارتفعت الأمية في صفوف نساء مصر إلى ٧٥٪ (عام ١٩٨٠) وارتفعت في اليمن إلى ٩٩٪، مما يؤكد أن عمليات التحديث التي طرأت على المجتمعات العربية في شكل ارتفاع في معدلات وارداتها من السلع الاستهلاكية المعمرة وفي شكل ارتفاع في معدلات الاستهلاك العام والخاص لا يمكن اعتباره إلا تبليدا سافرا لإمكانات الوطن العربي لأنه تحديث مؤسس على قاعدة بشرية أمية^(٤).

وعندما نتقل إلى التعليم نجد أن المرأة العربية قد حققت فيه خطوات لا بأس بها سواء في انخراطها في مراحل التعليم المختلفة أو في تنوع مجالات التخصص خلال العقود الأربعة الأخيرة، إلا أن ذلك لا يعنى بأي حال من الأحوال كفاءة



ديمقراطية التعليم بمعناها الشامل ، كما لا يعبر عن اندماج أهداف التعليم مع أهداف المجتمع ، كذلك لا يتفق مع حجم التحدى أو الإمكانيات المتاحة . إذ يلاحظ أن هذا التوسع فى تعليم النساء العربيات كان توسعا كمياً فى المقام الأول دون أن يقتصر ذلك بإجراءات تكفل تطويراً نوعياً للمنظومة التعليمية بما يحقق ديمقراطية التعليم بين النساء والرجال ، ويرجع ذلك إلى سيطرة قوى اجتماعية فرضت توجهاتها على النظام التعليمى حيث سعت إلى توفير التعليم للفئات المتميزة والأكثر حظاً وبنوعية أفضل بينما قيلتة بالنسبة لسائر الفئات ومن بينها المرأة .

كذلك لوحظ أن العملية التعليمية فى مختلف الأقطار العربية - سواء فى مضمون الكتب أو المناهج أو طرق التدريس - مازال يسيطر عليها المنظور الذكورى الذى يكرس القيم المتوارثة والمفاهيم التى شاعت واستقرت حول التفرقة بين أدوار المرأة بما يدعم فكرة النقص الانثوى .

وإذا كان العديد من الدراسات يؤكد تأثير الفقر والثراء - سواء على مستوى الدول أو القطاعات (حضر - ريف - بادية) أو الشرائح الاجتماعية داخل البلد الواحد - على كم ونوع الفئات المتعلمة فإن الفئة التى يضحى بها فى جميع الأحوال هى البنات باعتبار أن الذكر هو العائل فى المستقبل .

وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن أبرز الأسباب التى أعاقت تعليم المرأة فى العالم العربى تكمن فى رسوخ البناء الاجتماعى الأبوى التقليدى الذى يتبنى قيماً ثقافية عميقة الجذور ترفض أطروحة المساواة بين الجنسين وتعطى الرجل مكانة أعلى من مكانة المرأة ؛ ولذلك يحصل الأبناء من الذكور على امتيازات تعليمية أكثر (كمياً ونوعياً) من تلك التى تحصل عليها الإناث . كما كشفت بعض الدراسات أنه على الرغم من انتشار التعليم فى الوطن العربى باعتباره مطلباً شعبياً عاماً إلا أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد فى المجتمعات العربية لا تزال تؤمن بأن هناك طبيعة خاصة بالمرأة وأخرى بالرجل ، وأن الوضع الطبيعى للمرأة هو الزواج والبيت ، وهو التصور الذى انعكس بصورة سلبية على النظام التعليمى .^(٥)



هذا، ويلاحظ أنه رغم حدوث تقدم ملموس في معدلات الأجيال الشابة في الوطن العربي إلا أنه يظل صحيحاً أنه ما زال خارج المدرسة - على مستوى الوطن العربي - حوالي ٧٠٪ من البنات اللاتي في سن التعليم الابتدائي، ورغم أن هذه النسبة تتفاوت من بلد عربي إلى آخر غير أنها كفيلة بإثارة القلق لدى جميع المهتمين بقضية تحرير المرأة العربية.

المرأة العربية والعمل:

تشير الدراسات التي تناولت قضايا ومشكلات العمالة النسائية في الوطن العربي إلى أن مشاركة المرأة في قوة العمل خلال العقدين الماضيين بدأت تتزايد بمعدلات ملحوظة، وامتدت إلى مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات التنمية إلى جانب مشاركتها في القطاع التقليدي للزراعة. ولكن لوحظ أن هذه الزيادة الكمية لا تزال أقل بكثير من الموارد البشرية المتاحة من النساء فضلاً عن الظواهر السلبية العديدة التي صاحبت الحقبة النفطية، وتمثلت في تراجع قيمة العمل الإنساني أمام الثروة الربعية. كما تراجعت القيم الإنتاجية أمام تدفق غرائز الاستهلاك. كذلك كشفت ظاهرة التعتل في صفوف النساء العربيات المتعلقات عن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات المجتمع. وتفصيلاً لذلك تجدر الإشارة إلى خريطة توزيع المرأة العربية في مجالات العمل المختلفة حسب القطاعات الاقتصادية: يلاحظ أن الزراعة العربية اعتمدت بالفعل على كم ملحوظ من النساء العاملات وصلت إلى ١٨٪ في مصر و ٦٧٪ في العراق و ٦٠٪ في سوريا. أما في مجال العمل الصناعي فقد تراجعت في بعض الأقطار العربية مثل البحرين ومصر وسوريا، بينما ارتفعت في أقطار أخرى مثل الأردن واليمن، ويلاحظ أن قطاع الخدمات ما زال يستوعب نسبة عالية من النساء العاملات بما جعله في حالة اتساق كامل مع المخطط التعليمي الذي حوصرت فيه النساء العربيات في التعليم الفني التجاري. (٦)

وفيما يتعلق بالقوانين الخاصة بالعمالة وتشغيل النساء يلاحظ أن القليل من الدول العربية التي تملك تشريعات لتنظيم العمالة النسائية وحمايتها، وهي: مصر



وسوريا والعراق وتونس والأردن، ورغم ذلك فإن مستوى أجر الإناث بالنسبة للذكور أقل بكثير من مستوى أجر الذكور في كثير من القطاعات الاقتصادية. فضلا عن تردد كثير من المسؤولين في قطاعات الإدارة والإنتاج في تعيين المرأة في مراكز القيادة. مما جعل نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية لا تتناسب على الإطلاق مع حجمهن في قوة العمل بهذه الإدارات. كما أن هناك مواقع وظيفية عديدة لا تزال موصدة أمام المرأة في بعض المجتمعات العربية.

ويلاحظ أن مجالات التدريب المهني لا تزال محدودة إلى درجة كبيرة بالنسبة للمرأة العربية بما لا يتماشى مع الزيادة الملحوظة في حجم العمالة النسائية. وما تجدر الإشارة إليه أن التدريب المهني لتحسين الكفاية الإنتاجية للنساء في الريف العربي لا يحظى بأى اهتمام، كما تقتصر مراكز التدريب المهني للنساء في المدن على بعض المهارات التقليدية المرتبطة بالتدبير المنزلي والحرف النسائية بالمفهوم الضيق مما لا يفتح المجال أمام الفتاة العربية لاكتساب مهارات جديدة تؤهلها لاقتحام سوق العمل. (٧)

المرأة العربية والمشاركة السياسية:

في إطار التصنيف الذي تجمع عليه الأدبيات السياسية المعاصرة ينقسم العالم العربي إلى ثلاث مجموعات أساسية، تضم المجموعة الأولى كلاً من السعودية وعمان وتعتمد في قوانينها وتشريعاتها على أحكام الشريعة الإسلامية، ولا توجد بها هيئات تشريعية منتجة أو معينة، ويقتصر نشاط المرأة العام في هذه الدول على المشاركة في المجتمعات النسائية ذات الطابع الخيري (رعاية الأمومة والطفولة).

أما المجموعة الثانية فهي تضم كلاً من الكويت والبحرين والإمارات العربية وتُحرم قوانينها صراحة المشاركة السياسية للمرأة إلا أن ذلك لم يمنع النساء في هذه الدول من تشكيل تنظيمات ديمقراطية مثل لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت التي تلعب دوراً هاماً في طرح مطالب المرأة العاملة والمطالبة بحقوقها النقابية والاجتماعية والسياسية. وتتصدر مصر المجموعة الثالثة التي تعترف قوانينها بحق المرأة في المشاركة السياسية، وتضم كذلك العراق وسوريا والجزائر والسودان



وتونس والاردن واليمن. وتعد مصر الدولة الأولى فى الوطن العربى التى اعطت المرأة حقوقا مساوية للرجل فى المشاركة السياسية رغم أن قانون الانتخاب قد فرّق بين المرأة والرجل فى القيد فى الجداول الانتخابية إذ جعله إجباريا بالنسبة للرجل وتركه اختياريا للمرأة مما ترتب عليه أن نسبة المقيدات من النساء فى الجداول الانتخابية لم تزد عن ١٢٪ من إجمالى المقيدین. (٨)

وبالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية:

يلاحظ أنه رغم أن القوانين تحرّم الإكراه فى الزواج فى معظم الدول العربية إلا أن درجة الحرية التى تتمتع بها المرأة فى اختيار زوجها تختلف من مجتمع عربى إلى آخر، وأيضاً بين الفئات والطبقات الاجتماعية وبين الريف والحضر. ويتعرض العديد من النساء وخاصة فى المجتمعات العشائرية والريفية لأنواع من الضغوط الاجتماعية للقبول باختيارات العائلة فى هذا الشأن. وقد طرأت بعض التعديلات فى قوانين الأحوال الشخصية مما يضمن توفير حماية أكبر للمرأة أو حقوقاً أوسع، وتقتصر هذه التعديلات على أربع دول عربية هى مصر والعراق واليمن وتونس. ويلاحظ أن المرأة فى جميع الدول العربية - باستثناء الأردن - تتمتع بنفس حقوق الرجل فيما يتعلق باكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. أما فيما يتعلق بجنسية الأبناء فتختلف الدول العربية فيما بينها، وإن كان الاتجاه السائد التشدد فى إعطاء جنسية الأم للأبناء، ويعزى ذلك إلى أن النسب الأبوى هو السائد فى المنطقة وبالتالي لا بد أن ينسب الطفل إلى جنسية أبيه.

ولعل من أبرز صور التمييز بين الرجل والمرأة ما تنص عليه بعض قوانين الأحوال الشخصية بشأن احتفاظ الزوج بالحق المطلق فى طلاق زوجته ومراجعتها خلال العدة دون موافقتها، وكذلك حقه فى تعدد زوجاته وفى حق الأب فى حضانة الأولاد بعد بلوغ سن معينة دون تحقق أهليته للقيام بهذه المسؤولية، هذا إلى جانب قوانين ولوائح أخرى تفرّق بين الرجل والمرأة فى حركتها وقدرتها على حرية التصرف. (٩)



هذا، وقد أبرزت جميع المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية أهمية بل ضرورة تعديل هذه التشريعات والقوانين وتطويرها بما يكفل ضمان تحرير المرأة من كافة المعوقات المعاصرة والمتوارثة التي تحول دون مشاركتها الكاملة في بناء المجتمع وتنميته. إلا أن المجتمعات العربية ما زالت تزخر بأنواع شتى من التمايز تفرق بين مكانة وحقوق كل من المرأة والرجل، وتختلف درجات هذا التمايز طبقاً لمستوى التطور التاريخي والاجتماعي والنسق الثقافي الخاص بكل مجتمع عربي بل وتفاوت داخل المجتمع الواحد (حضر - ريف - بادية) وأيضاً بين نساء الطبقات الاجتماعية المختلفة.*

المدخل النهجي:

إشكاليات منهجية خاصة بقضية المرأة:

تواجهنا بعض الإشكاليات المنهجية عند التصدى لدراسة وفهم الأوضاع الراهنة للمرأة العربية ومحاولة التمييز بين التغيرات الجوهرية وتلك الشكلية التي طرأت على أدوار المرأة وحقوقها ومكانتها في المجتمعات العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة وخصوصاً عندما نقارن بين ما حققته المرأة العربية من إنجازات ملموسة في المجال التعليمي والثقافي والإنتاج القومي والمشاركة السياسية، وبين ماتعانيه في مجال التشريع وسيادة النظرة التقليدية التي تعوق انطلاقها وتحررها من تحقيق ذاتها على المستويين الاجتماعي والإنساني. ولعل أبرز هذه الإشكاليات تلك التي تتعلق بلخريطة السوسيوجغرافية للنساء، على أي فئات من النساء نركز اهتمامنا فالنساء يتسمين إلى طبقات اجتماعية مختلفة كما يتمي الرجال؛ كما أن هناك نساء المدن ونساء الريف والبادية، وفي العالم العربي تمثل المرأة الفقيرة غالبية نساء البوادي والريف كما يمثل هؤلاء النسبة الأكبر من النساء العربيات في الحضر والريف معاً. وهذه الشريحة غالباً ما تكون مهملة سواء من جانب النظام التعليمي السائد أو من جانب وسائل الإعلام، وأيضاً لا تلقى أدنى رعاية من الساسة والمشرعين فضلاً عن هامشية وقصور البحث العلمي إزاء هذه الفئات.

ويتمثل هذا القصور من جانب البحث الاجتماعي في أمرين أساسيين: أولهما - إهمال عنصر الانتماء الاجتماعي عند الحديث عن المرأة العربية. وثانيهما - إغفال



دراسة القطاع الأكبر من النساء العربيات من سكان الريف والبادي ولا سيما النساء الفقيرات مما أسفر عن انتشار التعميمات الخاطئة غير المؤهلة علمياً والتي لا تعكس تفاصيل الواقع النسائي والمشكلات النوعية التي يفرضها هذا الواقع، فضلاً عن غياب قاعدة المعلومات والدراسات الأولية اللازمة لتأسيس ما يسمى بـ «علم اجتماع المرأة العربية» كفرع أصيل من فروع البحث الاجتماعي .

أما العنصر الثاني في قضية المنهج فهو يتعلق بأهمية التفرقة والتمييز بين الوجوه العديدة لقضية المرأة فهناك الجوانب الخارجية المعلنة والتي لا تخلو من البريق، وتقتصر على نشاط وإنجازات نساء الطبقة الوسطى وتختلف عن الوجوه الأخرى المعتمنة التي تمثل البعد الذاتي في قضية المرأة. وينطبق هذا القول بصفة خاصة على وضع المرأة العربية والدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في الترويج للوجه المعلن الذي يطرح بعض الجزئيات المضيئة من واقع المرأة العربية مستنداً إلى التركيز على نشاطات وإنجازات النخبة النسائية والشرائح العليا من نساء المدن متجاهلاً عن عمد أو عن غفلة سائر الأبعاد التي تشكل منها الصورة الشاملة للواقع النسائي العربي سواء ما يتعلق بهوموم ومشكلات المرأة العاملة المنتجة في المدن أو الريف أو انتشار الأمية بين الجماهير النسائية في الريف وسيطرة النموذج الأبوي على العلاقات الاجتماعية والثقافية مع استمرار التشريعات والقوانين التي تشكل عقبة حقيقية أمام المرأة العربية المعاصرة في الريف والحضر معاً^(١٠) .

وبكل أسف ينحصر البحث الاجتماعي العربي نفس المنحى إلا في استثناءات قليلة تتمثل في بعض الدراسات الجادة . وقد تثار هنا قضية التأثير المجتمعي العام على اتجاهات البحوث التي تتناول أوضاع المرأة العربية وأيضاً على المعالجات الإعلامية الخاصة بصورة المرأة، فمن الواضح أن هناك بعض المحرمات التي تستمد قدسيتها من العادات والتقاليد والتفسير السلفي للأديان تحول دون الاقتراب من قضايا محددة مثل قوانين الأحوال الشخصية وسائر تركبة الموروثات التاريخية الخاصة بالمرأة وخصوصاً ما يتعلق بسيطرة الفكر الأبوي على نسق القيم والعلاقات الثقافية

(١٠) تشير أحدث الدراسات عن المرأة والإعلام للصرى إلى أن موضوع التشريعات الخاص بالأحوال الشخصية وخصوصاً ما يتعلق بالطلاق والنفقة وحضانة الأطفال لم يتجاوز ٤.٦٪ من إجمالي اهتمام الصحف اليومية بقضايا المرأة والأسرة - انظر حمش رقم (١٠) .



والاجتماعية. يضاف إلى ذلك التأثير ببعض التيارات العربية بتقليدها أو النقل عنها
فى مجال دراسات المرأة.

المرأة العربية والإعلام:

سيتم التركيز فى هذا المحور على رصد أبرز النتائج التى توصلت إليها
العديد من الدراسات الخاصة بالمرأة والإعلام التى أجريت فى مختلف أنحاء العالم
العربى خلال العقود الأربعة الماضية مستهدفين تحديد ملامح الصورة الإعلامية
للمرأة التى روجت لها وسائل الإعلام العربية والتى يمكن تناولها من خلال
مايلى:-

أولا رصد وتحليل السياسات الإعلامية العربية الراهنة تجاه المرأة بموتيم ذلك
من خلال تناول بعدين رئيسيين :-

أ - المعالجات الإعلامية وتتضمن تحليل المضامين [القضايا - الأدوار - الفئات
الاجتماعية - القيم] التى ركزت عليها وسائل الإعلام المطبوع والمرئى والمسموع
مع الإشارة إلى نوعية هذه المعالجات.

ب - الأداء الإعلامى والاتجاهات الفكرية للإعلاميات العربية إزاء قضية
المرأة .

ثانيا : المنظور الفكرى والثقافى للقيادات الإعلامية تجاه قضية المرأة فى
الوطن العربى .

ثالثا : القضايا النسائية المهمشة والمستبعدة فى الإعلام العربى، وتفصيلا
لذلك تشير إلى الجوانب المذكورة على النحو التالى :-

أولاً: (أ) للمعالجات الإعلامية

اهتمت وسائل الإعلام العربية المطبوعة والمسموعة والمرئية بتخصيص
مساحات ثابتة تسم بالاستمرارية لمعالجة مشكلات وقضايا المرأة العربية. وقد تمثل
هذا الاهتمام الإعلامى فى شكل أبواب ثابتة أو صفحات للمرأة فى الصحف
اليومية والأسبوعية علاوة على المجلات النسائية المتخصصة مثال (حواء ونصف



الدنيا في مصر، وأسرى ودهرة الخليج في الكويت والإمارات العربية والجزائرية في الجزائر، والأسرة في السعودية... إلخ) .

وكذلك خصصت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عدة برامج نسائية يومية وأسبوعية . كما اهتمت وسائل الإعلام العربية باستخدام مختلف الأنماط الإعلامية والتي تشمل صحفيا في الأخبار والتحقيقات والأحداث والصور الشخصية والموضوعية والتعليقات والتقارير الصحفية، كذلك تنوعت المواد النسائية في الإذاعة والتلفزيون ما بين الدراما والأخبار والأحداث . ويتفاوت هذا الاهتمام من وسيلة إعلامية إلى أخرى ومن بلد عربي إلى آخر . غير أن هناك سمات عامة مشتركة يمكن استخلاصها من خلال عمليات الرصد الجزئية التي قامت بها الدراسات التي أجريت عن معالجة وسائل الإعلام لقضايا المرأة العربية . ويمكن القول أن هناك سياسة إعلامية مشتركة أو شبه موحدة تلتزم بها كافة وسائل الإعلام العربية إزاء قضايا المرأة وتعبّر عن نفسها من خلال المعالجات المتنوعة التي تتمحور حول مجموعة ركائز قيمة وفكرية . ويمكن استخلاصها على النحو التالي :-

أولاً : تدور أغلب القضايا الإعلامية الموجهة للمرأة والتي تنشرها الصحف العربية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة حول الاهتمامات التقليدية للمرأة العربية كزوجة وأم وربة بيت، أي لا تتجاوز أمور الطهي والمطبخ والأرياء والتجميل والموضة ثم رعاية الأطفال والزواج . وتشير بعض البحوث إلى أن ٨٠٪ من موضوعات برامج المرأة في التلفزيون تناول فن الطهي والحياكة والموضة وتربية الأطفال وفن الديكور. (١١)

وتؤكد الدراسات التي أجريت عن المجالات النسائية المتخصصة في العالم العربي أنها تخصص ٧٥٪ من صفحاتها للقضايا التقليدية للمرأة سواء تلك التي تتعلق بالجوانب الجمالية والمظهرية (الأرياء - المكياج) أو المشاكل العاطفية للمقارنات ثم العلاقات الأسرية وموضوعات التربية.

ولا شك أن هذا التوجه يعكس قناعة المسؤولين عن الصحافة النسائية في أن القضية الأولى بالنسبة للمرأة العربية هي تنمية اهتمامها بأنوثتها وإغفال قدراتها

الأخرى كإنسانة وكمواطنة مما يساعد على ترسيخ الطابع التقليدي لصورة الذات لدى المرأة. (١٢)

ثانياً: تتفق وسائل الإعلام العربية في التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت، بينما لاتتناول الأدوار الأخرى للمرأة في مواقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية والأعمال الإبداعية إلا اهتماماً هامشياً. ولكن ذلك لا يعنى وجود بعض الاستثناءات التى تمثلت فى قليل من الصحف العربية التى اهتمت بإبراز المشكلات التى تعاني منها المرأة فى مجال العمل وفى إطار التشريعات والتقاليد والقوانين السائدة وركزت على أهمية دمج المرأة فى خطط التنمية كما لا يمكن إغفال المحتوى الثورى الذى تتضمنه بعض المجلات النسائية التى تصدر فى إطار حركات التحرر الوطنى العربية. * (١٣)

هذا، وتركز السينما العربية والدراما التلفزيونية على ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة العربية تنحصر فى الزوجة الخاضعة للزوج والمعتمدة عليه والحريصة على الاحتفاظ به بأى ثمن والام المعطاة الراعية لأبنائها والمنحازة للذكور منهم والابنة المطيعة لوالديها. (١٤)

ثالثاً: تشير الدراسات إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على قطاعات محدودة من النساء العربيات، تتمثل فى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن وتجاهل فى مقابلها نساء الريف والبادى والقطاعات النسائية الشعبية من سكان المدن. (١٥) فقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة الغياب شبه الكامل للاهتمام بقضايا المرأة المصرية فى الريف إذ لم تتجاوز نسبة هذا الاهتمام فى الصحف اليومية عن ٢,٣٪ من إجمالى الاهتمام بكل قضايا المرأة المصرية بكافة قطاعاتها. كذلك كشف التحليل عن اهتمام المجلات الأسبوعية بقضايا وهموم المرأة المصرية فى الحضر بنسبة ٩٧,٥٪ من إجمالى الاهتمام بقطاعات المرأة المصرية. ولم يزد الاهتمام بالمرأة الريفية عن ٢,٥٪. (١٦)

* من أبرز الأمثلة مجلة ٨ مارس فى المغرب، والمرأة السودانية (الحزب الشيوعى السودانى)، مجلة فلسطينية (الجبهة الشعبية)، والجنازيرة (الجنازير) ومجلة () بالاردن - انظر هامش رقم (١٢) ومجلة نساء اليمن (اليمن الجنوبي)، ومجلة المرأة العراقية (بغداد).



وفى الحالات التى عولجت فيها قضايا المرأة الريفية تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقى. وفى إطار الجرائم وأزمة الشغالات والتغطية السطحية لأنشطة بعض الرموز النسائية للمتمية للحزب الحاكم. كما كان الاهتمام بالمرأة البدوية يكاد يكون معدوما. (١٧)

كذلك لم يتجاوز نصيب المرأة الريفية من اهتمام برامج الإعلام المرئى والمسموع ٤٥٪ من مجموع المواد التى قدمت خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات فى الراديو. (١٨) وتشير إحدى الدراسات إلى أن الصحافة الخليجية توجه أساسا إلى نساء المدن وتتجاهل قضايا نساء البادية. (١٩)

ويتكرر نفس الاتجاه لدى الصحافة المغربية والسورية وإن كان هناك استثناءات محدودة تتمثل فى بعض الصحف النسائية الأردنية والعراقية التى تبدى بعض الاهتمام بقضايا المرأة الريفية. (٢٠)

كما تولى وسائل الإعلام العربية اهتماما مبالغا فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى مثال اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال ونساء التللك الدبلوماسى على حساب المعلمات والطبيبات والعاملات والباحثات والمحاميات والعاملات والفلاحات. وتشير الدراسات أيضا إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على مراحل عمرية معينة لدى المرأة التى تتراوح ما بين ٢٠ عاما - ٤٠ عاما أى مرحلتى الشباب والنضج وتهمل فى الأغلب المراحل الأخرى وعلى الأخص مرحلتى الكهولة والشيخوخة مما يشير إلى رسوخ الرؤية التقليدية عن المرأة بتركيز الاهتمام عليها فى فترة الخصوبة وإعمالها بعد تجاوز هذه المرحلة وأيضا قبلها، فالملحظ أن الفتيات صغيرات السن لا يشغلن أدنى اهتمام لدى وسائل الإعلام العربية. (٢١)

كذلك أوضحت الدراسات التى أجريت عن الإعلام المرئى والمسموع أن الدراما التلفزيونية تركز على فئات المرأة فى السن من ٢٠ - ٣٠ عاما بنسبة تصل إلى ٥٤٪ من إجمالى الفئات، وأيضا تركز برامج المرأة فى الراديو المصرى على مخاطبة مراحل عمرية معينة وتهمل المسنات. (٢٢)

ولا يقتصر هذا التوجه الأحادى من جانب وسائل الإعلام العربية على الفئات النسائية السابق ذكرها بل ينصب اهتمامها الرئيسى على رصد ومتابعة أنشطة الشرائح العليا من نساء الطبقات الاجتماعية المتميزة والثرية فى العالم العربى سواء تمثل ذلك فى أنشطة شبه إنتاجية أو خدمية أو ترويجية أو احتفالية.

وأخيرا: تشير الدراسات إلى أن الإعلام العربى يقدم المرأة على أنها مخلوق ناقص يفتقد القدرة على التفكير العقلانى، فى مقابل التأكيد على أنها مخلوق عاطفى حساس هش، وأنها تتوقع دوما العون والمساندة والقيادة من جانب الرجل بالإضافة إلى تصويرها على أنها أداة للمجذب والإمتاع الجنىسى وخصوصا فى الإعلانات التى تبالغ فى استخدام المرأة كرمز للجنس حتى وإن لم يكن لها علاقة بالسلع المعلن عنها. (٢٣)

وانطلاقا من هذا المفهوم الذى يتبناه الإعلام العربى - مهلهرا الجوانب الإنسانية والتاريخ الطويل لكفاح المرأة كإنسانة وشريكة للرجل فى صنع الحضارة العربية الإسلامية - تركز وسائل الإعلام على مجموعة من القيم التراثية التى تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعى والثقافى بين الجنسين باعتباره من الأمور الطبيعية التى لا تقبل الجدل. ويؤكد ذلك العديد من الشواهد التى تتمثل فى الصور السلبية التى تنشرها وتعرضها وسائل الإعلام عن المرأة ككائن أنثوى جنىسى يتم بالانانية والتروء والسلبية، وتستغل وسائل الإعلام هذا المفهوم فى استخدام المرأة كأداة إعلانية وكجمهور استهلاكى، لذلك تتوجه إليها أغلب الوسائل الإعلامية والإعلانية التى تؤكد على القيم المظهرية والشكلية والاستهلاكية فى مقابل إغفال قيم المساواة والقيم الإنتاجية وقيم المشاركة فى صنع القرار السياسى وقيم الإبداع فى الفكر والفن والبحث العلمى.

واستمرارا لنفس النهج الفكرى تدعم وسائل الإعلام العربى إغفالها وتجاهلها للواقع المعاصر للمرأة العربية فى إطار الذاتية الثقافية التى تتميز بها المنطقة العربية فتطرح صورة المرأة الغربية كنموذج وكمثل أعلى، وعلى المرأة العربية أن تحتذى به وتقلده فعلى سبيل المثال حينما أرادت إحدى الصحف المصرية اليومية أن تقدم نموذجا للصلاية والإرادة والنجاح قدمت روزا كيندى والدة الرئيس الأمريكى جون كيندى وذلك رغم وجود عشرات بل مئات الآلاف من النساء العربيات والمصريات

اللاتى يتميزن بالصلابة والإرادة والنجاح فى مواجهة العوائق العديدة التى
تخاصرنهن. (٢٤)

ولعل من أبرز التدايعات السلبية التى أفرزتها الحقبة النفطية تراجع العديد
من القيم الإيجابية الأصيلة مثل قيمة العمل والكفاءة وتعظيم الجهار البشرى
والغيرية والانتماء للوطن أمام قيم الثروة الربعية والاستهلاك والرفاهية والبذخ
وتقليد ومحاكاة الأنماط الغربية المظهرية، وقد انعكس ذلك بوضوح على كافة
الممارسات الإعلامية فى العالم العربى، ونجسد كأوضح ما يكون فى صفحات
وبرامج المرأة فى الصحف ووسائل الإعلام المرئى والمسموع، وعلى الأخص فى
الإعلانات حيث برز الاهتمام الإعلامى والإعلاني بالترويج للقيم الاستهلاكية فى
مجال الإعلانات عن السلع المستوردة مثل الأثاث المنزلى والأزياء والعلطور
والأطعمة. وإذا كان لهذا الوضع مبرراته الشكلية بالنسبة لدول الخليج فإنه غير
مبرر بالنسبة للدول العربية الأخرى، وعلى الأخص مصر التى تتميز بإنتاجها
الوطنى فى مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية فضلا عن الشوط الذى
قطعت المرأة المصرية فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع.

نوعية المعالجات الإعلامية:

كشفت الدراسات عن تعدد وتنوع القوالب الإعلامية التى تستخدمها وسائل
الإعلام العربية فى تناولها لقضايا المرأة، إلا أنه:

فى الإطار الصحفى: يلاحظ الاكتفاء بسرد المعلومات من خلال التغطية
الخبرية المجردة والحقالية من المعالجة التفسيرية، وذلك فيما يتعلق بقضايا المرأة
والأسرة أو قضايا المرأة والتنمية فى الصحف اليومية. أما بالنسبة للاهتمامات
التقليدية للمرأة فقد غلب على معالجتها أشكال مواد الخدمات واستخدام الحديث
الصحفى، ويلاحظ قلة الاستعانة بمواد الرأى (الأعمدة الصحفية - المقالات الموقعة
... إلخ) فضلا عن ضآلة الاستعانة برسائل القراء. مما يكشف عدم حرص
الصحف العربية على استخدام القوالب الإعلامية التى تتيح تعدد الآراء ووجهات
النظر المختلفة حول قضايا المرأة، علاوة على عدم إتاحة الفرصة أمام جمهور
القارئات للتعبير والمشاركة بالرأى فى المشكلات والقضايا الساكنة المطروحة. كذلك



لوحظ غلبة الطابع المحايد عند طرح بعض القضايا الخلافية الخاصة بالمرأة أو الاكتفاء بعرض وجهة نظر واحدة وإغفال وجهات النظر الأخرى. ويغلب على الأخبار النسائية المنشورة في الصحف طابع المجاملة وخصوصاً ما يتعلق بالتهاني أو متابعة أنشطة الشخصيات النبائية البارزة وبالنسبة لمواد الرأي يلاحظ اعتمادها على شتى أنواع البراهين مثل العرف الاجتماعي والبراهين الدينية والبراهين البراجماتية وقلة الاستعانة بالبراهين العقلية. أما في الإطار المرئي والمسموع فيلاحظ غلبة القوالب الإعلامية الوصفية وتجنب القضايا الخلافية والاستعانة بمجموعات معروفة من المفكرين والمشرعين الرسميين لفرض وجهة النظر التقليدية وعدم السماح لجمهور المشاهدات والمستمعات بالمشاركة إلا في أضيق الحدود، وبما يؤكد ترسيخ القيم والرؤى التقليدية التي تتبناها وسائل الإعلام المرئي والمسموع في العالم العربي.

هذا، ويلاحظ بصفة عامة قلة التحقيقات الميدانية التي تتناول أوضاع المرأة العربية، كما لوحظ الاعتماد على الترجمة من المجلات والصحف الأجنبية. وبقدر ما تعكس هذه الظاهرة مدى عزلة الإعلاميات العربيات عن واقعهن المجتمعي وعن المشكلات الحقيقية التي تعاني منها المرأة العربية فإنها - وهذا هو الأخطر - تؤدي إلى قيامهن من حيث لا يدرن ولا يدرين بدور الوسائط الناقلة للقيم والسلوكيات الأجنبية دون تعمق أو استيعاب نقلي.

أولاً: (ب) الأداء الإعلامي والاتجاهات الفكرية للإعلاميات العربيات تجاه قضية المرأة.*

تشير الدراسات القليلة التي أجريت عن القوائم بالاتصال في الإعلام العربي المطبوع والمرئي والمسموع إلى مجموعة من الحقائق نوجزها على النحو التالي:-

- ١ - إن أغلب القائمين بالاتصال في مجال إعلام المرأة من النساء سواء المحررات في الصحف أو مقدمات البرامج النسائية في الراديو والتلفزيون، وجميعهن حاصلات على مؤهلات جامعية ويتمنون إلى الشرائح الوسطى والصغرى من الطبقة الوسطى ومن سكان المدن (العاصمة على وجه التحديد).

* يقتصر الحديث على القوائم بالاتصال في إطار التجربة الإعلامية المصرية.



٢ - اعترف غالبيةهن (حوالي ٧٥٪ من العينات المدروسة) أنهن التحقن بالعمل الإعلامي عن طريق العلاقات الشخصية، بينما لم يزد نسبة اللواتى تقدمن للعمل دون واسطة عن ٢٥٪. وتبرز هنا خطورة التحاقهن للعمل بأقسام المرأة دون اقتناع أو تأهيل للقيام بهذه المسئولية التى تتطلب ثقافة موسوعية بقضية المرأة ومشكلاتها فضلا عن الحماس والإيمان بها كقضية مجتمعية ذات أولوية خاصة.

٣ - ذكرت القائمات بالاتصال أن صحافة المرأة يجب أن تركز على القضايا التالية:-

أ - الدعوة إلى محو أمية المرأة الريفية.

ب - تنظيم الأسرة.

ج - التوسع فى مشروعات تشغيل المرأة الريفية.

د - التربية السليمة للأبناء.

هـ - التوعية الصحية.

و - تدريب القيادات النسائية.

ز - التوعية السياسية.

ح - ترشيد الاستهلاك.

وقد أظهرت الدراسات وجود فجوة بين ما تنشره وتذيعه وسائل الإعلام العربية عن المرأة وبين قائمة الأولويات التى طرحتها الصحفيات المصريات. مما يكشف عن وجود تناقض واضح قد يرجع فى بعض أسبابه إلى السياسات الإعلامية التى تميل إلى تهميش الصفحات والبرامج النسائية. وقد يرجع إلى عدم إدراك القائمات بالاتصال للدور الذى يجب أن يقمن به لدفع قضية المرأة على المستوى الإعلامى من خلال امتلاك التصور الصحيح للأولويات والعمل على طرحها إعلاميا بروح دموية وحرص على إدخالها ضمن قائمة الأولويات الإعلامية.



٤ - معظم القوائم بالاتصال في الصحف لم تتح لهن فرصة السفر إلى الريف وذلك عكس الإعلاميات في التلفزيون والراديو إذ تعددت مرات سفرهن إلى الريف المصرى.

٥ - تتبنى معظم الإعلاميات المصريات توجهات تقليدية إزاء قضية المرأة، ويبدى أغلبهن تحيزاً واضحاً للمرأة الحضرية المثقفة كما لا يخفى انبهارهن بالمرأة الغربية والحريات التى تتمتع بها ولا يملكن تصوراً خاصاً بأولويات قضايا المرأة على المستوى المجتمعي كما لا يعرضن على وجه التحديد الجمهور النسائي الذى يتوجهن إليه سواء من حيث سماته أو خصائصه أو احتياجاته الفعلية

٦ - أشارت أغلب القوائم بالاتصال إلى عدم إدراك واقتناع القيادات الإعلامية بأهمية أقسام المرأة. (٢٦)

٧ - تفضل القوائم بالاتصال اقتصار الصحافاة النسائية على معالجة مشكلات المرأة فى المدينة إذ لا تربطهن فى الواقع أية علاقة موضوعية بنساء الريف، فكيف يكتبن عنهن وهن معزولات تماماً عما يدور فى الريف بنسائه ورجاله.

٨ - أشارت الإعلاميات إلى بعض المحظورات التى لا يستطعن الاقتراب منها مثل الكتابة عن قانون الأحوال الشخصية أو الخيانات الزوجية أو الزواج العرفى بين طلاب وطالبات الجامعات... إلخ.

ثانياً.. المنظور الفكرى والثقافى للقيادات الإعلامية تجاه قضايا المرأة:

رغم انعدام الدراسات التى تتناول السمات والخصائص الثقافية والمهنية للقيادات الإعلامية فى الوطن العربى إلا أن الدراسات القليلة التى أجريت عن القائمين بالاتصال فى مجال إعلام المرأة قد أشارت إلى إجماع الإعلاميات العربيات على إرجاع كافة العوائق المهنية التى يعانين منها إلى موقف القيادات الإعلامية وعدم اقتناعهم بأهمية صفحات وبرامج المرأة؛ ولذلك تتعرض المساحات المخصصة للمرأة إلى التحجيم بل والإلغاء أحياناً عندما تطرأ ظروف استثنائية مثل زيادة الإعلانات أو خطية سياسية لأحد الرؤساء. كذلك تعاني البرامج النسائية فى التلفزيون والراديو من عدم الاستقرار سواء فى المساحة الزمنية المخصصة لها أو حصرها فى موضوعات تقليدية، بل وتعرض أحياناً إلى الإلغاء فى بعض الدورات الإذاعية.



كما أن الأسلوب الذى يتم به اختيار الإعلاميات العاملات فى صفحات وبرامج المرأة يعكس الرؤية الهامشية التى ينظر بها المسؤولون الإعلاميون إلى قضايا المرأة. إذ يعتبرون أقسام المرأة لا تزيد عن كونها أداة لإعادة إنتاج القيم والسلوكيات التقليدية الخاصة بالمرأة، ولا يمكن أن ترقى إلى مستوى الأقسام الإعلامية الأخرى مثل الأقسام السياسية والجريمة والرياضة والاجتماعيات والفن. ولذلك أصبحت هذه الأقسام مستودعا للكثيرات من المغضوب عليهن أو المفتقرات إلى الموهبة والكفاءة من أصحاب الوساطة، يضاف إلى ما سبق أن أغلب القيادات الإعلامية فى العالم العربى يتسمون إلى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى ومؤهلون جامعيًا، ويعتبرون أن الدائرة السياسية تحتل المكانة والأفضلية الأولى فى الاهتمام وتأتى بعدها وتسير فى فلكها سائر الدوائر الأخرى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفى ذيل هذه القائمة تأتى قضايا المرأة والطفولة. كذلك يعتقدون كما تؤكد ذلك ممارساتهم المهنية أن العاصمة بأحداثها وشخصياتها واهتماماتها تشغل بؤرة الاهتمام الإعلامى. وإذا لم يكن هناك بد من متابعة ما يحدث فى الريف فإن ذلك يتم فى أضيق نطاق (الصفحات الداخلية والبرامج القصيرة) إلا إذا وقعت أحداث جسام فى الريف تفرض عليهم تسليط الأضواء الإعلامية لبعض الوقت. ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات القليلة التى تؤمن بضرورة إدماج المرأة فى خطط التنمية الشاملة وتعكس رؤية متقدمة تجاه المرأة العاملة وتطالب بضرورة محو أمية النساء فى الريف والبادية، وتطالب أحيانًا بضرورة تعديل قوانين الأحوال الشخصية لصالح الأسرة العربية ولكنها أصوات قليلة لا تؤثر بالقدر الكافى فى تغيير الاتجاهات السائدة. وتراجع أغلب القيادات الإعلامية بين الرؤية السلفية التقليدية للمرأة وبين الانبهار بالسلوكيات المظهرية للمرأة الغربية مما يعكس ازدواجية ثقافية تنعكس على المواقف والممارسات المهنية سواء تجاه الإعلاميات أو تجاه المضامين النسائية التى تنشرها وتلججها وسائل الإعلام.

ثالثًا: القضايا النسائية للمهنة والمستعملة فى الإعلام العربى:

تشير الدراسات إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على قضايا نسائية دون أخرى وفئات نسائية تنتمى إلى طبقات ومهن دون غيرها. كما تسلط وسائل الإعلام جل اهتمامها على نساء المدن المحصورات فى دائرة الضوء سياسيًا

واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وتجاهل فى مقابل ذلك الكثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالمرأة العربية وأدوارها.
وتفصيلا لذلك:-

١ - تجاهل وسائل الإعلام العربية بصورة عامة الموضوعات التى تعكس التطور الذى طرأ على وضعية ومكانة المرأة العربية من خلال الإنجازات التى حققتها عبر نصف القرن الأخير فى التعليم والعمل والمشاركة الثقافية والسياسية والإبداع.

٢ - هناك إهمال لقضية المشاركة السياسية والعمل النقابى من جانب المرأة العربية إلا فى استثناءات محدودة تبرز فى معالجات بعض وسائل الإعلام العربية فى مصر والعراق وفلسطين والجزائر وسوريا.

٣ - تبنى وسائل الإعلام العربية اهتماما محدودا بقضية الأمية لدى النساء العربيات رغم ارتفاع معدلاتها بصورة ملحوظة وخصوصا فى الريف والبادية.

٤ - يتجاهل الإعلام العربى مشكلات وهموم الغالبية العظمى من النساء العربيات فى الريف والأحياء الشعبية والبادية. وإذا كانت الحجة التى يسوقونها فى هذا المجال هى انتشار الأمية بين نساء الريف وصعوبة اطلاعهم على الصحف. فإن الدراسات التى أجريت عن الإعلام المرتقى والمسموع تدحض هذه الحجة. إذ أسفرت عن نتائج مماثلة تلخص فى تجاهل شبه الكامل لمشكلات وقضايا المرأة الريفية والبدوية رغم انتشار الراديو والتلفزيون فى مختلف أنحاء الريف والبادية العربية مما يعنى انتفاء عقبة الأمية فى هذه الحالة.

٥ - تجاهل وسائل الإعلام العربية الجماهير النسائية فى العالم العربى فلا تخصص إلا فى النادر بريدا للقارئات أو المستمعات، كما لا تحاول تنظيم حملات إعلامية للتوعية الصحية أو البيئية أو السياسيه للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات.

٦ - تتحاشى وسائل الإعلام العربية الاقتراب من بعض القضايا النسائية الخلافية مثل قوانين الأحوال الشخصية والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية

واشتغال المرأة ببعض المهن مثال: قاضية أو نقيبة لإحدى النقابات المهنية أو العمالية . إلخ. أو المطالبة بتسهيلات وخدمات تخفف العبء عن المرأة العاملة أو حقوق المعوقات والمسنات أو حماية اليتيمات واللقيطات وخادمت المنازل . . إلخ.

٧ - تتجاهل وسائل الإعلام العربية النساء الفقيرات في المدن والريف ولا تتعرض لمناقشة أسباب الجرائم النسائية وخصوصا الانحرافات الأخلاقية التي غالبا ما تحدث لأسباب اقتصادية وضغوط اجتماعية تتعرض لها نساء الطبقات الفقيرة بصفة خاصة.

استخلاصات أساسية:

من خلال المقارنة بين الاتجاهات الفكرية السائدة في المجتمعات العربية إزاء قضية المرأة وبين الواقع الفعلي للمرأة العربية في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع وبين معالجات وسائل الإعلام لقضايا المرأة ومشكلاتها في إطار السياسات الإعلامية السائدة. من خلال كل ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:-

١ - تخلف الإعلام العربي عن مواكبة الإنجازات التي حققتها المرأة العربية على أرض الواقع إذ تشكل المتعلّعات نسبة تزيد عن ٥٠٪ في بعض المجتمعات العربية ولا تقل عن ٣٥٪ في أغلب المجتمعات العربية. وتشكل المرأة العربية ما بين ١٠٪ - ٤٠٪ من قوة العمل الإنتاجي في معظم البلاد العربية، كذلك في مجالات الإبداع الفنى والأدبى والبحث العلمى. أما فى المشاركة السياسية فهناك محاولات دعوية من جانب النساء العربيات لتشكيل تنظيمات مستقلة لحوض معركة العمل السياسى. ولاشك أن العقبات التى تصادفهن تشكل جزءا من أزمة الديمقراطية وسيطرة النظم الأوتوقراطية فى العالم العربى ككل.

ويدور واضحا تقاعس الإعلام العربى عن مساندة المرأة العربية فى المطالبة بحقوقها فى المشاركة السياسية. ويرر ذلك واضحا من خلال تكريمه للتوجهات التقليدية التى تحصر المرأة فى أدوارها المتوارثة كأم معطاة وزوجة متفاداة وابنة مطيعة ومن خلال تحريضه المستمر لمحاكاة وتقليد النماذج النسائية الأوروبية والأمريكية.

٢ - التحيز الطبقي والاجتماعي من جانب وسائل الإعلام العربية لنساء المدن



على حساب نساء الريف، ولصورة الأنثى الجميلة الأنثى على حساب الصور الأخرى للمرأة كمتيجة ومشاركة فى التنمية وفى صنع القرار السياسى وكعاملة وأديبة وفنانة وكمواطنة تتساوى مع الرجل فى الحقوق والمسئوليات. وقد يكون هذا التحيز مفهوما ومبورا إذا افترضنا أن وسائل الإعلام العربية تتوجه أصلا إلى جمهور تتحدد اهتماماته بدائرة مصالحه ولكن إذا كانت هذه الوسائل تزعم أنها تحاول شق قنوات إعلامية متنوعة تشمل مختلف القطاعات الجماهيرية لذلك فإنها ملزمة إزاء جمهورها من القراء والمستمعين والمُشاهدين فى المدن أن تطلعهم على أنماط الحياة ومشاكل وهموم النساء من الطبقات الأخرى وليس من مهام الإعلام العربى تكريس عزلة الطبقات العليا والنخب السياسية والثقافية داخل أبراج عاجية سواء كانوا رجالا أم نساء .

٣ - سيادة نمط الاتصال الأحادى العلوى فى الإعلام النسائى - تأكيداً لما هو سائد فى الإعلام العربى ككل - الذى يتجه من الحكام إلى المحكومين ومن النخبة إلى القاعدة ومن المتعلمين إلى الأميين ومن سكان المدن إلى سكان الريف، ويقوم بدور أساسى فى عمليات الضبط الاجتماعى وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة. ومن الواضح أن هذه النظرة تستند إلى فلسفة لا تحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجاته الإعلامية والاتصالية. وتعد هذه القضية من أهم التحديات التى تواجه الحكومات العربية فى مجال الإعلام والاتصال، وذلك بسبب ارتباطها بالنظرية العامة للسلطة التى تحدد السياسات وتتحكم فى الممارسات الإعلامية فى الوطن العربى. وغنى عن القول أن الإعلام العربى يدين بالتبعية شبه الكامله للنظريات الغربية فى الإعلام مضافا إليها السمات الخاصة بالواقع الاجتماعى والسياسى فى الوطن العربى والذى يتمثل فى سيطرة النظم الاستبدادية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعمارية للجمهور بسبب انتشار الأمية والجمود الاجتماعى.

ولاشك أن سيادة هذا النمط الاتصالى الأحادى القادم من أعلى والذى يستبعد الحوار والمشاركة الجماهيرية كفىل بأن يفسر لنا أسباب تجاهل وسائل الإعلام العربية للجمهور النسائى كجزء من تجاهل الجمهور العام ومحاوله حصره فى دور التلقى السلبى للرسائل الإعلامية. وهذا يثير بدوره إشكالية الحقوق الاتصالية

للجماهير النسائية في العالم العربي. فالمشاركة النسائية في العمليات الإعلامية الخاصة بالمرأة تكفل تحقيق التفاعل بين القائمين بالاتصال والجمهور النسائي المتلقي بما يضمن لوسائل الإعلام التعرف على جمهورها وخصائصه واحتياجاته الثقافية والاتصالية، وبما يساعد في المدى الطويل على كسر احتكار القيادات الإعلامية لسلطة صنع واتخاذ القرارات الإعلامية.

٤ - انتقار الإعلاميات العربيات إلى الثقافة المجتمعية المعاصرة بصفة عامة وما يتعلق بقضية المرأة بصفه خاصة. ويؤكد ذلك الدراسات التي أجريت عن القائمات بالاتصال والتي أبرزت التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام العربية وبين الصورة المرتسمة في أذهان الإعلاميات اللاتي يتولين كتابة ونشر وإذاعة المواد الإعلامية التي تشكل منها صورة المرأة بسلبياتها وإيجابياتها. ولا شك أن ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب في مقدمتها الأسلوب الذي يتم به اختيار الجهاز الإعلامي من الصحفيات والإذاعيات المشتغلات في الإعلام النسائي. إذ تبين أن ٢٥٪ فقط يتم اختيارهن بناء على الكفاءة والاهتمام بقضايا المرأة، بينما يتم اختيار ٥٠٪ بناء على الوساطة والعلاقات الشخصية والنسبة الباقية هي ٢٥٪ يتم فرضهن على صفحات وبرامج المرأة طبقا لظروف كل وسيلة إعلامية. هذا علاوة على انعدام الفرص للتدريب والاحتكاك بالعالم الخارجي من خلال المؤتمرات وذلك بالنسبة للإعلاميات عموما والصحفيات تحديدا.

٥ - تحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية في الممارسات الإعلامية في مجال إعلام المرأة. وقد لوحظ أن هذه القيادات لا تملك تصورا محددا إزاء قضايا المرأة، فضلا عن تأرجحهم بين الاتجاهات التقليدية السلفية التي تؤمن بالوروثات التاريخية وفكرة النقص الأنثوي وسيطرة النمط الأبوي وبين الاتجاهات المتفردة الوافدة. وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعي التحرر إزاء قضية المرأة. وينعكس هذا الخليط الفكري في صورة تناقضات يعاني منها الإعلام النسائي في العالم العربي بصورة ملحوظة.

٦ - غياب الجمهور النسائي واحتياجاته عن قائمة الأولويات الإعلامية إذ لوحظ أن الإعلاميات العربيات لا يمتلكن أي تصور محدد عن الجمهور النسائي



الذى يتوجهن إليه برسائلهن الإعلامية، ويؤكد ذلك ما جاء على لسان القائمت بالاتصال وكذلك نتائج الدراسات التى أجريت لتحليل المضامين الإعلامية الخاصة بالمرأة إذ أوضحت غياب قطاعات كبيرة من الجمهور النسائى عن دائرة الاهتمام الإعلامى وخصوصا المرأة الريفية والبدوية والمتمية إلى القطاعات الشعبية. مما يشير إلى أن الإعلاميات يتخاطبن فقط مع الفئات النسائية التى توجد داخل الدائرة الاجتماعية والطبقية للإعلاميات، وأيضا اللواتى تسلط عليهن أضواء المجتمع فى العواصم العربية والمراكز الحضرية، وحتى هؤلاء لم نجر عنهن أية دراسات لتحديد سماتهن وخصائصهن ومشاكلهن الحقيقية. ويرجع ذلك إلى موقف المؤسسات الإعلامية العربية عموما من قضية الجمهور وحقوقه الاتصالية. فلم يحدث أن قامت أى مؤسسة إعلامية بإجراء دراسات للتعرف على الجمهور بصفة عامة وعلى الجمهور النسائى تحديدا. بل يتم ذلك فى الأغلب بناء على التخمين والانطباعات الذاتية وتصور راتف يسود لدى الإعلاميين مفاده أن ما يفكرون فيه يتطابق مع الاحتياجات والقضايا والهموم الحقيقية للجماهير عما يعكس نوعا من الوصاية الفكرية غير المنظورة يمارسها الإعلاميون على الجماهير، ويترتب عليها حرمان الجماهير من حقوقهم الاتصالية التى نصت عليها المواثيق والدمساتير المحلية والعالمية.

وإذا كان المهتمون والباحثون فى قضايا حقوق الإنسان قد توصلوا إلى تحديد أبرز مقومات الحق فى الاتصال على النحو التالى:- (٢٧)

- ١ - الحق فى المشاركة.
- ٢ - الحق فى الإعلام.
- ٣ - الحق فى تلقى المعلومات.
- ٤ - الحق فى الانتفاع بموارد الاتصال.

فإن تحقيق هذه المقومات يستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال الإنسانى لكافة الشرائح الاجتماعية والجماعات الثقافية. كما تقتضى ضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس. فهل هذا متحقق بالنسبة للجمهور النسائى كجزء من الجمهور العام؟ وإلى

أى مدى يمكن أن يتحقق ذلك فى ظل الجهل التام بطبيعة هذا الجمهور واحتياجاته الاتصالية؟ فضلا عن سيطرة النمط المركزى السلطوى الاحادى الاتجاه واتساع دائرة المحرمات والممنوعات فى الإعلام العربى.

وفى ضوء هذه الاستخلاصات تبرز مجموعة من الضرورات نجملها على النحو التالى:-

أولاً - ضرورة قيام وسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة - الراديو - التلفزيون) بإجراء استطلاعات دورية منظمة للتعرف على اتجاهات الجمهور واحتياجاته. وفى إطار ذلك تتحدد مسئولية القائمين على الإعلام النسائى بإيلاء اهتمام خاص للتعرف على خريطة الجماهير النسائية وتحديد سماتها الواقعية ومشاكلها الفعلية واحتياجاتها الحقيقية ومتابعة التطورات السلبية والإيجابية التى تطرأ على هذه الخريطة بفعل التغيرات والأحداث المجتمعية مع مراعاة الاستعانة بتأجيل هذه الاستطلاعات فى رسم وتحديد التوجهات العامة للسياسة الإعلامية فى مجال الإعلام النسائى.

ثانياً - كسر الحلقة التى تفصل بين الممارسين الإعلاميين فى مجال إعلام المرأة والأكاديميين فى مجال العلوم الاجتماعية وعلى الأخص علوم الإعلام والاتصال وخلق جسر من التواصل لتبادل الخبرات المعرفية والمهنية سعياً للتوصل إلى صيغة تساعد على النهوض بالإعلام النسائى وتصحيح مساره بما يكفل قيام وسائل الإعلام العربية بدورها الاجتماعى والثقافى إزاء قضية المرأة والتمايز بين الجنسين.

ثالثاً - ضرورة التوسع فى عقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش للإعلاميات والأكاديميين وعلى الأخص القيادات الإعلامية حول قضايا المرأة والتمايز بين الجنسين فى المجتمعات العربية.

رابعاً - اهتمام القيادات الأكاديمية فى مجال البحث الاجتماعى بتأسيس وتأسيس الفرع الخاص بعلم اجتماع المرأة والتمايز بين الجنسين بحيث يصبح قادراً على تزويد سائر العلوم الاجتماعية وفى قلبها علوم الإعلام والاتصال بالبحوث والدراسات الأساسية الخاصة بالمرأة العربية وقضاياها.



الهوامش -

- ١ - انظر: أ - هشام شرابي، مقدمة للدراسة المجتمع العربي - القدس - منشورات صلاح الدين ص ١١٢ - ١١٤.
- ب - هدى رزق: المرأة والتغيير الاجتماعي - ملاحظات منهجية - ندوة المرأة العربية المعاصرة - جامعة قاريونس - ليبيا - ١٩٨٩.
- ٢ - انظر: أ - عواطف عبدالرحمن: صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام في كتاب دراسات في الصحافة العربية المعاصرة - دار القاراي - بيروت - ١٩٨٩ - ص ١٤٥ - ١٤٦.
- ب - فهيمة شرف الدين: المرأة والتغيير - ملاحظات أولية - ندوة المرأة العربية المعاصرة - جامعة قار يونس - ليبيا - ١٩٨٩.
- ٣ - انظر: أ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الأمم المتحدة عن: تطور أوضاع المرأة العربية في منطقة غربى آسيا خلال العقد العالمى للمرأة - بغداد ١٩٨٤ - ص ٤٦ - ٤٧.
- ب - ألكسندر كوانتساي: تحرور المرأة العاملة - ترجمة هنرييت عبودي - دار الطليعة - بيروت - ١٩٨٠ - ص ٣٧.
- ٤ - انظر: أمينة شفيق: تأثير الحقبة النفطية على أوضاع المرأة العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة (المرأة العربية في إطار الحقبة النفطية) - منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى - القاهرة - ١٩٨٨.
- ٥ - زينب شاهين: المرأة وأزمة التعليم - جريدة الاهرام - القاهرة ٢٩ مارس ١٩٩٤ - ص ٨.
- ٦ - انظر: أمينة شفيق: مصدر سابق - ص ٨.
- ٧ - انظر: عواطف عبدالرحمن - مصدر سابق - ص ١٥٢.

٨ - انظر: تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى - مصدر سابق - ص ٣١ - ٣٢.

٩ - انظر: عبدالعظيم أنيس، مؤشرات لقياس أحوال المرأة فى الوطن العربى - دراسة غير منشورة مقدمه إلى الأيكوا - فبراير ١٩٨٢.

١٠ - انظر: مجموعة من الباحثين بإشراف د. عواطف عبدالرحمن: تأثير المرأة والإعلام على قضايا التنمية فى الريف المصرى - التقرير الإعلامى - دراسة غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ومركز البحوث الكندى - القاهرة ١٩٩٤ - ص ٢٢.

١١ - انظر:

Soha Abdel-Kader: The image of women in Drama and women's programmes in Egyptian T.V - PHD Dissertation. Faculty of Mass Communication. Cairo University. Egypt, 1982.

١٢ - انظر كلا من :

- جيهان إلهامى: الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمى للمرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) - رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٩.

- عليا السيسى: مجلة حواء - دراسة نظرية وتحليلية ١٩٥٧ - ١٩٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٨٥.

١٣ - انظر: محمد طلال، صورة المرأة فى الإعلام العربى - لجنة المرأة العربية - جدول أعمال البورتين ١٠، ١١ - عمان - جامعة الدول العربية - ١٩٨٤.

١٤ - انظر: ناهد رمزى، المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصال وتغيير الوضع الاجتماعى للمرأة فى المجتمع العربى - مجلة شئون عربية - العدد ٣١ سبتمبر ١٩٨٣ - نقلا عن لىلى عبدالمجيد - موقع المرأة العربية على خريطة



السياسات الإعلامية - مجلة الدراسات الإعلامية - العدد ٦٠ - سبتمبر ١٩٩٠ - ص ٧١ .

١٥ - انظر كلا من: أ - محمد طلال، مصدر سابق.

ب - منى الحديدى: دراسة تحليلية لصورة المرأة فى الفيلم المصرى - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٧٧ .

١٦ - انظر: د. لىلى عبدالمجيد: التقرير الإعلامى - دراسة جماعية عن تأثير المرأة والإعلام على التنمية فى الريف المصرى - مصدر سابق.

١٧ - انظر: عليا السيسى، مصدر سابق، لىلى عبدالمجيد - هامش رقم (١٤).

١٨ - ماجى الحلوانى: برامج المرأة فى الراديو المصرى - مجلة الفن الإذاعى العددان ١٠٣، ١٠٤ - أكتوبر ١٩٨٤، يناير ١٩٨٥ .

١٩ - عواطف عبدالرحمن: صورة المرأة الخليجية فى صحافة الخليج العربى - المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة - الكويت - مارس - ١٩٨١ .

٢٠ - انظر: محمد طلال - مصدر سابق.

٢١ - انظر: لىلى عبدالمجيد وعليا السيسى - مصدران سابقان.

٢٢ - انظر كلا من: A-Soha Abdel Kader: Op cit.

ب - عاطف العبد وعبدلى رضا: برامج المرأة فى الراديو والتلفزيون - د.ت ١٩٨٨ نقلا عن لىلى عبدالمجيد - هامش رقم (١٤) مصدر سابق.

٢٣ - انظر: ثورة الفلاح: نظرة الإعلام العربى إلى عمر المرأة - المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية - الكويت - مارس - ١٩٨١ .

٢٤ - انظر: عواطف عبدالرحمن وآخرون: بحث تأثير المرأة والإعلام على التنمية فى الريف المصرى - التقرير الإعلامى - مصدر سابق.

٢٥ - المصدر السابق (لىلى عبدالمجيد - التقرير الإعلامى).

- ٢٦ - انظر: عواطف عبدالرحمن: أ - صورة المرأة في الصحافة المصرية في كتاب دراسات في الصحافة المصرية والعربية - دار العربى - القاهرة - ١٩٨١ .
- ب - نجوى كامل: القوائم بالاتصال في الإعلام المصرى فى إطار دراسة تأثير الإعلام والمرأة على قضايا التنمية فى الريف المصرى - مصدر سابق .
- ٢٧ - عواطف عبدالرحمن: الحق فى الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال - مجلة عالم الفكر - الكويت - مايو ١٩٩٤ .

الدراسة الثالثة

بحوث الصحافة والإعلام بين العالمية والتخصصية

«رؤية نقدية»

رغم حداثة علم الاتصال والإعلام فإنه يحفل بكثير من التناقضات والانكسارات. فقد ظل هذا الحقل حتى بداية الستينيات موضع ارتباك وهجرة من جانب العديد من الباحثين الذين ينتمون لمختلف فروع العلم الاجتماعي والإنسانيات (السياسية - علم النفس - علم الاجتماع - اللغويات - التاريخ)، ولذلك (وكما لاحظ ولبور شرام عام ١٩٨٠) ظل هذا الحقل مجرد إطار تجميعي للتخصصات المختلفة أكثر منه تخصصا مستقلا له أبعاده النظرية وحدوده المنهجية الواضحة، وقد ترتب على ذلك عدم ظهور بنية بحثية مستقلة لهذا الفرع المعرفي، وإذا كان التنوع المعرفي الذي تميزت به الخلفيات العلمية للعلماء والباحثين الرواد في حقل البحوث الإعلامية قد اعتبر عاملا إيجابيا يضيف الثراء إلى مكونات هذا الحقل، فإنه كان يمثل - في ذات الوقت - عقبة حالت دون تطويره منهجيا ونظريا. وعلى أية حال فقد بدأ الوضع يتغير تدريجيا منذ نهاية السبعينيات عندما بدأت حركة المراجعة لهذا التخصص حيث لم تعد توجد دورية علمية أو ندوة تدخل من الإعلان عن اختفاء أو زوال بعض النماذج وظهور نماذج جديدة، ولم تقل أي منطقة في العالم من هذه التحديات، وعلى الأخص الولايات الأمريكية التي تعد المهده الأول لنشأة علم وبحوث الاتصال، وقد قطع هذا الفرع مرحلة علمية طويلة منذ عام ١٩٤٩ الذي شهد ظهور النموذج الرئيسي للبحوث في هذا المجال، وأعنى به نموذج شانون وويفر الذي ساعد على وضع أسس النظرية الرياضية في الاتصال. ورغم تعدد أوجه النقد التي وجهت لهذا النموذج الهندسي فإنه ظل يحظى بتأثير ملحوظ على امتداد عدة عقود زمنية. كما تركت النظرية الرياضية في الاتصال بصماتها على العديد من التخصصات في الولايات المتحدة وأوروبا. وقد بدأ ذلك واضحا في مجالات علم النفس واللغويات والاجتماع، ولكن في ضوء اكتشاف نظم الاتصال ذات التأثير المتبادل ومع اتساع الرقعة الجغرافية للبحوث

الإعلامية وتشابك الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية تحمّرت بحوث الاتصال من هيمنة النظرية الكلية التي تمثلت في النظرية الرياضية والنماذج المغلقة. حيث أصبح من الضروري إعادة النظر في كسافة النماذج والأساليب القديمة التي كان يؤخذ عليها: غلبة الطابع الإجرائي على حساب الجوانب النظرية، مما ترتب عليه استبعاد السياق الذي تجري في إطاره العمليات الاتصالية وانتشار المناهج الكمية التي لا تزال تسيطر حتى اليوم على معظم بحوث الاتصال والإعلام، وذلك رغم تصاعد الاهتمام بالمناهج الكيفية والتوسع في استخدامها في السنوات الأخيرة. ويقودنا هذا إلى التعرض إلى المدارس التي تسيطر على بحوث الإعلام والاتصال، وهما مدرستان أساسيتان تتدرج تحتها عدة تيارات بحثية، ولكل منهما انتماؤها الأيديولوجي، وإطارها المنهجي، وأساليبها التحليلية، وأدواتها البحثية، وهي المدرسة الإمبريقية والمدرسة النقدية.

وقد نشأت الأولى في رحاب قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو تحت إشراف البروفيسور ر. ي. بارك ومجموعته، وقد مارس تأثيرا ملحوظا غير مسبوق على كافة بحوث الاتصال في الولايات المتحدة. وتمحور ملامح المدرسة الإمبريقية حول عدة سمات أبرزها استخدام الأساليب الكمية والمداخل الوظيفية، وتستمد جذورها النظرية والفلسفية من الفكر الوضعي لدى كل من أوجست كونت ودور كايم وماكس فيبر وفرديناند تونيس. ويركز الباحثون المتمون لهذه المدرسة على دراسة الوسيلة الإعلامية وآثار الاتصال، ولا يهتمون بالسياق الذي تتم في إطاره العمليات الاتصالية. وعلى عكس ذلك تأتي المدرسة النقدية التي تركز على السياق الاجتماعي - التاريخي الذي تتم في داخله العمليات الاتصالية. ويحرص الباحثون المتمون لهذه المدرسة على تأكيد الحقيقة التآلية، وهي أنه لا توجد نظرية للاتصال بمعزل عن النظرية الاجتماعية والتاريخية العامة التي تحدد خصوصية كل مجتمع.

وتستمد هذه المدرسة جذورها النظرية من مدرسة فرانكفورت التي ترجع إلى معهد فرانكفورت الذي تأسس عام ١٩٥٣ برئاسة ماكس هوركيمر، ويضم كلا من أدورنو ولويتال وفروم وماركيور وهازنزاس. وتركز هذه المدرسة على دراسة



السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع. حيث تجرى الوقائع وتشكل الظواهر الاتصالية وتؤكد على استحالة تناول أو معالجة المجالات الاتصالية والإعلامية بمعزل عن المجالات والفروع الأخرى التي تنتمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

وقد نجح مؤسسو المدرسة النقدية المتتمة لمدرسة فرانكفورت في غرس أفكارهم في التربة الأمريكية منذ هروبهم من الإرهاب النازي في العقد الرابع، ولا يزال تأثير فرانكفورت محسوسا حتى بعد وفاة جميع مؤسسيها.

وقد يكون من قبيل التبسيط الزائد للأمور الاعتقاد بأن جميع الباحثين الإعلاميين الأمريكيين يتبنون التوجه الإمبريقي، كما أن أغلب الباحثين الأوروبيين ينتمون إلى المدرسة النقدية. فمثل هذا الاعتقاد يعد في وقتنا الحاضر بعيدا تماما عن الواقع. فالتيار النقدي في بحوث الاتصال قد تأسس في أمريكا الشمالية منذ مايزيد عن ثلاثين عاما على أيدي علماء مرموقين أمثال هيرت شيللر ودالاس سميث. وانضم إليهم نغوم شومسكي وحميد مولانا. وتوسع دوائره البحثية وأنشطته المشتركة مع رموز المدرسة النقدية الأوروبية وفي مقدمتهم ماتيليارت في فرنسا وهالوران وجولدنغ في بريطانيا ونورند نسترنج في فنلندا وسميث هاملتك في هولندا.

هذا، وقد شهد المؤتمر السنوي الـ ٣٥ للرابطة الأمريكية للإعلام الدولي الذي انعقد تحت عنوان (حوار النماذج - ماوراء الإشكاليات) عام ١٩٨٥ إحدى محاولات إنهاء القطيعة المعرفية بين المدرستين الإمبريقية والنقدية. إذ حاول الإمبريقيون الأمريكيون إعادة اكتشاف مدرسة فرانكفورت النقدية ومنحوا آذانا صاغية للتيار البنوي اللغوي الفرنسي، كما دعا بعض الماركسين البريطانيين للتحديث عن الإسهامات المعاصرة في مجال الدراسات السيمولوجية. وقد عبرت وقائع ومناقشات المؤتمر عن الأزمة التي تعاني منها النماذج السائدة في مجال بحوث الإعلام والاتصال. كما أن هذه الدعوة من جانب الإمبريقيين الأمريكيين للمدرسة النقدية الأوروبية ما زالت تثير الكثير من الجدل والخلاف. وخصوصا أن



المدراس الأوروبية ليست محصنة أو مستثناة من أزمة النماذج. هنا وتحفل الساحة الأوروبية بالعديد من التيارات الجديدة فى بحوث الإعلام والاتصال، ولعل أبرزها ما يسمى بـ «الفوكوية»، وتنبأه مجموعة من الباحثين الذين تابعوا المراحل المختلفة للجدل الدائر عن الإعلام والعالم الثالث، وخصوصا الفكرة التى ترى أن الإعلام هو أداة التحديث فى المجتمعات النامية. والرؤية النقدية المقابلة التى ترى أن سيطرة الإعلام الغربى تعد نوعا من الاستعمار الثقافى الذى يفرض القيم الغربية على مجتمعات الجنوب. والخلاصة التى تتوصل إليها هذه المجموعة تتلخص فى أن الإعلام فى الدول النامية يثير إشكالية أساسية فى كونه يلعب دورا مزدوجا فهو يمكن أن يكون أداة للضبط الاجتماعى وأداة للتحرر فى ذات الوقت. كما أنه يمكن أن يعبر عن الهيمنة الكونية للغرب، وفى نفس الوقت يمكن أن يكون وسيلة لإنعاش وإحياء الثقافات المحلية. ولاشك أن تعدد الآراء واختلافها يعكس حجم القضايا الخلافية التى يحفل بها هذا التخصص، كما يعكس صراع الأيديولوجيات والمصالح وتداخل الثقافات والقيم فى صفوف الباحثين الإعلاميين.

وما يجدر ملاحظته أن مفهوم الإعلام والاتصال يحظى بما يشبه الإجماع حول أهميته ووظائفه إلا أنه لم يحقق حتى الآن إجماعا حول تحديد مفاهيمه وأطره النظرية فهناك اتجاه لتعريفه قياسا على تطبيقاته واستخداماته أكثر منها ارتباطا بالجوانب النظرية التى تسمح لنا بتقد وتقييم هذه الاستخدامات. ولعل التأكيد على أهمية توافر الأطر النظرية فى بحوث الإعلام تأتى من إدراكنا لضرورة إلقاء الضوء على التناقضات القائمة داخل هذا النسق المعرفى من أجل التوصل إلى إعادة بناء وتركيب شبكة المعانى والدلالات التى يخلقها ويؤثر من خلالها فى أنماط السلوك البشرى، وذلك سعيا إلى التعرف على القدرات التعليمية للإعلام فى خلق أنماط معينة من السلوك الإنسانى وتهميش أنماط أخرى وإعلاء شأن ثقافة ما على حساب ثقافات أخرى أو ترجيح منظومة القيم التى تنتمى إلى مجتمعات الشمال على حساب منظومة القيم المتبقة من السياق الحضارى للمجتمعات الجنوبية.

هذا، ومع التطورات العلمية والتكنولوجية التى يشهدها العالم المعاصر

وتقودها دول الشمال برزت إشكاليات جديدة وتحديات غير مسبقة تتعلق بالوعي والقيم الإنسانية وأنماط السلوك البشرى فى إطار حضارى (سياسى - اقتصادى - ثقافى) شديد التباين فى معدلات أو نوعية التطور بين مجتمعات الشمال التى تمتلك مفاتيح وادوات التقدم العلمى والتكنولوجى أو مجتمعات الجنوب وفى قلبها مصر والعالم العربى التى ما زالت تعاني من تركة المرحلة الاستعمارية وامتداداتها الراهنة فى صورة أشكال جديدة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية المفروضة عليها من دول الشمال، وذلك فى إطار المحاولات الدموية لعولة الاقتصاد والثقافة والتعليم والبحث العلمى لتلبية احتياجات السوق العالمية.

ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة فى سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التى شهدتها دول الشمال وكان لها تأثيرها المباشر فى ظهور الفكر النقدى المعاصر فى مجالات علم الاجتماع والأدب والثقافة والإعلام والاتصال؛ إذ شهدت العقود الأخيرة عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الإعلام والاتصال فى حياة الأفراد والمجتمعات كشفت عن الأزمة التى تواجه الرؤى التقليدية التى أرسنها المدارس الغربية وعلى الأخص المدرسة الأمريكية منذ الخمسينيات، فقد خلقت الثورة التكنولوجية الراهنة احتياجات بحثية جديدة تحتاج وتستلزم الاستعانة بأساليب ومداخل منهجية جديدة.

وتتميز الفترة الراهنة بتعدد النماذج الانتقائية واتساع الرقعة الجغرافية للبحوث الإعلامية وتحذر أغلب هذه البحوث من هيمنة النظرية الرياضية التى ظلت تغطى بتأثير ملحوظ على امتداد عدة عقود زمنية، كما تركت بصماتها على مختلف فروع التخصص فى الولايات المتحدة وأوروبا وقد بدا ذلك واضحاً فى مجالات علم النفس واللغويات والاجتماع.

ويعد النموذج الذى أرساه شانون وويفر عام ١٩٤٩ حجر الزاوية فى النظرية الرياضية فى الاتصال إذ أصبح النموذج الرئيسى للبحوث فى مجال الاتصال والإعلام طوال حقبتى الستينيات والسبعينيات حتى منتصف الثمانينيات. وقد بدأت حركة المراجعة لهذا التخصص فى نهاية السبعينيات حيث لم توجد دورية علمية أو

ندوة تخلو من الإعلان عن اختفاء أو زوال بعض النماذج وظهور نماذج جديدة . ولا توجد أى منطقة فى العالم لا تعاني من هذه التحديات وعلى الأخص الولايات المتحدة التى تعد المهد الأول لنشأة علوم وبحوث الاتصال ولكن فى المؤتمر السنوى الـ ٣٥ للرابطة الأمريكية للإعلام الدولى الذى عقد عام ١٩٨٥ تحت عنوان (حواء - النماذج - ما وراء الإشكاليات) أعادت الإمبريقية الأمريكية اكتشاف مدرسة فرانكفورت النقدية وفتحت آذاناً صاغية للتيار البنىوى اللغوى الفرنسى ودعت بعض الماركسيين البريطانيين للتحدث عن الإسهامات المعاصرة فى مجال الدراسات السيمولوجية ونقلت المواجهة بين مفهوم اللغة فى إطار الشكل التقليدى لتحليل المضمون وبين فكرة (فضاء اللغة) الذى وضعه العلماء الفرنسيون البارزون أمثال دريدا وبارث وفوكو .

وقد عبرت وقائع ومناقشات المؤتمر عن الأزمة التى تعاني منها النماذج السائدة فى بحوث الإعلام والاتصال سواء فى الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية .

ومن أهم المآخذ التى يسجلها الباحثون الإعلاميون من مختلف الدول على النماذج القديمة غلبة الطابع الإجرائى على حساب الجوانب النظرية ، مما أسفر عن إهمال دراسة السياق الذى تمرى فى إطاره العمليات الاتصالية . ولذلك بدأت تنتشر الدراسات التى تفرص على مراجعة البحوث السابقة بمنظور تحليلى يتدارك النواقص والثغرات المنهجية التى كانت تشيع فى هذه البحوث .

هذا ، ويلاحظ أن تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويزور أشكال جديدة للتكنولوجيا الاتصالية مثل **Interactive** أو **Multi Medie** ، أى الوسائط الإعلامية المتعددة ووسائل الاتصال التفاعلية وظهور واستخدام ما يسمى بالطريق السريع للإعلام **Superhigh Way** كل هذه التطورات التكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصال أجبرت بحوث الاتصال على تغيير إيقاعها بل تغيير مسارها . فالانجاء إلى اللامركزية وإلى عولة الاتصال ويزور الحقوق الاتصالية لمختلف الشرائح الاجتماعية من سكان الريف والمدن ، أسفر كل ذلك عن ظهور اتجاهات

متبادلة التأثير والتأثير بين الإعلام وسائر الظواهر المجتمعية والتفاعل بين علم الاتصال ومنظومتى العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتركز أبرز هذه الاتجاهات على دراسة مختلف النظريات التي تختبر آثار التعليم في علاقته بالأنماط السائدة للاتصال في المجتمعات المعاصرة وذلك في إطار تصاعد الاهتمام العالمي بدراسة مشكلات التربية والتعليم وعلاقتها بكل من الثقافة والإعلام.

وإذا كانت الدراسات الكمية قد انتشرت منذ زمن طويل وما تزال حتى اليوم تسيطر على أغلب بحوث الإعلام والاتصال فإن السنوات الأخيرة قد شهدت بروز الدراسات الكيفية التي اكتسبت زخماً علمياً ملحوظاً في دراسة الظواهر الإعلامية ذات الطابع التفاعلي، وأصبح في الإمكان إجراؤها في أطر تحليلية أكثر عمقا وموضوعية. فقد أضافت المدرسة الفرنسية في هذا الصدد مجموعة جديدة من أساليب التحليل الكيفي مثل أساليب التحليل الدلالي ومسار البرهنة وتحليل القوى الفاعلة والأطر المرجعية، وهناك المنظور الذي يعرف باسم Agenda Setting أي قائمة الاهتمامات والأولويات الذي اجتذب اهتمام العديد من الباحثين الإعلاميين ويعد من أهم الابتكارات البحثية التي شهدتها مجال الاتصال في السنوات الأخيرة، وتقوم على رؤية مفادها أن وظيفة الإعلام هي العمل على تشكيل اتجاهات الرأي العام من خلال التركيز على قضايا معينة وتهميش قضايا أخرى، وتهدف إلى دراسة وإبراز الدور الذي يقوم به الإعلاميون في إعداد الخريطة العامة للأحداث والمشكلات التي تعالجها وسائل الإعلام إذ لم يعد من اللائق إجراء بحوث إعلامية تستند إلى تحليل المضمون فحسب. فهناك تقليد شائع - وما يزال مستمرا حتى الآن - يحاول استتاج الانساق الرئيسية والفرعية للإعلام والثقافة وتأثير البناء الاجتماعي عليها من مجرد تحليل مضمون وسائل الإعلام. ويبرز هذا الأسلوب الخطأ في ترديد مجموعة قوالب ومصطلحات مكررة عن المضمون - التأثير - الوعي، وذلك من مجرد دراسة المواد الإعلامية. وهنا ترتفع بعض الأصوات الجادة للتحذير من الربط الميكانيكي بين هذه المتغيرات. إذ إن مثل هذه الظواهر المتداخلة تحتاج إلى المزيد من الدقة العلمية والدراسات المقارنة والعمق المنهجي، علاوة على الرؤية المجتمعية التاريخية الشاملة. وينصحون بضرورة

الابتعاد عن النماذج الجاهزة الصنع والتي تميل إلى التبسيط من خلال التمتع.

هنا، وتسيطر حاليا على بحوث الإعلام في دول الشمال مدرستان رئيسيتان لكل منهما توجهها النظرى وإطارها المنهجى وأساليها وأدواتها البحثية. وهما المدرسة الإمبريقية التى تعتمد على المداخل الوظيفية والأساليب الكمية فى التحليل وتستمد جذورها النظرية من الفلسفة الوضعية. ويركز الباحثون المتمون لهذه المدرسة على دراسة المضمون والوسيلة وآثار الاتصال، ولا يهتمون بصورة أساسية بالسياق الذى تتم فى إطاره العمليات الاتصالية، وعلى عكس ذلك تأتى المدرسة النقدية التى تستمد جذورها النظرية من مدرسة فرانكفورت التى ترجع إلى معهد فرانكفورت للعلوم الاجتماعية وقد تأسس عام ١٩٢٣ برئاسة ماكس هوركيمر ويضم كلا من أدورنور ولويتال وإيريك فروم وماركيوز وهابرماس.

وقد نجح مؤسسو المدرسة النقدية المتتمة لمدرسة فرانكفورت فى غرس أفكارهم فى التربة الأمريكية منذ هروبهم من الإرهاب النازى فى العقد الرابع. ولا يزال تأثير مدرسة فرانكفورت محسوسا حتى بعد وفاة جميع مؤسسيها وقد يكون من قبيل التبسيط الزائد للأمور، الاعتقاد بأن جميع الباحثين الإعلاميين الأمريكيين يتبنون التوجه الإمبريقى، كما أن أغلب الباحثين الأوروبيين يتبعون إلى المدرسة النقدية. فمثل هذا الاعتقاد يعد فى وقتنا الحاضر بعيدا تماما عن الواقع، فالتيار النقدى فى بحوث الاتصال قد تأسس فى أمريكا الشمالية منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما على أيدى علماء مرموقين أمثال هيربرت شيللر ودالاس سميث وانضم إليهم نعيم شومسكى وحسيد مولانا، وتوسع دوائره البحثية وأنشطته المشتركة مع رموز المدرسة النقدية الأوروبية وفى مقدمتهم مانليارت فى فرنسا والوران وجولدنغ فى بريطانيا ونوردنسترنج فى فنلندا وسميت هاملتك فى هولندا.

ويحرص الباحثون المتمون لهذه المدرسة على تأكيد الحقيقة التى تشير إلى أنه لا توجد نظرية للاتصال بمعزل عن النظرية الاجتماعية العامة، ولذلك تركز هذه المدرسة على دراسة الظواهر الإعلامية الاتصالية فى إطار السياق الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى الذى أفرزها. ورغم الاختلافات الواضحة بين



المدرستين إلا أنهما تتفقا على استخدام تحليل المضمون فالإميريقيون يستخدمون تحليل المضمون في عرض مضمون المادة الإعلامية بصورة كمية تمكنهم من تحليلها لاختبار صحة الفروض التي يضعونها في صدر أى دراسة إعلامية يقومون بها. أما المتتمون إلى المدرسة النقدية فهم يلجئون أساسا إلى أساليب التحليل السوسيولوجي والسيميولوجي ويركزون على أهمية دراسة أساليب التحكم والسيطرة وكيفية صنع القرار الإعلامى فى المؤسسات الإعلامية.

ويبدو جليا إن الرؤى التى تأخذ بالخصوصية الثقافية والاجتماعية فى سياقها التاريخي قد حلت محل الرؤى ذات التوجهات المطلقة والطابع التعميمى التى تركز على الوحدات القشرية والفردية وتميل إلى تقسيم الظواهر الإعلامية إلى فئات مغلفة، فالرؤية التى تعتبر الإعلام أداة للسيطرة الطبقة تواجه بعض النقد المبني على أساس أن الجمهور هو الذى يتج المعنى الخاص به؛ لأنه يفسر المضامين الإعلامية من خلال أفكار مسبقة لديه تتفق مع تكويناته الثقافية وتنشئة الاجتماعية ومصالحه مما يكشف عن غزارة المصادر الذاتية للجمهور لإنتاج المعانى والتفسيرات للمضامين الإعلامية التى يقرأها أو يشاهدها. فالتفاعل بين الجمهور والنصوص الإعلامية يمر بمرحلة معقدة داخل الجمهور حتى تكتسب معانيها وتفسيراتها التى قد تتناقض أحيانا عما يهدف إليه القائم بالاتصال. والواقع أن هذا التحليل يعد أحد ثمار التراث النقدى فى الأدب والأنثروبولوجي ويتفق مع الرؤية التى تنتمى إلى مرحلة ما بعد الحداثة والتى ترى أن الجمهور يستهلك الصور الإعلامية ولكنه لا يستهلك معانيها، وربما يطرح هذا التصور رؤية تصحيحية لموقع ودور الجمهور فى العملية الاتصالية، فقد كان ينظر إليه كعنصر متلق سلبي، ولكن الدراسات الإعلامية الراهنة تحاول التأكيد على الجانب الإيجابي للجمهور والذي يتمثل فى تفسيراته للنصوص والمضامين الإعلامية التى قد تختلف وتتناقض مع رؤية واتجاهات واضعي السياسة الإعلامية ورؤية القائمين بالاتصال.

بحوث الإعلام فى دول الجنوب:

يرجع النظام العالمى الراهن لرؤية فحواها أن المصالح عبر الدولية تعمل على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لشعوب الجنوب من خلال وسائل الاتصال

والمعلومات العابرة القوميات والناتجة عن التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تتمثل في الـ Multi Media والطريق السريع للاتصال. وقد تجسدت هذه الرؤية فيما يعرف بنموذج التطور والتحديث الاجتماعى الذى يرى إمكانية تحسين مستويات الحياة لدى شعوب الجنوب من خلال انتقال عملية التحديث من أعلى إلى أسفل عبر البنية الاجتماعية القائمة وشبكة الاتصالات ذات الطابع الرأسى أساسا. وفى مواجهة هذا النموذج يبرز نموذج آخر يعرف بنموذج التغيير البنائى، ويسعى إلى خلق مصادر مستقلة للقوة من خلال إعادة توزيع الموارد وضمان المشاركة الجماهيرية الواسعة فى عملية صنع القرار، وعلى الأخص القرارات المتعلقة بالإعلام والاتصال وينظر أنصار النموذج الأول إلى البحث العلمى فى مجال الإعلام والاتصال باعتباره سلعة يحدد قيمتها التبادلية فى السوق هؤلاء الذين يملكون وضع قائمة أولوياتها ويستفيدون من عوائدها، بينما يبنى أنصار النموذج الثانى الرؤية التى تعتبر البحث العلمى الإعلامى سلعة اجتماعية أى خدمة تخضع للاحتياجات والمطالب الاجتماعية والثقافية. هذا ويلاحظ أن خريطة البحوث الإعلامية فى دول الجنوب تشير إلى أن الأنماط السائدة من هذه البحوث تقوم بإجرائها المشروعات الخاصة والمؤسسات ذات الطابع التجارى والتسويقى المحلية والدولية وأن الجامعات ومراكز البحوث لا تملك الإمكانيات المادية ولا الكوادر العلمية المؤهلة والمدرّبة للقيام بالبحوث الإعلامية التى تلبي الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها.

وتركز المراكز البحثية ذات التمويل الأجنبى والوكالات الإعلانية على دراسة عادات ومواقف وميول الجمهور المتلقى وغيرها من الموضوعات التى يمكن الاستفادة بها فى الحملات السياسية وتسويق السلع والأفكار التى تسعى إلى خلق نسق عالمى من القيم والميول الاستهلاكية، وهو ما يرسخ فى حقيقة الأمر ما يسمى بالهيمنة الثقافية، ويؤدى إلى تدمير إمكانيات الإبداع المحلية. وعلاوة على ذلك هناك بعض الأهداف التى تسعى هذه البحوث إلى تحقيقها تتمثل فى استغلال التناقضات الاجتماعية والدينية والعرقية وتوجيهها من أجل خلق صراعات معينة أو الضغط على الدول للمحافظة على الأشكال الراهنة للسيطرة والتحكم.



ورغم المحاولات التي تتم من جانب بعض المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية المعنية بالإعلام لتمويل كثير من البحوث الإعلامية فإن معظم هذه البحوث تقوم في أساسها صراحة أو ضمنا على (التحديث) وليس (التغيير البنائي) كمدخل للتنمية، كما تسترشد هذه البحوث بنماذج نظرية لا تتلاءم مع الواقع المحلي أو الأنماط الثقافية السائدة في الجنوب، ويلاحظ أن البعد الإعلامي لنموذج التغيير البنائي لم يحظ بعد بالدراسة والتحليل الكافي، كما أن نماذج الأبحاث التي أنجزت في هذا الصدد محدودة للغاية. ولم يبدل حتى الآن سوى جهد منهجي ضئيل في محاولة نقد برامج البحوث التي تفرضها المؤسسات البحثية العابرة للقوميات، كما لم يتم تقديم برنامج آخر بديل يكون أكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات الثقافية والاتصالية لشعوب الجنوب. ويقودنا هذا إلى مناقشة الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه الغاية وتتمحور أغلبها حول عزلة وتبعثر جهود الباحثين الإعلاميين، فضلا عن عزلة البحوث الإعلامية عن حقول البحث الاجتماعي الأخرى مما أسهم في ضآلة وضмор المردود المعرفي والنظري لهذه البحوث، فضلا عن قصورها في أداء وظيفتها في التغيير الاجتماعي والثقافي. ولا يمكن تدارك هذا القصور إلا من خلال إدراك الباحثين الإعلاميين في دول الجنوب لحقيقتين أساسيتين تتمثل أولاهما في أهمية انتهاز المنظور التكاملي لبحوث الإعلام التي لا بد أن تصبح مسئولية مشتركة بين جماعات وتخصصات متعددة تحكمها درجة عالية من التواصل والانضباط العلمي، وتسترشد ببرنامج بحثي لتصميم المناهج والنماذج الملائمة لاستكشاف الإشكاليات والبدائل داخل الأنظمة الاجتماعية والإعلامية في دول الجنوب، ثم يطرح السياسات الإعلامية الملائمة والقابلة للتنفيذ.

وتتمثل الحقيقة الثانية في ضرورة تشكيل فرق جماعية للبحوث الإعلامية وأن يعمل الباحثون الإعلاميون على تشكيل كيانات ديمقراطية تضمهم مع الممارسين وصانعي السياسات الإعلامية لمواجهة التكتلات الوافدة والأجنبية في سوق البحث العلمي الإعلامي، وللعمل معا على وضع إستراتيجية شاملة للنهوض بالإعلام في مجالي الممارسة والبحث العلمي.

أما الصعوبات التي تواجه البحوث الإعلامية ذات التوجه النقدي في دول الجنوب فهي تتمثل في:

- ١ - نقص المعرفة النظرية والتأهيل والتدريب على إجراء البحوث النقدية.
- ٢ - العزوف عن البحوث النقدية في مجال الإعلام والاتصال لضمان المستقبل الوظيفي، فالدرجات والترقيات العلمية تمنح غالبا عن الأعمال الفردية في أى موضوع بغض النظر عن قيمته المعرفية أو إضافاته النظرية والمنهجية.
- ٣ - إن الطلب على البحوث الإعلامية النقدية ليس واضحا في مجتمعات الجنوب بنفس درجة الطلب على البحوث التي تعمل على تدعيم الأوضاع الراهنة في هذه المجتمعات وخصوصا أن المستفيدين من البحوث النقدية يمثلون في الأغلب الشرائح المهمشة والمقهورة اجتماعيا وسياسيا، وهم لا يملكون الإمكانيات وينقصهم عادة التيسيرات اللازمة التي تسمح لهم بصياغة مطالب محددة للبحث تتفق مع مصالحهم وتعبر عنها.
- ٤ - أن الخلفية الأيديولوجية لأساتذة الإعلام تلعب دورا هاما ليس فقط فيما تتعلق بوظيفة التدريس ولكن أيضا فيما يتعلق بمفهوم هؤلاء الأساتذة عن موقع البحث العلمي في حقل الإعلام. وقد لوحظ أن كثيرا من الباحثين الإعلاميين رغم انتمائهم للطبقات الشعبية إلا أنهم بانخراطهم في سلك التعليم والبحث الجامعي قد أصبحوا ينتمون إلى النخب الاجتماعية والثقافية التي تجذب عدم الصدام مع النخب السياسية الحاكمة أو مع مراكز النفوذ الاقتصادي، ولذلك لا يعتبر هؤلاء الباحثون من محبذى البحوث النقدية.
- ٥ - أن المناصب الرئاسية في الجامعات ومراكز البحوث الحكومية تكون في الغالب لصالح الفئات المعتلة علميا، أى الموالية لاتجاهات ومصالح السلطة السياسية والاقتصادية مما يجعل البعد عن البحوث النقدية قرارا حكيما في نظر العديد من الباحثين الإعلاميين في دول الجنوب.



أزمة البحوث الإعلامية في دول الجنوب:

لقد وجهت الاتهامات إلى العديد من الباحثين الجنوبيين بأنهم يستوردون نماذج ومناهج البحوث الغربية التي تنسم بعدم تلاؤمها مع السياق الثقافي والحضارى لدول الجنوب، فضلا عن اختلاف المشكلات التنموية التي تواجه هذه المجتمعات عن تلك التي تواجه مجتمعات الشمال المتقدم صناعيا وعلميا وتكنولوجيا. والواقع أن هذه المسألة يشوبها الكثير من اللبس ومساء الفهم. فإذا كان صحيحا أن معظم هذه البحوث التي تجري عن الإعلام والتنمية كانت ولا تزال تتم طبقا لمعايير ومنظورات غير ملائمة على الإطلاق فإن ذلك لا يرجع إلى كونها بحوثا غربية بل لأنها بحوث شكلية غمطية فى الأساس ولا تصلح لتفسير الظواهر الإعلامية فى المجتمعات الغربية التي انبثقت منها أصلا. على أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام - فى هذا الصدد - تتعلق بتزايد عدد الباحثين الإعلاميين وكثرة الدرجات العلمية التي يحصلون عليها مقابل البحوث الإعلامية التي يقدمونها، ويقابل ذلك ضآلة ومحدودية المردود العلمى (معرفيا ونظريا) مما يكشف عن وجود أزمة تعانى منها بحوث الإعلام فى دول الجنوب، وتتواصل حلقاتها منذ الستينيات حتى التسعينيات.

ويمكن تلخيص سماتها فى المعطيات التالية:

- ١ - لا تتجاوز البحوث الإعلامية فى دول الجنوب إطار المسلمات التقليدية التي تطرحها المدرسة الأمريكية مثل المحاكاة والتقليد وتغيير الاتجاه والقدرة الناتية على النمو وخصوصا فى بحوث الإعلام والتنمية.
- ٢ - تنتمى أغلب هذه البحوث إلى الرؤية التي تأخذ بنموذج^(١) للتحديث مما يعكس فهما جزئيا مشوها لقضايا التنمية ودور الإعلام فى التغيير الاجتماعى والثقافى فى العالم الجنوبى.
- ٣ - تتجاهل هذه البحوث التنظيم الاجتماعية والثقافية السائدة فى مجتمعات الجنوب.
- ٤ - تركز هذه البحوث على دراسة الأفراد وتتجاهل الوحدات الاجتماعية.

٥ - تركز هذه البحوث على المداخل الوظيفية وأساليب التحليل الكمية وعلى الأخص تحليل المضمون.

وعندما نحاول تفسير أسباب هذه الأزمة تبرز أمامنا الحقائق التالية:

١ - عدم القيام بالبحوث الأساسية التي تبرز علاقة العمليات الاتصالية بالواقع المجتمعي في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم والثقافة في مجتمعات الجنوب.

٢ - عدم الربط بين الدراسات الإمبريقية والإطار النظري الذي يفسر أسباب الظواهر الإعلامية من خلال إبراز علاقتها بالظواهر الاجتماعية والثقافية.

٣ - إجراء البحوث الإعلامية خارج إطار النظرية الاجتماعية والتاريخية العامة للمجتمع.

٤ - تجاهل دراسة بعض أطراف العملية الاتصالية مثل الجمهور والقائمين بالاتصال والتركيز على دراسة المضمون والوسيلة والآثار المباشرة للاتصال.

٥ - عدم تجاوز الأسئلة الخمسة التقليدية رغم أن التصنيفات الحديثة (دنيس ماكويل وغيره) تشير إلى ضرورة دراسة المستويات المختلفة للاتصال في إطار تفاعلي يشمل التساؤلات الأربعة التالية:

(أ) من يتواصل مع من؟ وتشمل المصدر والمتلقى.

(ب) لماذا يتم الاتصال؟ ويتضمن الوظيفة والهدف من الاتصال.

(ج) كيف يتم الاتصال، وتشمل القناة واللغة والرمز.

(د) ما هي النتائج المترتبة على الاتصال.

من خلال الطرح السابق نتضح لنا أبعاد الوظيفة الاجتماعية والثقافية المنوطة بالبحوث الإعلامية للقيام بأدوارها في إثراء المعرفة العلمية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية أولاً، ثم النهوض بالإعلام كمهنة وكحقل علمي متخصص ثانياً. وإذا كان على علم الإعلام والاتصال أن ينهض بمهامه فإن الضرورة تستلزم إعادة تنظيم بيته من الداخل وهناك ثلاث مهام عاجلة:



أولاً: ضرورة تحديد أبعاد هذا التخصص بدقة، وقد أبدى بعض علماء الاجتماع والاتصال اهتماماً بهذه النقطة في السنوات الماضية، ولكن لم يتم حتى الآن الاتفاق على وضع مفهوم دقيق للنواة الأساسية لهذا التخصص.

ثانياً: الاهتمام بإرساء بنية بحثية مستقلة تحظى بالاعتراف والاحترام العلمى من جانب فروع المعرفة العلمية الأخرى فى حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إرساء نظام متكامل ومتسق يضم مجموعة من الفرضيات والأفكار والمناهج وأدوات التحليل وأدوات البرهنة ترتبط بصورة جدلية بالظواهر الإعلامية فى سياقها المجتمعى والتاريخى.

ولتحقيق ذلك الهدف تبرز مجموعة من الشروط العلمية التى تستلزم:

- ١ - تعددية المداخل المنهجية وتنوع الأدوات البحثية.
- ٢ - وضع الفروض بعيداً عن المسلمات التقليدية المستقاة من البحوث الإعلامية التى أجريت فى سياقات اجتماعية وتاريخية أجنبية.
- ٣ - تقييم أداء النشاط الإعلامى على أساس الأداء الفعلى وليس على أساس الأهداف المعلنة مع مراعاة دراسة السياسات الإعلامية فى ضوء السياسات الثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية.
- ٤ - مراعاة السياق العام الذى تعمل فى ظله وسائل الإعلام.
- ٥ - تجاوز الأسئلة الخمسة التقليدية والاهتمام بدراسات الجمهور والقائمين بالاتصال.
- ٦ - مراعاة الاهتمامات الاجتماعية للجمهور عند طرح أسئلة البحث الإعلامى.
- ٧ - عدم الاكتفاء على تحليل المضمون والاستعانة بأساليب التحليل الكيفية.
- ٨ - الاهتمام بدراسة دور الإعلام فى التنشئة الاجتماعية والثقافية.
- ٩ - دراسة العمليات الاتصالية فى إطار تكاملى لا يستبعد أى طرف من

أطرافها، وتشمل منتج المادة الإعلامية - الوسيلة - المضمون - الجمهور - السياق المجتمعي والتاريخي.

١٠ - العمل الجماعي في إطار البحوث الإعلامية، ومع التخصصات الأخرى وتكوين فرق بحثية تقوم برصد وتوصيف وتحليل الظواهر الإعلامية وتقييم الجهود البحثية وتطوير المناهج والأساليب البحثية بما يتفق مع واقع واحتياجات مجتمعات الجنوب.

ثالثاً: العمل على إيجاد قنوات للتواصل والتشاور المستمر بين الأكاديميين والممارسين والقيادات الإعلامية سعياً للتوصل إلى توصيف علمي دقيق لهذا التخصص يجمع عليه كل من الأكاديميين والممارسين، ويعمل علماء الإعلام والاتصال على تطويره وتزويد الأجيال الصاعدة من الباحثين والدارسين الإعلاميين به مع مراعاة الحرص على إبراز التمايز والاختلاف بين كل من الأبعاد الأكاديمية والتطبيقية والمهنية في مجال الاتصال والصحافة.



الهوامش والمراجع:

- 1 - Mcquail, D. (1987): **Mass Communication Theory, an Introduction.** London, Beverly Hills - sage.
- 2 - Hore Kheimer, M.(1968): **Critical Theory: Selected essays.** New York: Herder and Herder.
- 3 - Berger and Chaffee (1987): **The study of Communication as a science.** London Beverly Hills-Sage.
- 4 - Bordeau, p. (1980) : **Questions de Sociologie - Paris-Eds De mint.**
- 5 - Katz, Szescko, T: (1981). **Mass Media and Social Change.** London Beverly Hills-Sage.
- 6 - Nabil D. Jani: (1980): **The communication Research-The state of art.** IAMCR. Leicester.
- 7 - McCombs, M. E;shaw, D.E. (1972): **The Agenda Setting, Function of the Press in Public Opinion Quarterly, Vol. 36.**
- 8 - Robert Avery, David Eason (1991): **Critical Perspectives on Meida and Society.** Guilford Press. New York -London.
- 9 - Derek Layder. (1993): **New Strategies in Social Research-Polity Press-U.K.**
- 10 - Ikena Nzimiro: (1976): **The crisis in the soical Sciences: the Nigerian Situation-Third World Forum. Mexico.**
- 11 - Berger, C.R. and Chaffee, S.H., (1987). **The story. F communication as a science, in Hand book of communication scince.** Beverly Hills and London. sage.



الدراسة الرابعة

الباحثون الإعلاميون بين الوعي والالتزام

أزمة البحوث الإعلامية فى مصر

لاشك أن محاولات العولة الثقافية والإعلامية التى تقودها دول الشمال فى إطار امتلاكها وتحكمها فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد كشفت عن الأزمة المركبة التى يعانى منها الإعلام العربى من حيث فقدانه لتمايزه وخصوصيته، سواء على مستوى الممارسة والتقييم التى تتم بمعايير عالمية (أمريكية فى الأساس). أو على المستوى التعليمى الذى يتم بمناهج غربية، أو المستوى البحثى الذى لا يزال غارقا فى استخدام مناهج وأطر نظرية لاتصلح فى أغلبها للكشف عما هو جوهرى، والتمييز بينه وبين ماهو عارض أو وافد، ولذلك تقف البحوث الإعلامية على أعتاب المعرفة العلمية الصحيحة دون القدرة على الغوص فى دروبها واكتشاف حقائقها وقوانين حركتها.

هذا، وتشير المسوح والدراسات التى أجريت عن بحوث الإعلام فى مصر إلى حقيقة هامة مفادها أنه رغم كثرة ما أنتج من كتب وبحوث تناولت شتى المجالات البحثية فى الإعلام المقروء والمرئى والسموع والمواجهى فإن عائلتها المعرفى لا يزال ضئيلا، فضلا عن غياب أى مردود نظرى بسبب انعدام التراكم المعرفى نتيجة للاستمرار فى إعادة إنتاج المعرفة الشكلية ذات الطابع التجزئى الكمى. وطبقا لهذه الدراسات يمكن رصد الملامح الأساسية لخريطة البحوث والدراسات الإعلامية والإشكاليات التى تعاني منها فى إطار المحورين التاليين:

المحور الأول ويتضمن:

١ - الأنماط البحثية السائدة وتشمل:

١ - بحوث الماجستير والدكتوراه.

٢ - بحوثا الترقيات العلمية.

٣ - بحوث عمولة.

وسيم تناولها طبقا لتصنيفاتها العلمية كبحوث مكتبية أو ميدانية. والمناهج المستخدمة وأساليب التحليل والأطر النظرية التى تنطلق منها والإضافات المعرفية التى قدمتها للمكتبة الإعلامية.

ب - السياسات البحثية فى حقل الإعلام والاتصال.

ج - مصادر المعرفة العلمية فى بحوث الإعلام.

أما المحور الثانى فهو يركز على الباحثين الإعلاميين مشيراً إلى التطور التاريخى للجماعة العلمية فى حقل الإعلام من حيث التأهيل العلمى والممارسات البحثية والسمات المميزة لكل جيل فيما يتعلق بإسهاماته ومواقفهم وهمومهم البحثية من خلال شهادات واقعية. كما يتضمن هذا المحور العلاقة بين الممارسين الإعلاميين والأكاديميين والصعوبات التى تحول دون خلق جسور للتواصل والتنسيق بينهم.

وتفصيلاً لذلك بالنسبة للمحور الأول: فيما يتعلق بالبحوث الإعلامية، يلاحظ أمران هامان: أولهما يشير إلى سيطرة الطابع التاريخى والتناول الجزئى للظواهر الصحفية والشخصيات والصحف خلال حقبتى الحسينيات والسنيات.

وقد شهدت السبعينيات والثمانينيات بروز البحوث الإمبريقية التى تعتمد على الأساليب الكمية والمداخل الوظيفية، حيث سعى أغلب الباحثين الإعلاميين إلى استخدام منظور يعزل الإعلام عن الأحداث والظروف التى شكلت أسبابه وحددت ماهيته. وفى إطار هذا المنظور المحدود تم إغفال السياقات الاجتماعية والثقافية الأشمل التى تتحرك بداخلها الظواهر الإعلامية وتتفاعل معها سلباً وإيجاباً، إذ شغل القياس الكمي للظواهر الإعلامية ومدى دقته وموضوعيته الشكلية مكان الأولوية والأسبقية على حساب الاهتمام بالسياق العام والأبعاد الاجتماعية والتاريخية لهذه الظواهر.

ويتعلق الأمر الثانى بالاتهامات التى وجهت إلى العديد من الباحثين الإعلاميين بشأن اعتمادهم على المناهج والأدوات الغربية التى تسم بعدم تلاؤمها مع السياق الثقافى والحضارى لدول الجنوب، فضلاً عن اختلاف المشكلات



الإعلامية التي تواجه هذه المجتمعات عن تلك التي تواجه مجتمعات الشمال المتقدم صناعيا وتكنولوجيا، والواقع أن هذه المسألة يشوبها الكثير من اللبس وسوء الفهم. فإذا كان صحيحا أن أغلب البحوث الإعلامية كانت ولا تزال تنجز طبقا لمعايير ومنظورات غير ملائمة على الإطلاق، فإن ذلك لا يرجع إلى كونها مناهج غريبة بل لأنها بحوث شكلية غطية في الأساس ولا تصلح لتفسير الظواهر الإعلامية في المجتمعات الغربية التي انبثقت منها أصلا.

فهناك تقليد شائع لدى الباحثين الإعلاميين يبالغ في القدرة التحليلية لأسلوب تحليل المضمون. ويحاول استنتاج الانساق الرئيسية والفرعية للإعلام والثقافة وتأثير البناء الاجتماعي عليها من مجرد تحليل مضمون وسائل الإعلام ويبرز هذا الأسلوب الخطأ في ترويع مجموعة قوالب واصطلاحات مكررة عن المضمون - التأثير - الوعي من مجرد دراسة المواد الإعلامية. ويؤدي الربط الميكانيكي بين هذه المتغيرات إلى التبسيط المخل والتنميط والنماذج الجاهزة الصنع التي تخلو من العمق المنهجي، وتعدى الرؤية المجتمعية التاريخية الشاملة، ولا شك أن المبالغة في الاعتماد على الاستمارة كوسيلة أحادية في جمع البيانات بالنسبة للبحوث الميدانية في حقل الإعلام، علاوة على حرص الباحثين الإعلاميين على حشو بحوثهم بكم هائل من الأرقام والبيانات الإحصائية الفاقدة للدلالة، مع الربط الشكلى والميكانيكى بين المتغيرات الإعلامية المعزولة عن البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية التي أنتجت، كل هذه العوامل أدت مجتمعة إلى التكرار والتنميط وضآلة الإضافة المعرفية، علاوة على إغلاق آفاق الإبداع والخلق أمام الباحثين الإعلاميين، وقد أدى تفاقم هذا الوضع إلى غياب السياسات البحثية في جميع معاهد وأقسام الإعلام المصرية. ويمكن استخلاص هذه السياسات من خلال استقراء الممارسات البحثية في إطار البحوث التي حصل أصحابها على درجات علمية، ولكن عندما نحاول التعرف على أجندة الاهتمامات البحثية الراهنة نكتشف أيضا غياب هذه الأجندة. ويقوم طلاب الماجستير والدكتوراه باختيار موضوعات رسائلهم بناء على اقتراحات أساتذتهم، وقليل منهم يمارس حقه في اختيار موضوع بحثه استنادا إلى خبرته وقراءاته الخاصة، وليس استنادا إلى الأجندة البحثية التي يتولى القسم أو

المعهد تصميمها وإعدادها، بحيث تغطي كافة القضايا والاهتمامات والظواهر الإعلامية التاريخية والمعاصرة المطروحة على الساحة المحلية أو العالمية، والجديرة بالبحث في ذات الوقت.

وتشير شهادات الباحثين الإعلاميين إلى تلوث المناخ البحثي الذي يتمثل في وجود كم هائل من العوائق البيروقراطية، وتدهور الخدمات المكتبية بسبب سوء أحوال العاملين بها، علاوة على تخلف مصادر المعلومات، وضيق الوثائق الصحفية، وتردى حالة المتوافر منها، ولعل أخطر ما يشير إليه هؤلاء الباحثون إحساسهم بانعدام الجدوى من النشاط البحثي في حقل الإعلام لسببين: أولهما يتعلق بالنظرة المغلوطة لدى الممارسين الإعلاميين للبحوث الإعلامية التي يعتبرونها (فانتازيا نظرية) عديمة الجدوى. وثانيهما يتعلق بالموقف غير العلن للمجتهات الجامعية والدوائر الثقافية التي تضع البحوث الإعلامية في مرتبة أدنى من البحوث التطبيقية، باعتبار أن هذه الأخيرة تقدم مردودا ماديا ملموسا لاتقدمه البحوث الإعلامية ذات الطابع النظري، ويضاف إلى كل ذلك ضмор الروافد المادية المغذية للعمل والإنجاز البحثي.

ويتناول المحور الثاني قضية الباحثين الإعلاميين

تشكل الجماعة العلمية في حقل الإعلام والصحافة من ثلاثة أجيال: جيل الآباء ويتكون من الباحثين الإعلاميين الرواد الذين تخرجوا من معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة، وينتمون إلى تخصصات مختلفة في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية (التاريخ - اللغات - الجغرافيا - الأدب العربي).

وقد قدم هؤلاء الرواد الإسهامات الأكاديمية الأساسية في الدراسات الصحفية، كما شكّلوا النواة الصلبة للجماعة العلمية في حقل البحوث والدراسات الإعلامية، حيث أشرفوا على تربية وإعداد الكوادر العلمية التي رقدوا بها الصحافة المصرية وسائر المهن الإعلامية طوال الأربعين عاما الماضية.

وقد تأثر الإنتاج العلمي لجيل الرواد بالتخصصات الأصلية التي أتوا منها. وشهدت البحوث الإعلامية على أيديهم البدايات الأولى التي انحصرت في



الدراسات التاريخية والفنون الصحفية، واعتمدت - إلى حد كبير - على المنهج التاريخي وأدواته التحليلية ومناهج الأدب والدراسات اللغوية. وبحسب لهذا الجيل فضل الريادة واستكشاف هذا الحقل المعرفي الذي كان لا يزال مجهولاً فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات فى معظم المؤسسات الأكاديمية فى العالم.

أما الجيل الثانى من الباحثين الإعلاميين فقد تشكل من خريجي قسم الصحافة بكلية الآداب جامعة القاهرة، وقد أتبع لهذا الجيل - الذى انتمى إلى حقل الصحافة والإعلام منذ دراسته الجامعية الأولى - أن ينهل من الخبيرة البحثية المتخصصة التى توافرت لدى جيل الآباء وأن يضيف إليها متداركاً تصوراتها وساعياً إلى إكتشاف خصوصية هذا الحقل المعرفي فى إطار علاقاته المتشابكة داخل دائرتي العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد قدم هذا الجيل إضافاته المتميزة فى مجالات التخصص التى اتسعت وشملت الإعلام المرئي والسموع والاتصال المواجهي إلى جانب الصحافة النواة الأولى للتخصص. كما سعى هذا الجيل إلى إكتشاف المناهج وأساليب التحليل والأدوات البحثية الأكثر تلاؤماً لدراسة الظواهر الإعلامية. وقد تأثر هذا الجيل بالمدارس الغربية، وعلى الأخص المدرسة الأمريكية فى بحوث الإعلام، وانعكس ذلك على المناهج والأساليب البحثية التى استعانوا بها فى دراساتهم وبحوثهم. وقد توزعت الانتماءات المنهجية لدى أساتذة هذا الجيل بين المدرستين الأمريكية والغربية، وقد قدر أن يكون للأولى الغلبة والانتشار، ولم يحل ذلك دون ظهور تيار نقدي فى البحوث الصحفية والإعلامية مارال يسعى لتوسيع دائرته بين الباحثين المتمين إلى جيل الشبان.

ويتشكل الجيل الثالث من الباحثين الإعلاميين من خريجي كلية الإعلام التى أنشئت عام ١٩٧٢ وضمت التخصصات الصحفية والإعلامية بفروعها الحديثة. وقد أتبع لهذا الجيل فرصة التأهيل العلمى المتخصص مستفيداً من الخبرات العلمية والبحثية للجيلين السابقين، حيث اتسعت أمامه آفاق التخصص الدقيق فى المجالات البحثية المتعددة التى برزت معالمها بفضل التراكم المعرفي الذى قدمه الجيل الثانى فى فروع التخصص المختلفة. ولكن بقيت الإشكاليات البحثية الناجمة عن

التداخل المنهجي والمعرفي بين فروع التخصص من ناحية، وبين حقل الإعلام والصحافة وسائر التخصصات الاجتماعية والإنسانية من ناحية أخرى، علاوة على الإشكالية الأساسية الخاصة بتأثير المناهج والأدوات البحثية المستقاة من المدارس الغربية ومدى تلاؤمها مع طبيعة المشكلات والظواهر الإعلامية في سياقها المجتمعي والتاريخي الخاص، وكيفية الاستفادة من التراث العالمي في بحوث الإعلام، مع التمييز بين ما هو عام وتوظيفه لإثراء البحوث الإعلامية، وما هو خاص واكتشاف مفرداته وقوانينه من خلال الأدوات البحثية الملائمة له.

وقد تواكب مع الجيل الثالث من الباحثين الإعلاميين ظهور ونشأة عدة أقسام إعلامية بالجامعات الإقليمية، مما نتج عنه تزايد أعداد هؤلاء الباحثين، رغم عدم توافر الكوادر العلمية المتخصصة والمضرة لتأهيل وتدريب الأجيال الجديدة من الباحثين الإعلاميين من جملة مشكلات نوجزها على النحو التالي:

١ - عدم توافر المصادر العلمية الكافية التي تغطي فروع التخصصات الإعلامية التقليدية والمستحدثة، سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية. وقد برزت هذه المشكلة في ظل التزاوج بين ثورتى الاتصال والمعلومات وما ترتب عليهما من ظهور تخصصات جديدة في حقل الإعلام والاتصال والمعلومات.

٢ - تلنى الخدمات المكتبية، وقصور أداء العاملين بها وعجزهم عن مواكبة ثورة المعلومات ومتطلباتها، سواء في عمليات حفظ وتخزين المعلومات أو في مجال التوثيق الإعلامي، علاوة على إهمال التراث الصحفى وضياح أجزاء كبيرة من الصحف المصرية القديمة المودعة بدار الوثائق القومية.

٣ - غياب التنسيق العلمى بين أقسام الإعلام من ناحية، وبين هذه الأقسام والمؤسسات الإعلامية من ناحية أخرى؛ مما يؤدي إلى حدوث التكرار فى موضوعات الماجستير والدكتوراه، فضلا عن عدم استفادة المؤسسات الإعلامية بنتاج البحوث الإعلامية فى تطوير الأداء الإعلامى والنهوض بمستوى الإعلاميين مهنيا وفكريا.

٤ - عدم تفرغ الأساتذة المشرفين على البحوث بسبب تعدد أعبائهم الوظيفية



والبحثة وتشتت جهودهم بين أقسام الإعلام الجديدة، علاوة على الإعارات للدول العربية والتي تحرم الباحثين من عطائهم العلمى والإنسانى لمدى زمنى يصل إلى عشر سنوات فى الأغلب. كما تؤثر هذه الإعارات بصورة سلبية ملحوظة على المستوى العلمى لهؤلاء الأساتذة ومدى متابعتهم للمستجدات العلمىة التى تطرأ على التخصص، وينعكس ذلك على مستوى الإشراف العلمى على الرسائل وأساليب إجازة هذه الرسائل.

٥ - ضعف التأهيل العلمى والتدريب على الممارسة البحتة فى معظم أقسام الإعلام بالجامعات المصرىة.

٦ - انتشار ما يسمى بقانون العلاقات والمصالح الشخصىة داخل الجماعات البحتة والعلمىة، وانعكاسه بصورة خطيرة على مستوى الرسائل العلمىة والدرجات الممنوحة للباحثين.

٧ - قلة المؤتمرات العلمىة وحلقات النقاش البحتة التى تعمل على خلق المناخ العلمى الكفيل بتطوير الأداء البحتى، وإرساء وترسىخ تقاليد الحوار والتفاعل العلمى بين أجيال الباحثين.

٨ - محاولات الاختراق التى تقوم بها مراكز البحوث الأجنبىة من خلال البحوث الممولة، والتى تستهدف استقطاب الباحثين الإعلامىين الذين يعانون من قلة العائد المادى وانعدام الرعاىة العلمىة وانتشار الروح الفردىة والشلىة البقىضة لدى صناع القرار الأكادىمى فى الجامعات ومراكز البحوث.

٩ - غىاب العمل البحتى الجماعى فى البحوث الإعلامىة فى الوقت الذى تسيطر فىه روح الفردىة المنزلة داخل التخصصات الإعلامىة وبن هذه التخصصات والعلوم الاجتماعىة.

أنماط الباحثين الإعلامىين:

هنا، وقد أفرزت الیئة الإعلامىة فى مجال البحث العلمى فى مصر صورا متباينة للباحثين الإعلامىين الذين تتفاوت قدراتهم البحتة وتكويناتهم الثقافىة بقدر ما تتباين أصولهم الاجتماعىة ومستویات ونوعیة الوعى الاجتماعى والوعى العلمى

لديهم، وتتحدد بناء على كل ذلك مستويات التزامهم العلمى والأخلاقي إزاء أنفسهم وإزاء تخصصاتهم وإزاء مجتمعاتهم.

وباستقراء أوضاع الباحثين الإعلاميين فى مصر نلاحظ وجود الأنماط التالية:

١ - الباحث الإعلامى الملتزم علميا وخلقيا، الذى يستمد التزامه من قاعدة راسخة من التنشئة الاجتماعية والثقافية والعلمية، علاوة على امتلاك المهبة الخاصة التى صقلتها الدراسة والتدريب الواعى على استخدام المناهج العلمية وأدواتها مع التسلح برؤية نظرية للتخصص وإشكالياته وموقعه على خريطة العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويحرص هذا النمط على تطوير قدراته البحثية وثقافته المتخصصة من خلال المشاركة فى المؤتمرات وحلقات النقاش العلمية والمهنية على المستوى المحلى والدولى، وهذا النمط يمتلك الرغبة الواعية فى الاستزادة المعرفية، ويتسلح بالقدرة المدربة على مواجهة كافة الصعوبات والمعوقات الاجتماعية والإدارية والبحثية التى تواجه حقل البحوث الإعلامية. فضلا عما يتميز به هذا النمط من الإعلاميين من إدراك شامل للقضايا والتحديات التى تواجه المجتمع المصرى فى الداخل والخارج، وتأثيرها السلبى والإيجابى على الإعلام وأدواره ووظائفه.

٢ - الباحث الإعلامى التكنوقراط الذى يجيد حرفة الأداء البحثى بالمفهوم الإمبريقي، ويحرص على إنجاز كم كبير من البحوث الإعلامية دون تحقيق أى إضافة نوعية للتخصص. وهذا النمط يجيد الرطانة بالمصطلحات الإعلامية، ويحرص على إغفال علاقة التفاعل الجدلية بين الواقع المجتمعى والإعلام كمهنة وك تخصص أكاديمي؛ ولذلك يسهل تجنيده فى إجراء البحوث الإعلامية التى قد تحمل أخطارا ضد مصالح الجماعة العلمية التى يتنى إليها أو ضد الجماعة المهنية. وهذا النمط من الباحثين الإعلاميين يضع مصالحه الذاتية فوق أى اعتبار، ويتخذ من البحث العلمى الإعلامى سلما لتحقيق الثراء والجاه والشهرة لدى دوائر صنع القرار، سواء فى الميادين الإعلامية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية.

٣ - الباحث الإعلامى الانتهازى الذى يجيد الممارسة البحثية وفقا للأطر التى تصممها مراكز البحوث الأجنبية، ويجيد فن الإنجاز بالبحوث الإعلامية،



ولا يرى فيها إلا الجانب الاستثمارى الذى يحقق له أكبر قدر من الثراء والشهرة فى أقصر فترة زمنية .

ولعل أبرز ما يحتاجه الباحثون الإعلاميون - وكما عبروا فى (شهاداتهم الواقعية) - هو التوصل إلى إرساء مبادئ عامة تحدد الالتزامات العلمية والأخلاقية فى مجال البحوث الإعلامية، ويضممها ميثاق شرف يلتزم به جميع الباحثين الإعلاميين من مختلف الأجيال، على أن تتولى متابعة تطبيق هذا الميثاق مجالس الدراسات العليا بالكلية والجامعات ومراكز البحوث، ويتضمن بعض الروادع الأدبية والوظيفية .

قضية الالتزام فى البحوث الإعلامية

لا يذكر مصطلح الالتزام فى البحث العلمى إلا مصاحبا لمصطلح الحريات الأكاديمية التى تعنى - فى الأساس - حق الأكاديميين فى إجرائهم لأبحاثهم العلمية فى مناخ ديمقراطى يتيح لهم اختيار الموضوع واستخدام المنهج اللامنهج والاطر النظرية التى يتحقق من خلالها التوصل إلى الحقيقة النسيية فى مجالات المعرفة العلمية المتخصصة، وأن يتاح لهم نشر نتائج بحوثهم سواء كان ذلك فى صورة مكتوبة أو شفوية، ومن الضمانات الأساسية للحرية الأكاديمية أن يتحقق للجامعات ومراكز البحث العلمى الاستقلالية من أى تدخل خارجى سواء الدولة أو الشركات الخاصة أو أى مؤسسات محلية أو أجنبية تسمى للتأثير على البحث العلمى . وترتبط حرية البحث العلمى ارتباطا وثيقا بالحدود، فالحدود مفهوم كامن فى أحشاء الحرية . وهناك بعدان للحرية الأكاديمية، يتمثل أولهما فى المسؤولية الاجتماعية للبحث العلمى، بينما يركز البعد الثانى على المسؤولية الذاتية للباحث أمام نفسه وأمام الجماعة العلمية التى يتنى إليها .

وفىما يتعلق بحقوق الباحثين الإعلاميين فى إجرائهم لأبحاثهم فى مناخ علمى يتسم بالديمقراطية يتيح لهم اكتشاف قدراتهم البحثية وتطويرها والإسهام فى إثراء تخصصاتهم بما يقدمونه من إضافات معرفية وإبداعات نظرية ومنهجية، نلاحظ أن هؤلاء الباحثين لا يتمتعون بحقوقهم الأكاديمية فى ضوء المواقف



العديدة التي ذكروها في الشهادات الواقعية. ولاشك أن هذه المعوقات تحول بالفعل دون تحقيق الشق الثاني من معادلة الحرية الأكاديمية وأعنى به الالتزام. ولذلك فعندما نشير إلى قضية الالتزام في البحث العلمي في حقل الإعلام لابد أن ندرك أنه التزام مشروط، وأن هناك صعوبة حقيقية لتطبيقه ما لم تتحقق للباحثين الإعلاميين مطالبهم العادلة في الحصول على ضمانات الإشراف العلمي المتكامل، وتوفير مصادر متجددة للمعرفة العلمية في مجال التخصص، وحماية الباحثين من إغراءات المراكز الأجنبية، وتخفيف الإجراءات والقيود البيروقراطية التي تحاصر مسيرتهم البحثية، وضمان إشرافهم في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية، وضمان الاستفادة بنتائج البحوث الإعلامية وتوظيفها في تطوير المهن الإعلامية، والنهوض بأوضاع الممارسين الإعلاميين. فالباحث الإعلامي الذي لا تتوفر له إمكانية التمتع بحقوقه الأكاديمية - السالفة الذكر - قد يكون من السير أن تطبق عليه معايير الالتزام، سواء بالنسبة للبحث العلمي، أو الالتزام إزاء الجماعة المهنية من الإعلاميين.

الباحث الإعلامي بين الوعي والالتزام:

لعل الوعي الاجتماعي لدى الباحث الإعلامي يشكل الركيزة الأساسية لوعيته العلمية الذي يتحدد بدوره في ضوء مجموعة من الاعتبارات، تصدرها ضرورة تسلح الباحث الإعلامي بالوعي بتاريخ المجتمع، وفي قلبه تاريخ التخصص الذي يتسم إليه، وإذا كانت بعض المجالات البحثية في نطاق العلوم الاجتماعية لا تحتاج إلى مثل هذا الوعي التاريخي، فإن الباحث الإعلامي يحتاج إليه كضرورة قصوى لفهم كثير من الظواهر الصحفية والإعلامية في سياق تطورها التاريخي، مما يساعده على اختيار موضوع بحثه وتفسيره لنتائج بحثه، يلي ذلك المستوى الثاني الذي يتعلق بالوعي الثقافي للباحث الذي يستلزم ضرورة تعمقه في دراسة وفهم الخلفية الحضارية والثقافية للمجتمع، كي يتمكن من استخلاص أفضل الأساليب العلمية الملائمة لدراسة الظواهر الإعلامية والصحفية التي يتجهها هذا



المجتمع. ثم يأتي المستوى الأخير للوعى العلمى لدى الباحث الإعلامى، وينقسم إلى شقين: أولهما يتعلق بالوعى النظرى، ويشترط ضرورة فهم واستيعاب الباحث للنظريات التى تحكم فى التخصص فى إطار علاقته بسائر التخصصات فى دائرتى العلوم الاجتماعية والإنسانية سواء من الناحية النظرية أو المنهجية أو المجالات البحثية المشتركة. كما يستلزم هذا المستوى ضرورة وعى الباحث الإعلامى بالأيديولوجيات المختلفة السائدة فى عصره، كى يتسنى له تأسيس وعيه النظرى والمنهجى بصورة علمية.

أما الشق الثانى فهو يتعلق بالوعى المنهجى للباحث الذى يتطلب ضرورة إلمامه واستيعابه لكافة الإشكاليات المنهجية التى تواجه التخصص، كى يسهل عليه اختيار وتحديد المناهج وأساليب التحليل وأدوات البحث الأكثر ملاءمة لطبيعة الظواهر الإعلامية التى يطرحها التخصص.

كل هذه الأسس تساعد على تحديد مستوى وعى الباحث الإعلامى بما يجب أن يدرس وأولويات ما يدرس واختيار المناهج الملائمة لموضوعات بحوثه.

وقد يسبق هذا كله ضرورة وعى الباحث الإعلامى بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فى مجتمعه، وإدراك شبكة العلاقات والمصالح التى تربط الجماعة الإعلامية من الممارسين مع سائر المجموعات التى تتحكم فى مراكز السلطة والنفوذ الاقتصادى والهيمنة الثقافية فى المجتمع. ويضاف إلى ما سبق مستوى آخر من الوعى المجتمعى الذى يلزم الباحث الإعلامى بضرورة دراسة وفهم بنية العلاقات الطبقيه فى المجتمع، كى يتسنى له تحديد المجموعات والفئات الاجتماعية التى يمكن أن تستفيد من نتائج بحوثه، أو تلك التى يسعى إلى توظيف نتائج بحوثه من أجل التعبير عن أفكارها وقيمتها ومصالحها.

ولاشك أن تحديد مستويات الوعى العلمى والاجتماعى لدى الباحثين الإعلاميين سوف يساعدنا على تحديد الوجه الآخر للوعى، وأعنى به الالتزام بمستوياته وتوجهاته المختلفة، وتبرر أماننا ثلاث صور للالتزام فى حقل البحوث الإعلامية:



أولاً - الالتزام العلمى إزاء التخصص ويتضمن:

٢ - الالتزام بشروط المنهج العلمى من حيث وضوح أهداف البحث الإعلامى، وإخضاعه لكافة مراحل البحث العلمى رصدًا وتوصيفًا وتحليلًا وتفسيرًا.

ب - الالتزام بالموضوعية التى تتحقق فى البحوث الإعلامية من خلال:

- الرؤية الشاملة للمواقع الإعلامى كجزء من الواقع الاجتماعى.

- إعلان الباحث عن موقفه النظرى والأيديولوجى.

- فهم التغيير والضرورة كقانون أساسى يحكم الظواهر الإعلامية كجزء من حركة المجتمع، ولا يتم فهمه دون رؤية تاريخية.

- اتساع قاعدة المعلومات وتنوع مصادرها، مع مراعاة أن مفهوم الموضوعية فى العلوم الاجتماعية والإنسانية يعنى قدرة الباحث على إيجاد علاقة تربط كل حالة فردية بهيكل كلى من الأدلة، بحيث يصوغ فى نهاية الأمر أنساقًا تفسيرية متحررة من الحكم الأخلاقى. وهناك مستويان للموضوعية: مستوى شكلى خارجى يركز على الوصف، ومستوى موضوعى يركز على تحليل وتفسير حركة الظواهر أنقىا ورأسياً، أى تتبع تطورها الزمنى ورصد علاقتها بسائر الظواهر المتواجبة معها مع ربطها بأسبابها وبيئاتها.

ج - الالتزام بالأمانة العلمية التى تتجلى فى أمانة النقل من المصادر العلمية، وإسناد كل معلومة لمصدرها الأصلى، وتحرى الدقة فى جمع المعلومات، وتجنب التلخيص للخل والإسهاب البلاغى.

د - الالتزام بالمنظور النقدى فى تناول ومعالجة الظواهر الإعلامية، مع إعمال مبدأ المقارنة فى مختلف مراحل البحث الإعلامى سواء على المستوى المنهجى أو الموضوعى.



ثانيا - الالتزام الأخلاقي إزاء الجماعة العلمية التي يتبنى لها الباحث الإعلامي. ويتضمن البنود التالية:

أ - مراعاة حقوق الزمالة وعدم الاعتداء بالقول أو الفعل على إنجازات أعضاء الجماعة العلمية في حقل الإعلام.

ب - الالتزام بروح النقد البناء الهادف للأعمال العلمية لأعضاء الجماعة العلمية.

ج - الالتزام باحترام وتقدير روح العمل الجماعي، والعمل على نشر الوعي به وبأهميته في النهوض بالبحث العلمي في حقل الإعلام.

د - الالتزام بروح التواصل والتعاون مع الباحثين في مجالات البحث الاجتماعي والإنساني.

هـ - الالتزام بروح التعاون والتنسيق المستمر مع أعضاء الجماعة المهنية من الإعلاميين.

ثالثا - الالتزام الأخلاقي إزاء الإعلام المصري وقضايا المجتمع ويتضمن الجوانب التالية:

١ - الالتزام بحق الجمهور في المعرفة والاتصال وإدراجه كطرف أساسي في البحوث التي تتناول العمليات الاتصالية.

٢ - الالتزام بالثوابت الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

٣ - الالتزام باحترام مفردات الموروث الحضاري العربي - الإسلامي في إطار السياق التاريخي الخاص بالمجتمع المصري بروافده الفرعونية والقبطية والمتوسطة.

المصادر والمراجع -

اعتمدت هذه الورقة على المصادر التالية:

- 1 - Berger, C.R. and Chaffee, S. H. (1987): The study of communication as a science, in Hand Book of communication science. Beverly Hills and London. sage.
- 2 - Wright, C., (1986): Mass communication, A sociological perspective. New York, Random House.
- 3 - Gerbener, G. (1985): Mass Media Discourse: Message system analysis as a component of cultural indicators, in T. van Dinh. (ed.) Discourse and communication, new approaches to the analyses of Mass Media and communication. Berlin. Walter and Guyter.
- 4 - Hork Heimer, M., (1968) : Critical Theory : Selected essay. New York, Herder and Herder.
- 5 - Mcquail, D. (1987): Mass - communication Theory, an introduction. London, Sage.

٦ - ماكبرايد : تقرير اللجنة الدولية للإعلام، اليونسكو، باريس، ١٩٨٠

٧ - جوديت لازار : علم الاتصال والإعلام هل يتواری؟

ترجمة عواطف عبدالرحمن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، أغسطس، ١٩٨٨.

٨ - ناهد صالح وآخرون: أعمال ندوة أخلاقيات البحث العلمی الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية، القاهرة، ١٩٩٤.

٩ - عواطف عبدالرحمن: دراسة استطلاعية عن أعضاء هيئة التدريس والباحثين بكلية الإعلام، دراسة غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.



صدر للمؤلفة

- ١ - مقدمة فى الصحافة الإفريقية، القاهرة، دار الفكر العربى (الطبعة الأولى ١٩٨٠ - الطبعة الثانية ١٩٨٥)
- ٢ - الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤، القاهرة دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠.
- ٣ - دراسات فى الصحافة المصرية والعربية، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.
- ٤ - مصر وفلسطين (الطبعتان الأولى والثانية)، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة، ١٩٨٠ - ١٩٨٥، والطبعة الثالثة: دار العرب، القاهرة. ١٩٩٠.
- ٥ - صورة إفريقيا فى الصحافة العربية، القاهرة، دار الفكر العربى، (الطبعة الثانية) ١٩٨٥.
- ٦ - الصحافة العربية فى الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢، القاهرة، معهد الدراسات العربية، (الطبعة الأولى) ١٩٧٨ - (الطبعة الثانية) الشركة الوطنية بالجزائر، ١٩٨٧.
- ٧ - تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية (بالاشتراك مع آخرين)، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
- ٨ - قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والآداب، ١٩٨٤.
- ٩ - إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٥.
- ١٠ - إسرائيل وإفريقيا ١٩٤٨ - ١٩٨٤ (بالاشتراك مع حلمى شعراوى)، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٦.

- ١١ - دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٦.
- ١٢ - المدرسة الاشتراكية فى الصحافة (الحقبة اللبينية ١٨٩٦ - ١٩٢٣)، القاهرة، مركز البحوث العربية (الطبعة الثانية) ١٩٨٩.
- ١٣ - دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - القاهرة - دار العربى - ١٩٨١.
- ١٤ - دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - قضايا معاصرة، القاهرة دار العربى، ١٩٨٩.
- ١٥ - هموم الصحافة والصحفيين فى مصر- القاهرة - دار الفكر العربى ١٩٩٤.
- ١٦ - الصحافة العربية وتحديات العصر - الكويت - عالم الفكر - ١٩٩٥ (مشترك)
- ١٧ - قضايا اعلامية معاصرة فى الوطن العربى - القاهرة - دار الفكر العربى ١٩٩٧.

٩٦ / ٩٨٨٥	رقم الإيداع
977 - 10 - 0904 - 4	I. S. B. N الترقيم الدولى

دار المناهل للطباعة



تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بدولة الكويت دار الكتاب الحديث